

۱۰۰

۱۰۰

خطی	کتابخانه مجلس شورای اسلامی
۵۳۳۲	

برف بدین نظر و چون در کتب
 بر نظر بدین کتاب با لکته تصحیح و تدریس
 بر حق و در شرح قول تاریخ و هوای الیه و هفت

بازرسی شد
 ۲۶ - ۲۷

- ۱- حاشیه المولیٰ سعد المشهور
 بحلال الدین الدواکی علی شرح
 الشمسیه للعطب الرازی و حاشیه
 السید شریف علیه
- ۲- حاشیه السید صدر الدین
 الشیرازی المعروف بسید المصدقین
 علی شرح الشمسیه و حاشیه السید
 شریف البحر جانی
- ۳- حاشیه غیاث الدین
 منصور علی شرح الشمسیه
 ناظر فیها علی حاشیه الدواکی



کتابخانه مجلس شورای ملی

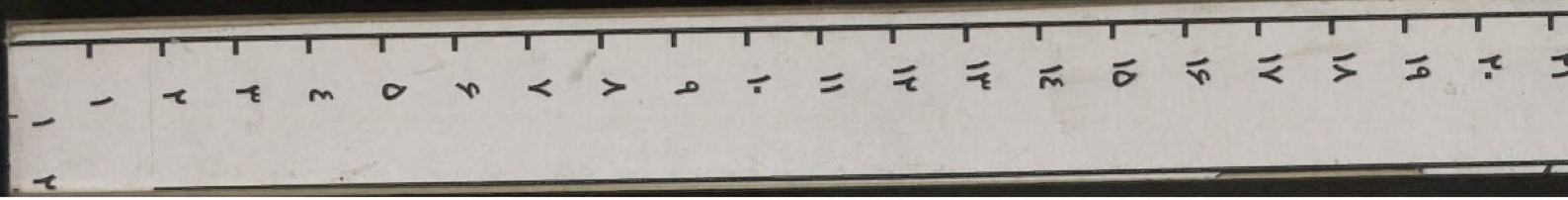
شماره ثبت کتاب
۹۲۲۲

کتاب مجموعه ۳ جلد - ۵۱۵۳۵۰۰
 مؤلف وزدغانی - سید المصدقین - غیاث الدین

موضوع
۵۴۲۳

بازرسی شد
۱۳۸۲

تغی - فهرست شده
 ۵۲۲۲



بازرسی شد
۲۶ - ۲۷

بروز بدین نظر و چون در این
نظر بر این است که این
رجوع بر این نظر و چون در این

- ۱- حاشیه المولى محمد بن سعد المشهور
بجلال الدين الدواني على شرح
الشمسية للعقبة الرازي وحاشية
السيد شريف عليه
- ۲- حاشية السيد صدر الدين
الشيرازي المعروف بسيد المصدقين
على شرح الشمسية وحاشية السيد
شريف البحر جاني
- ۳- حاشية غياث الدين
منصور على شرح الشمسية
ناظر فيها على حاشية الدواني



شماره ثبت کتاب

۹۳۲۲

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: مجموعه شمس ال ۱۳۰۲ - ۱۳۰۳
مؤلف: روز و طانی - سید المصدقین - غیاث الدین البحر

موضوع: ...

بازدید شد: ۱۳۸۲/۱۲/۲۲

۵۴۳

نهرت شد
۵۲۲۲

۱
۲
۳
۴
۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰
۲۱
۲۲
۲۳
۲۴
۲۵
۲۶
۲۷
۲۸
۲۹
۳۰
۳۱
۳۲
۳۳
۳۴
۳۵
۳۶
۳۷
۳۸
۳۹
۴۰
۴۱
۴۲
۴۳
۴۴
۴۵
۴۶
۴۷
۴۸
۴۹
۵۰
۵۱
۵۲
۵۳
۵۴
۵۵
۵۶
۵۷
۵۸
۵۹
۶۰
۶۱
۶۲
۶۳
۶۴
۶۵
۶۶
۶۷
۶۸
۶۹
۷۰
۷۱
۷۲
۷۳
۷۴
۷۵
۷۶
۷۷
۷۸
۷۹
۸۰
۸۱
۸۲
۸۳
۸۴
۸۵
۸۶
۸۷
۸۸
۸۹
۹۰
۹۱
۹۲
۹۳
۹۴
۹۵
۹۶
۹۷
۹۸
۹۹
۱۰۰

این جمله است بر علیه غلام
و علیه بر صمد و علیه غایت و بر
بر شمس و علیه سیه الحقیقت
و در الذلّه مضمون است ای ملک
ایم جیفه که در کمال است و در
در غفره که در صغیره
۱۳۰





اخرا في ر
الحزن كما يرا
ومن عاتك في كل
لهم ويال من
ناديهم قسا ولم
اخذه من
أخبر

5

[illegible]

نقطہ

بنیابی
از اقامه باده و کشتن
ان بنیون فی احوالها فی
المعدن

نقشہ

[illegible]

انستى مطاها

٢٤
قصود العلم
لأن

١
عاقلة الاني
انما ما به الفهم
في حقيقة كان
منه قوة اعاشة
السا

طريقها الاسود من فائز

الحل

في بناء على ما قرره من
 من توقف تعديل الحكم
 الشرع من
 النتيجة فقد يكون
 المقدس من حيث الحكم

المقصود من ان الاسم هو التوفيق الى
التي فيه مضم

[illegible]

من العلم الفلاني او هذه المسئلة يعلم من ذلك العلم انها من
 مسائل ذلك العلم لا انه يعلم فيها من مسائل الاخرى انك
 لو قلت يعلم في علم المنطق ان الجواهر العاطية طرفة فلا يكون معنى
 الفاصلة او غيرهما من مسائل علم اخر فذكر فيها من مسائل علم
 استطراد اقترنت نفس لما ذكره فثبته السؤال في الحقيقة
 في وثوقه ان في كثير من النسخ هكذا لان ما هو خارج عن العلم
 فينبغي ان يقتضيه الوجوب واليقين على ما لبعض الاخرين لا يستقيم
 المقام ولان له ميخلا في تأكيد ذلك السؤال وعند هذا
 نقول نفس الامر ان الحمل على الاستحسان بل تقدير المضاف
 فاسد ومحمول على فهمه ويرى ان جواب عن اصل السؤال بالاستحسان
 في قوله فينبغي وهو محمول على قوله فيجب المحشى وبوجوه اخرى كما
 هو في قوله فينبغي ان جواب بان قوله في المنطق متعلق بوجه
 المعنى ما يكون العلم بدون واجبات المنطق وذلك لا يقتضي
 خبره انما يقتضي ان يقتضيه في الصلوة الوضع فان كان
 متعلق به متعلقا بشيء يتعلق الطرف بالمطرف فليس
 السامع او من الكلمات الغير المقصودة بالذات المتضمن للمر
 بالمقصد بالذات ما يكون معرفة احواله والنظر في مقتضى ان يبا
 في الفن

انما هو
 من العلم
 في العلم
 في العلم

انما هو
 من العلم
 في العلم
 في العلم

في الفن وذلك بان يترتب عليه غاية الفن بلحاظ اسطر
 وهو هذا القول الشئ والحجة لان معرفة حائهما هو الموصل
 الاضافة المنطوق اعني المعجزة ولتوقفها على المعرفة والمقتضا
 صار المنطق فيها مقصودا بالبحث فانه دفع ما يقال من ان
 انما هو ليس مقصودا بالذات في المنطق فم لا يقال من
 مسائله ومسائل الفن كلها مقصودة بالذات فينبغي وان
 انما هو مقصودا بالذات في نفس الامر بل هو اسطر
 القياس عليها فتم ولكن لان ان القياس بالذات بهذا
 المعنى لان المقصود في نفس الامر هو التسامح وقد يكتفي في
 يمنع ان مسائل الفن كلها مقصودة بالذات بل بعضها
 مقصود بالبحث لتوقف بعض المسائل عليه هو مع فساد
 صورته حيث قابل المنع بالمنع غير تام اذ لا يلزم من
 بعض المسائل عليه عدم كونه مقصودا فينبغي بالذات وقد
 الفصل ثم ان لم يقتض هذا التفسير في المقصودات
 جريانه لفتنة مباحث كل من التسمين فيها **قوله** او قد
 عليه ان لا يمتنع ان يحصل السؤال ان القائمة مشتملة
 على مواد لا قبسة واجزاء العلوم كما اعترف به والمذكور

احوالها

مقصود

الافضل

انما هو
 من العلم
 في العلم
 في العلم

في وجه المصير انما يدل على اشتماله على المواد فقط فلا يتم
 القريب اذ لم يعلم منه وجرايا واجزاء العلوم في حاصل
 الجواب ان الغرض من وجه المصير وجه المناسبات لما هو
 مقصود بالذكر لا بما يذكر استطرادا او ذكر اجزاء العلوم
 استطراد في فقههما لا ليجل وجه المصير هذا كما امر
 وربما يوجب السؤال بالترافع بين منطوق الاول ومفهوم
 الثاني والجواب بان المقصود ما يجب ان يعلم في
 المنطق في الابواب الخمسة لا حصرا لابيواب الخمسة فيما
 يجب ان يعلم في المنطق فاشتمال الخاتمة على ذكر شي احدا
 لا يضرها ولا يخل بغرضنا ولا ينبغي ان مساو الجواب في
 كل الابواب كيف وعلى هذا يلحق كون ذكر اجزاء العلوم
 استطراديا بل فاما الجواب هو انه ليس الغرض من جمل الابواب
 الخمسة المذكورة في انحصار المذكورة اذ بذلك يندفع
 التذلل فافهم **قوله** والمراد بالمقدمة ههنا لا ايضا
 علم ذلك من قوله لان ما يجب ان يعلم في المنطق اما
 ان يتوقف النوع في علمه او لا والا لا للمقدمة
 لاننا نقول ما علم هناك الاجل المقدمة عليه لم يعلم
 المقصود

ورعنا ما اول توجيه
 السؤال

الاشياء

المضائق

لم يعلم

قوله

قوله

قوله

المقصود من لفظ المقدمة كما في بقية الاقسام **قوله** جعلت
 قياسا ونجته قبل ان تدركه فاختلف عبارة انتم في بقية المعنى
 الاول فتارة فترى به بالاعمال على قضيتكم جعلت جزءا من
 تارة بالاضطرار فذلك قد يبينها وهو الظن من كلامه
 لا جاز الى ان يختص القياس بما يقيد الظن والمخبر بما يقيد
 اليقين او يجعل قوله او جته اشارة الى معنى اخر كلف
 صريح في حاشية المطالع الخايطان على معينين وعملها كما
 في ذكره ههنا او جعل المعنى الاول اعم من هذا لانه والاضطرار
 حتى يكون الملازمة بالمعنى الاول على قضيتكم جعلت جزءا
 من الجزء من قبل اطلاق العام على الخاص فان جميعها تطلقا
 مستشقة **قوله** اختار المصير التصور برسمه لاستلزامه
 ما هو الواجب قبل علمه لا بد في التصور برسمه ان يكون
 متصورا بوجه ما يصحح فيمكن حصوله بالرسم وذلك الوجه
 السابق على العلم كان فهو مستغنى عنه وقول لاكتساب
 العلم ليس فيه لذكر الاولى ان حصوله للمبادي هناك
 بالقول المعلى فلا احتياج للتعليم للمعقولة بالوحدة لانها
 انما هي لبيان طبعها وبه المناسبات له وليس تعليمه طبع المبادي

الذي هو مقصود جعلت جزءا من
 العلم من هذه الناحية اي في
 القياس او غير ذلك
 يجب التفتيش والتجسس في كل

في القول

حاجته

نقول الغاية على الوجهين في قولنا انما اعتقدنا
 حركة تخصيصه من تعيينه في كونه لا يحصل
 الا بها صار اعتقادنا الحركة التخصيص الى موضع كذا
 تعيين ملازمة زيد مثلا فنقول الملازمة على الوجه
 الكلي واعتقد مع ذلك انما لا يحصل الا من تلك الحركة
 التخصيص وامشاع صدور الحركة عن غير ليس ضروريا
 ولا من هذا بل ان لا يمكن الا يقال لو كان العلم بالغاية
 على الوجه الكلي مع اعتقاد الاختصاص كفي العلم بذكر
 الغاية انما يقع على الوجه الكلي مع اعتقاد الاختصاص في كذا
 في ضرورة ان الغاية هي المطالب بالذات المتوجه اليه
 او لا وادى والغاية مطلوب لاجل ومتوجه اليه ثانيا
 مجازا فيها متين مجازا فيه بالاولى والثاني طال
 لعيان الدلالة ولا يتم معنى في مباحث النفس العقلية
 غيره فلو استبرأ الفلك بنفسا منطق لا نقول اما
 جدد لا ملازمة متوعدة وتولم بطريق الاولى كلام
 خطأ في لا يجري اذ ليس لها قام على عدم الاكتفاء في المط
 بالنتج دون المطلوب بالذات واما حقيقة ان العلم
 بالاختصاص

في قوله انما لا يحصل الا من تلك الحركة
 التخصيص وامشاع صدور الحركة عن غير ليس ضروريا
 في قوله لا يمكن الا يقال لو كان العلم بالغاية
 على الوجه الكلي مع اعتقاد الاختصاص كفي العلم بذكر
 الغاية انما يقع على الوجه الكلي مع اعتقاد الاختصاص في كذا

بالاختصاص في فرد ان كان بالاختصاص في هذا المقوم
 اعني فردا لا بعينه فهو يقع كلى والعلم به على هذا الوجه
 لا يخصص فرد بعينه وان كان بالاختصاص في ذلك
 الفرد بعينه ففقد العلم بذلك الفرد بعينه وهو المط
 قنا مل **قوله** ولا بد ان يكون تلك الفائدة معتدا
 بها وتقول هذه المقدمة مستدل كثر في المقصود
 وحده توقفنا شرح على ما هو العرض من العلم على
 الغاية المترتبة عليه في نفس الامر اذ لا يغير ما ذكره
 اخرا من قوله ولا بد ان يكون تلك الفائدة في وجه
 انه يؤكد التوقف اذ لا وجب كونها مقاومة للمقنة
 المتراولة في التخصيص فلا بد ان يعلم او لا يعلم حالها
 في المقاومة والاطمئنان يقال العرض توقفنا شرح
 على بيان الحاجة وهو لا يتم الا بها اذ توقفنا شرح
 على الغاية التي تميز لا تقتضي توقفنا على العلم باحدا
 التامس اليه في تلك الغاية بل يكفي النظر بين تميزها
 بل انما يتم التوقف على بيان الحاجة بوجوب العلم
 بالغاية المعتد بها لان الاعتداد انما يعلم من بيان

في معنى

فصل في
الحاجة فافهم ثم حصل الكلام ان الشروع في العلم على
المبصرة يتوقف على العلم بالغاية التي يتبين عليها
الامر اذ لو لم يعلم تلك الغاية فاما ان لم يعلم الغاية أصلا
فمتنع اصل الشروع واما ان يعلم غايته اخرى غير التي يتبين
في نفس الامر فتح فان كانت التي يتبين في نفس الامر
تقاروم متعقبة غير كان سيجر عشا في نظره وان لم يكن
عشا عرفا وعقلا ولا كان سيجر عشا وعلى التعاديل
الثالث لا يتحقق الشروع على المبصرة فلا بد من العلم
بالغاية التي يتبين في الواقع لئلا متنع الشروع فيه
ولا يكون الشروع عشا في نظره ولا عرفا وانما يتبين
الشروع لشيء الاول نظره بطلانه وكذا لم يتبين
المحتاج للبحث الحقيقي اعني الغاية المستوتة الغير المتكثرة
احتمال ان على قدر العلم بالغاية الغير التي يتبين بها لا يكون
لغاية يتبين لان الكلام في العلم ليس في نفسه ذلك **قوله**
واعلم ان الواجب على الشروع هو هذا انما يتم اذ لم يحصل الشروع
في العلم الشروع في حقه بقصد حصوله لئلا العلم لا يحصل
اذ لو حصل الشروع في الجزء مطلقا شروعا في الكل لورث
من تصور

هذا العلم الغاية التي يتبين عليها
الامر اذ لو لم يعلم تلك الغاية فاما ان لم يعلم الغاية أصلا
فمتنع اصل الشروع واما ان يعلم غايته اخرى غير التي يتبين
في نفس الامر فتح فان كانت التي يتبين في نفس الامر
تقاروم متعقبة غير كان سيجر عشا في نظره وان لم يكن
عشا عرفا وعقلا ولا كان سيجر عشا وعلى التعاديل
الثالث لا يتحقق الشروع على المبصرة فلا بد من العلم
بالغاية التي يتبين في الواقع لئلا متنع الشروع فيه
ولا يكون الشروع عشا في نظره ولا عرفا وانما يتبين
الشروع لشيء الاول نظره بطلانه وكذا لم يتبين
المحتاج للبحث الحقيقي اعني الغاية المستوتة الغير المتكثرة
احتمال ان على قدر العلم بالغاية الغير التي يتبين بها لا يكون
لغاية يتبين لان الكلام في العلم ليس في نفسه ذلك **قوله**
واعلم ان الواجب على الشروع هو هذا انما يتم اذ لم يحصل الشروع
في العلم الشروع في حقه بقصد حصوله لئلا العلم لا يحصل
اذ لو حصل الشروع في الجزء مطلقا شروعا في الكل لورث
من تصور

لورد المفعول

فصل في
الحاجة فافهم ثم حصل الكلام ان الشروع في العلم على
المبصرة يتوقف على العلم بالغاية التي يتبين عليها
الامر اذ لو لم يعلم تلك الغاية فاما ان لم يعلم الغاية أصلا
فمتنع اصل الشروع واما ان يعلم غايته اخرى غير التي يتبين
في نفس الامر فتح فان كانت التي يتبين في نفس الامر
تقاروم متعقبة غير كان سيجر عشا في نظره وان لم يكن
عشا عرفا وعقلا ولا كان سيجر عشا وعلى التعاديل
الثالث لا يتحقق الشروع على المبصرة فلا بد من العلم
بالغاية التي يتبين في الواقع لئلا متنع الشروع فيه
ولا يكون الشروع عشا في نظره ولا عرفا وانما يتبين
الشروع لشيء الاول نظره بطلانه وكذا لم يتبين
المحتاج للبحث الحقيقي اعني الغاية المستوتة الغير المتكثرة
احتمال ان على قدر العلم بالغاية الغير التي يتبين بها لا يكون
لغاية يتبين لان الكلام في العلم ليس في نفسه ذلك **قوله**
واعلم ان الواجب على الشروع هو هذا انما يتم اذ لم يحصل الشروع
في العلم الشروع في حقه بقصد حصوله لئلا العلم لا يحصل
اذ لو حصل الشروع في الجزء مطلقا شروعا في الكل لورث
من تصور

فغاية دور
يكون لكذا دور

عليها دور

فغاية دور

وعايتها دور

انصاف دور

ويمكن التوفيق لكل كلاً منهما على المقنعين وبيان حجة
 افادة البصيرة في الاخيرين **قوله** كما تقدمت
 اما عنهما وفي نظره كما مر في قوله كان لمصلحة **قوله**
 وليزيداه يمكن جعله فائدة اخرى في جعله اشارة لا تحجز
 عن الميت في نظره لانه مازومر والاول اذ شئ بالعبارة
قوله يجوز ان يكون رسمه حتى اخر دون غايته لا يخفى
 ان العرض وجبر تقديم على هذا الرسم الخاص فلا مناسب
 ذلك ويمكن توجيهه بان مقصوده ان بيان الحاجة
 مستعين ابتداءً ومستلزم للرسم والرسم ليس متعين
 ابتداءً فذلك لا يستلزم تقديم الاول او يكون متعين
 الاصل المتعين للرسم والمحصل لهما **قوله** قلت الفائدة
 في ذلك التفسير ان حمل السؤال عن شيئين فائدة
 تاحيل التعريف عن التفسير وفائدة العدم الى تعريف
 المرادف مع ان تعريفه بالحقبة تعريفه بالتفسير الاول
 جواب الاول والثاني الثاني الثاني او على وجه اخر
 يتم الجواب فلو يدرك الواو باه في قوله والتفسير لكان
 انظر في المقنع وغير محتاج الى التوجيه مثل الحمل على
 منع

ويعني ان يكون
 له وجهان
 واحد
 وهو
 ان يكون
 له وجهان
 واحد
 وهو

ان تعريفه
 بالحقبة
 فالتفسير

لأنه لا يمكن
 ان يكون
 له وجهان
 واحد

منع الملقود من الجمع او جعل قوله ذلك اشارة الى كل
 واحد من العدم والتأخير وان حمل السؤال عن فائدة
 هذا الوضع المعين اعني تقديم تقسيم العلم وتوسط تعريف
 المرادف بين التسمين مع انه تعريفه بعينه كما لا فائدة
 في توسط تعريفه كذلك ينبغي ان لا يكون فائدة في تق
 تعريفه من اقدم فالمفسر الاول جواب سواء كان العلم معل
 بهذا التفسير بل يوجب اخر والتفسير الثاني جواب على تقديم
 ان يكون معلوماً بذلك التفسير وجب يظهر وجب ومن غير
 تكليف فان قلت التبيين حاصلان على تقدير تأخير
 تعريف التصور عن التسمين فلا مدخل فيه للتوسط قلت
 المناسب ان يبادر الى تعيين النقط المبرم في اول ما يدكر
 فاقم **قوله** قلت الحال على ما ذكرت فالحال ليس الحال
 على ما ذكرت لان تقسيم العلم الى مقصور فقط وقصور
 حكم يدل على ان معنى التقصور امر مشترك بين التسمين فبدل
 على ستمول الحق واما المراد من ذلك لا يلحق بالمساواة
 والاعية بل بالاختيار بحسب المفهوم مع المساواة في القصد
 ودرجاتها بانه لما قسم العلم الى مقصوره حكمه الى مقصوره
 ودرجاتها بانه لما قسم العلم الى مقصوره حكمه الى مقصوره

ويمكن ذلك اشارة الى
 العدم والتأخير وان حمل
 السؤال عن فائدة هذا
 الوضع المعين اعني
 تقديم تقسيم العلم
 وتوسط تعريف
 المرادف بين التسمين
 مع انه تعريفه بعينه
 كما لا فائدة في توسط
 تعريفه كذلك ينبغي
 ان لا يكون فائدة في تق
 تعريفه من اقدم
 فالمفسر الاول جواب
 سواء كان العلم معل
 بهذا التفسير بل يوجب
 اخر والتفسير الثاني
 جواب على تقديم

على تقدير ان يكون العلم
 معلوماً بذلك
 التفسير بل يوجب
 اخر والتفسير الثاني
 جواب على تقديم

ان يكون معلوماً بذلك
 التفسير وجب يظهر
 وجب ومن غير تكليف
 فان قلت التبيين
 حاصلان على تقدير
 تأخير تعريف التصور
 عن التسمين فلا مدخل
 فيه للتوسط قلت
 المناسب ان يبادر
 الى تعيين النقط
 المبرم في اول ما
 يدكر فاقم

على ما ذكرت لان تقسيم
 العلم الى مقصور فقط
 وقصور حكم يدل على
 ان معنى التقصور امر
 مشترك بين التسمين
 فبدل على ستمول الحق
 واما المراد من ذلك
 لا يلحق بالمساواة
 والاعية بل بالاختيار
 بحسب المفهوم مع
 المساواة في القصد
 ودرجاتها بانه لما
 قسم العلم الى مقصوره
 حكمه الى مقصوره
 ودرجاتها بانه لما
 قسم العلم الى مقصوره
 حكمه الى مقصوره

ليس معركم وعلم ان تمام ممتنع لا يتم انما انما انما عن تمام
 صفة الاخر بالحكم وعصر محتمل من ان تمام المشترك بينهما
 هو الضرورة معلوم ان العلم تمام المشترك بينهما فيكونان
 مترادفين ضرورة امتناع اجتماع تمامي المشترك على معنيين
 ولا يخفى على من له ادق مسلك ما يلوح عليه لان العلم بان
 تمام ممتنع كل قسم انما امتناع من الاخر بالحكم وعصر تم
 ولو سلم فالعلم بان الضرورة تمام المشترك بينهما ثم الجواز
 كونه شيئا اخر لخص ضروره لو سلم فالعلم بان العلم تمام
 بينهما ثم ولعمري انه يجب عن او اسطر الطلاب فضلا عن
 فاضل بالحق ما ياتى وهو حق الحق ويهدى السبل
 اعلم ان القسم قسم المحقق والمشارك والمقسم هو المشترك
 المقصود للمحقق والقسم هو المشترك المتبدي للمحقق
 فتبين القسم يد على الترادف اذ لو كانا متساويين وام
 او اخس لتباينهما فلم يكن ^{المتبدي} المحقق مقصودا الى العلم فيبقى
 العلم بلا اقسام والقبول بلا مقسم فان قلت لم لا يجوز
 ان يكون المراد بالقسم ههنا هو العلم واذا كان مساويا
 لمراد لا مرد فاجب انما جاز المساويين من الاخر فلا يرد

فلا بد من

فلا بد من

فلا بد من الترادف لقيام هذا الاستعمال قلت ذلك في غاية
 البعد ولا يقتصر بمقتضاه ان ليس المراد الترادف ولا قطع
 لا يطرأ اليها احتمال بل لا يغير على ما هو شأن دلائل الفاظ
 فان التعريف ايضا لا يدل دلائل قطعية **قول** وهذا السبيل
 فائدة ستظهر عن قريب في الجواب عن الاعتراض على
 القسم المشهور ومن العجايب ما قيل من جواز استعمال
 اللفظ المشترك في التعريف بل ليس بجواب **قول** ثم ان
 ادراك مفهوم الكاتب انه تحقيق ذلك يتبعه بعد
 على ان الحكم في القضية الجلية الموجبة انما هو بافتاد الحق
 بالحقول وهذا وان كان متبديا لاتحاد الحقول بالموضوع
 ايضا لكنه مغاير له حسب المقنوم فالموضوع هو ما حكم
 بافتاده بامر له بخر وقلت الامر هو الحقول سواء قدم او اخر
 برسوخ الى ذلك فلا خطر قولك قايمة وقائمة زيد
 فان الموضوع في كلتا الصورتين هو زيد لانك حكمت
 فيهما باقيا فزيد باقيا ثم لو اردت ان تجعل لقيام موضوع
 قلت قايمة زيد است او زيد است قيام فالفرق بين الموضوع
 والحقول ليس بجد التقدم والآخر في الملاحظة بل بان

وضع حكم مبرهنة شيتا انما يحاط به معرفة لو كان الحكم
في الحقيقة بالاتحاد بين الموضوع والمحمول من غير تعيين المتحد
والمحدد لم يتصور الفرق بينهما الا بالقدم واللاحق
ولو كان كذلك لم يكن بين التعيين وعكسها فرق صحيح
الحق كما ان المنفصل عن الاتحاد لما كان مضاهيا للمعادنة
بين الطرفين لم يصير لها عكسا لا في بنيتها وبين عكسها
الاجاب وضع الطرفين وترتيبها فافهم **قوله** وكذلك
من ظن وقوع التبريد في عدم وقوعها ههنا حيث
ان العرض هو بيان مغايرة ادراك النسبة للمكبس الحكم
المطلق يعني انه ادراك لا يدرك على الحكم الالجابي في الاجاب
والتي هي في السلب وصورة الوجود لا يدلها عليه بل يدل على
مغايرة كل من الحكمين بغير صورة ولا يلزم منه مغايرة
الحكم المطلق وذلك امر ظاهر لا يذهب الوجود الى خلافه
لظهور ان الاجاب يختلف عن ادراك النسبة في صورة
السلب والسلب في صورة الاجاب فلا حاجة له الى البش
وعلى التفرق فلا وجه لتعريفه ببيان بصيرة الوجود في
الكلوم ان العرض التبريد على ان ههنا ادراكا اخر من سطا
بين

بين ادراك الطرفين والادراك المستحق بالحكم وذلك انما
يظهر ببيان الظهور في صورة السلب والوجود لان النفس
قد ادركت فيها امر معاين للطرفين صورة اتم بعد
ادراك الطرفين ليس بشاكا ولا متوقفا ما لم يحصل له ذلك
الادراك الثالث وهي في هذا الحال يجوز كلا من طرفي الحكم
امام تبيين صح او بغيره فيقتضي ان ههنا ادراك اخر وهو
وجود الحكم دون صورة الجزم اذ ليس هناك خبر عن الطرفين
فلا يظهر فيها الادراك المتوسط لظهور انما هو باقيا
ليس بعد تصور الطرفين الا الادراك البسيط المستحق بالحكم
لا يقال الحكم ادراك ووقع التبريد او لا وقومها فيقول
على ادراك النسبة لان هذا التعيين هو قضا على بنى المغايرة
ثم ان هذا تنبيه فلا يرد انه لا يلزم من ثبوت في الصورة
ثبوت في الجميع واعلم ان اشياء هذا الادراك في النص
من محرمات المتأخرين واما القدماء فليس يخدم بعد
تصور الطرفين الادراك النسبة السامة للخبر على وجه
الادعاء وفي صورة السلب والوجود لم يدرك تلك النسبة
يعني الوجه بل يقتضي قضا هو تصور في صورة السلب

ولا يشترط معن الطرفين
الادعاء بالنسبة السامة

والوهم منزه في النفس فالفرق بين المتصور والنفس يجب
 المنع كما يشهد به الوجدان والصور لا يخرج من العقل بكل
 شيء وما النفس فلا يتعلق بالانسيب التامة لغيره ومن
 هذا يعلم ان ما ذكره في تعريف النفس من انه ادراك وفتح
 النسيب اول ما وقعها عن سديك والاولى ان يقال هي
 الاذعان بوقوع النسيب اول ما وقعها **هذا** **قوله** **توهج**
 ان الحكم فعل من افعال النفس او لا يقال وكيف يصح
 بالبداهة والكسب والافعال لا يصفها لان عدم انصاف
 الافعال لها مطلقا عند عدم ادلائها مع من ان يصطليح
 على ان بعض الافعال النفسانية كمن يكون صوباً يترتب
 المعلومات متوقفا على بعضها بل هي لعدم توقفها
قوله **نبا** على ان اللفاظ التي يعبر بها عن الحكم او هذا
 البناء لا يخلو من بعد ادراكه كان منشاء وهمهم كون تلك
 اللفاظ يجب معانيها الاصطلاحية متعدية فالعلم
 والنفس ايضا كذلك مع انهم لم يتوهموا كونها فضلا
 ومثل ذلك يقدر عن العقل لا فضلا عن الفضلاء
 ولو كان منشاء الوهم كونها يجب معانيها النسيبية فالتوهم

واشبه فانه في نظائره
 خواص هذا التعليق يشهد
 به من تحقق في مطلق
 التعويضات من اولها
 واليحيى في ص

قوله

قوله

على ما هو من مقولة الفعل فذلك بعد ادراكه الحكم على
 المعاني النسيبية مع الاعراض عن المعاني الاصطلاحية
 بعيد جدا عن العلماء والظن ان منشاء فهمهم انهم
 وجدوا في النفس اسراراً يدل على اثر المتصور وهي اطمينان
 النفس واعتقادها فحبسوا ان ذلك الامر لم يبد في فعل
 صادر عن النفس حتى يكون التصور اسانج المعلق
 بالنسيب خاليا عن هذا الفعل وهذا الفعل مراد من ضم
 البير والتحقيق انه ليس هناك الادراك محض من يستتبع
 انار محض من محض من محض وليس النفس هنا فعل بل قول
 كيف لا والانا والمذكورة من حيث الانفعال والعقول
 ولا يرجع الى فعل اصلا كما يشهد به الوجدان **قوله**
اما ان يكون ادراكا لان النسيب واقعة الاولى ان يقال
اما اذعان لان النسيب او كما سبق التبيين **قوله** **واذا**
 اردت تقسيمه على مذهب الامام قد يورد عليه ان الامام
 جعل الحكم فعلا فلا يتحقق هذا التقسيم على مذهب **قوله**
 بان مراده انه على مذهب الامام في تركيب النفس من
 الارضية لا في تمام مذهب **قوله** وان كان عبارة عن مجموع

الانقياد

الاشارة

المركب لا يخفى ان من ذهب الى ان الحكم فعل لا يتقسم
 العلم الى التصور والقبول بما يتقسم العلم الى التصور والقبول
 للحكم والقبول فانه لو من ذهب مع ذلك الى ان الحكم لا يتقسم
 في تركيب التسم لا بد ان يفعل كما فعل المصنف في قسمه العلم
 وجعل التسمية عبارة عن مجموع القسم الثاني مع الحكم فان
 ان المصنف يجمع الامام في تركيب التسم وكون الحكم خلافا لما
 ادعاه المحقق من بطلان عدم كون التسم قسما من العلم لا من
 احدهما فمجمع امرين مقارنا لهما قسم عند من يذهب الى
 قسمة العلم الى كلام للتسم على مذهب الامام واما المحقق في التصور
 التي يمكن دفعه بان مراده مجموع التصورات المعروفة للحكم
 ايتداء او بواسطة مع الحكم ان جميع التصورات الحاصلة في
 الحكم والحكم او ان مراده بالقسم الثاني جميع التصورات
 التي يصاحبها الحكم وبالمجموع مجموع القسم الثاني وهذا وان
 كان غير تكلفا لكنه لا يبعد كل الجهد **قوله** قيل فبما
 على كلام المصنف ان ظاهر عبارة المصنف ان التصور فقط هو
 المقيد بعدم الحكم كيف لا وقبله عرف المحقق قدس سره
 يانه لو جعل على المعنى الاول لزم ان يكون فقط لغوا واذ ان
 يكون **قوله** بالتصور

مركبه

الصاحبة للحكم

بالمقيد لم يجبه السؤال الجهر على تقسيم القسم اذ مداره على انه
 يلزم عدم اعتبار التصور في التقسيم ولا يلزم ذلك على تقسيم
 المصنف بان من عدم اعتبار التصور فقط في التقسيم مع ان
 ان المقيد في غير هو التصور فقط وهذا السؤال غير ما يجبه على
 القوم كما لا يخفى فانه لا يندفع بالجاب المذكور بل يرد على
 الجواب المذكور فالاول ان جعل الجواب على دفع الاعتراض
 عن التقسيم المشهور وحاصل كلامه ان هذا الاعتراض لا يجبه
 على تقسيم المصنف ويجبه على تقسيم القوم **قوله** ولزم ايضا ان
 يكون لفظ فقط لغوا غير ما فسر لان لا يكون لبيان
 الاطلاق ودفع توهم ارادة فردية في قولك الان
 من حيث هو والمقيد لا يشترط شي فانه ليس شي منه
 لغوا لا فادتر دفع ذلك التوهم والجواب ان الذين لا ينشأ
 في مقام التقسيم الا الى المطلق فلا حاجة في ذلك المقام
 الى دفع ذلك التوهم ولذلك لم يتعارف فيما بين القوم **قوله** ذلك
 بيان الاطلاق في ذكر الاقسام **قوله** انما يظهر في كلامهم
 قيل لا فرق بين الكلامين من حيث ان احدهما المعين في كل
 منهما معلوم من الاطلاق والآخر من النتائج بل كلام المصنف

العلم
 عن ذلك
 وان كان دفعه
 عن التقسيم المشهور

ذلك
 كلام المصنف وكلام القوم

الظهور
الاشبهية

أظهر في الاشتراك أن الملاقاة التصور على المعنى للماضي اشبه
والاولى ان يقال في خبره ان اشبهية ان لا يخلل الاشتراك في
دفعه عن تفهيم المعنى بل يتم دفعه عن ان لا يتم عدم اعتبار
التصور فقط في المقام لا التصور مطلقا سواء كان لفظة
تميز كاولا واخر كلام المحشي مشعر بذلك حيث قال في هذا
الاشتراك في دفع الاعتراضات **قال** لان الحكم لم يعرض له
هذا مشعر بان معنى عدم الحكم عدم عروضة وحيد في دفع
السؤال عن اصله لا يتوقف على المناقضة بين الحكم وعدم عروضة
اصلا ولا بعد ان قضا قضيتين قطعا وكذا الحال لو اردت بعد
الحكم عدم مقارنته نعم لو اردت بعد عدم الحكم سبب الحكم
حتى يكون معنى التصور فقط هو التصور الذي ليس
بحكم لتوضيح السال بناء على ان الحكم وسلبه ما يبرر ان
مناقضتين طاهرا كما ذكره المحشي في هذا الموضع ويكون
لجواب ما ذكره واعلم انه لو كان معنى عدم الحكم مقارنته
مطلقا لم يتم الجواب الذي اوردته سر سره اذ يلزم من ان
يكون مشعرا لا يتصور لا يفارقه والنقص على اى الاما
مركبا من الحكم وتصور لا يفارقه حتى لا يكون الجواب

اشتركا

بأن
الاشبهية
بترقيق

مركب

ان شرا الحكم هو ان التصور المقارن له ووصف
المقارن خارج خبره لئلا يلزم الدور والنقص على
رأى الامام مركبا من التصورات المقارن للحكم **قال**
اشتركا وهو الذي لا يتوقف حصوله على نظره غير حيث
لان جميع العلوم يحصل بالصاحبة القوة القدرية بل انظر
كما ذكرته ما يروى اذا امكن حصوله بل انظر في هذا عليه
ان يتوقف على النظر فيلزم ان لا يكون شي من العلوم
نظريا بل الجواب ان الابدالية والنظريات تخلفان بحسب
الاستيعاض بل بحسب اوقات شخص واحد وتلك العلوم
ان لم يتوقف على النظر بالاشبهية الى صاحب القوة القدرية
فيكون بدلية ليرتفع عليه التفسير الى فاقر تلك
القوة فيكون نظرية بالقياس الى الزمان قلت ما من
شخص الا ويمكن وجود القوة القدرية له فلو انشأ
على النظر بالاشبهية اليه لا كان حصوله بدو وتثبت
المقدرة من غير ولن مثله فذلك العلم بالاشبهية الى
الفاقد ليرتفع القدرية وتوقف على النظر فيكون نظرية
بالاشبهية اليه وان كانت بدلية بالقياس الى ذاته

بالاشبهية

ويعلم من هذا ان يكون النظر ثابتهما التي هي غائية الخفاء
 يدليحيتها بالنظر لذات كل فرد من الافراد المستقلة
 ولا يخرج من بعد والاسهل في الجواب ان يقال ان النظر ليس له
 والكثرة صنفان للعلم بالذات والمعالم بالمعرض في العلم
 الحاصل بالنظر هو توقف على النظر وهو مغاير للعلم الحاصل
 بدونهما بالتخصص فليس علم واحد بالتخصص يمكن حصوله
 تارة بالنظر واخرى بغيره ليرد النقض ويجرد المنع
 لا يكفي التوقف كما لا يغني بل عليه اثبات ان العلم
 الشخصي يمكن حصوله بالنظر بدونه ودون ذلك
 شرط القناد ولو قيل ان النظر ما حصل بالافكار البديهي
 ما حصل بالافكار لم يتوجه الجواب **قوله** قالوا اشكال
 في تدقيق البديهي والنظر من التصورات قول بل
 فيمر ايضا اشكال لان الامر بالنسبة التي لا يعقل الا بعد
 تعقل اطرافها كالمسئلة الحكيمة التي يشوبها قد يكون
 بناها غير محتاج الى النظر واطرافها محتاجة اليه
 فان قلت يمكن التمام كون تلك الامور نظرية ولا
 يلزم من تمامها شيء من القواعد بخلاف التصورات
 المذكورة

انتهى

المذكورة فانه لو انتم نظريتها يلزم ان يكون العلم
 مكتوبا من القول الشارح وهو خلاف قاعدة تم قلت
 يلزم من الاول ان يكون النظر مكتوبا من غير
 حده ورسيم بل من المصداط اقراره ورسيمه وذلك ايضا
 خلاق قاعدة **قوله** واذا جعل العلم عبارة عن
 المجموع كما هو مذهب الامام قوي الاشكال قد يقال
 الاشكال على مذهب الامام اذ التصورات كلها بدليحية
 عنده وانت خبير بان عرض المحقق قدس سره انه اذا جعل
 العلم عبارة عن المجموع كما هو مذهب الامام يقوى
 الاشكال ولا يلزم من ذلك ان يقوى الاشكال على
 الامام فحاصل كلامه انه لو اخذ كما ذهب اليه الامام في
 تركيب العلم فقط قوي الاشكال على انه يمكن ان
 يقال يقوى الاشكال على الامام ايضا ليطال ان ما
 من بداهة التصورات فاذا التزم فيها ذهب اليه
 قوي الاشكال عليه ايضا **قوله** ليس جميع التصورات
 بدليحية والا لما احتجنا بالنظر في البحث لان معنى
 البديهي لا يحتاج الى النظر فتجد المقدم والمآل

اشكال

المقدم

تخصيصها

والجواب ان المختص في اليد لا يعدم احتياجه التصور
 ونحو الثاني عدم احتياجه فيه وعما وان كانا متلازمان
 لكنها اعتباران فان الاول عبارة عن توقف حصول
 التصور على النظر والثاني عبارة عن توقف حصولنا
 ايا د عليه **قول** قد يعجز لانا اصل في توجيه هذا
 التعريف حاصل انه اطلاق الجمل واراد المقرة الكامل
 الموجه الى النظر بناء على ادعاء ان غير الموجه ليس له
 ولم يرد ان هذا التعريف الموجه مقدر ههنا او متو
 يرد عليه ان المقدر يبلغ المذكور ولا يخفى ركائز وعلل
 لاجل هذه الدقة قال فليسا مل علينا مل **قول** فان
 تم تم الكلام والاعلام غير نظرا لان الدليل يتم على تقدير
 انقضاء الكتاب التصور من النص وبالعكس سواء كان
 متقنا او لا اذ على تقدير انقضاء يكون حصول التصور
 والتصديق بغير الطريق الدعا والتم قطعاً واعلم انه
 لم يجرى بهان على اشياء الكتاب التصور من النص
 وبالعكس فان لم يطلع على ذلك الكتاب قال الشيخ
 في انقضاء قاول فصل موضوع المنط ليس كما
 ان ينقل

بالثاني
الصدوق

ان نزيل الذهن حتى معنى واحداً مفرداً الى تصديق
 شيء فان ذلك المعنى ليس حكم وجوده وعدمه حكماً
 واحداً في انقضاء ذلك النص فانه ان كان النص يقع
 سواء في المعنى من وجوده او عدمه فما ليس للمعنى دخل
 في انقضاء النص بوجه لان موقع النص هو علة النص
 بحدوثه ان يكون شيء علة شيء في حالتي وجوده وعدمه
 فلو يقع بالمفرد كفاية من غير يحصل وجوده ان
 في ذاته او في حالته فلا يكون مؤيداً الى النص بغير شيء
 اذا ثبت بالمعنى وجوده او عدمه فقد انقضت النص
 اخر واما التصور فانه كثيراً ما يقع بمعنى مفرد وذو
 كما يستفهم لك في موضع في قليل من الاستدعاء ويصح
 ذلك فهو في الشر للضرورة في بل الموقع المتقو
 في اكثر الاشياء معان مؤلفة اقول في غير حيث اما
 اقول فلان هذا الدليل صنفوا باقادة المقرة النص
 ان يجري فيه ما ذكره بغير من انه ليس حكم وجوده هذا
 المفرد وعدمه واحداً في انقضاء التصور اذ لو كان
 التصور يقع سواء كان المفرد موجوداً او معدوماً فليس

فويت

لم يدخل في افعال التصور لان موقع التصور على التصور
 وليس يجوز ان يكون شيء على شيء في حال عدم وجوده
 فلا يقع بالمفرد كفاية من غير حصول وجوده او عدمه
 فذا لم يدخل في كون المفرد موقفا الى التصور من
 غير ان كان معنى اخر به مع انه لا يعرف ان التصور كذا
 يقع بمعنى مفرد واما ثانيا فلا نأقول هذا المعنى
 وجوده في الذهن معنى التصور وليس وجوده في الذهن
 موقع التصور وليس وجوده في الذهن او معلوما بالفعال
 منضا اليه حتى يلزم تركيزه ان المفرد الموقوع للتصور
 بل المركب الموقوع لما يقع به وجوده في الذهن يعني
 التصور وليس وجوده في الذهن او معلوما بالفعال
 ضمه اليه فلا يلزم تركيزه الموقوع للتصور ولان يكون
 على شيء في حالتي وجوده واعلم انه ليس من الشيء
 اقامة الدليل على امتناع الكتاب التمس من التصور
 المفرد المختص من التصور بل غير انبئات انه لا بد في كتاب
 التمس من التاليف كذا وفي كذا التصور في كذا المواد ويرد
 عليه ما ذكرناه **فيلزم** على ان البيان التصورات يتم بدون
 ذلك

فلا يقال ان الفعل

علامه

منه نقص
لأنه في

ذلك قد يقال البيان في التصديقات ايضا يتم بدون
 ذلك لان الكتاب التمس من التصور على تقدير حوازه
 يتوقف على الحكم بالمناسبات بين ذلك التصور والتمس
 المطع ضرورة ان الكتاب مطلقا انما يكون من مبادئنا
 له ولا بد من العلم بالمناسبات ليعتد بالحركة الاولى ويصير
 التي تبب الاستنباط يحصل المطع اذ لو لم يعلم ان تلك
 المبادئ مناسبات للمطع لم يتطبع بالحركة الاولى عند العلم
 يمكن ترتيبها للجمل حاصله وفيه بحث لانا لان ان انقطاع
 بالحركة والتي تبب يتوقف على التمس بالمناسبات بها ان
 بالحركة الى معلومات يشك في انها مناسبات لمطع ويكون
 مناسبات في الواقع فيتم بها الامتحان فيحصل المطع كما ان
 فاقدم الماء قد يشك في وجود الماء في موضع فمستحق
 ذلك الموضع ويصل الى الماء لا يقال لا بد من هذا في بحث
 الفكرة لان هذا التي تبب ليس لاجل التادى الى الجمل لان
 لما لم يعلم ترتيبها غير ما على فعل لا يكون العقل لاجل تلك
 الغاية بل يكون لامر اخر معلوم التي تبب عليها كذا امتحان مثلا
 او استقراء الجمل الذي وقع اصطلاح النفس وحصول

فيفتش في ذلك الموضع

استقراء تمام توانا
خود را بکار بست
والمبدء

الطائفة لكثرة من يوردى لاهلها كالماء في المثال
 المذكور وذلك لاهلها ليس غلبة غايته لذلك الفعل
 وان كان فائدة له لانا نقول ما ذكرتم من انه يصير في العلة
 العائنة كونهما معلوم الترتيب حتى اذا تصور ابتعاث الفتن
 بجهد الشك لتساوي طرفيه فلا يرجح احدهما بالبا عيشة
 والعلة الغائبة في المثال المذكور وما يشبهه للتحقيق هي
 امر معلوم الترتيب كما ذكرتم وان قيل والعرف ان هذا
 لاجل الماء مثلا لكن لو اعتبر في الفكر كون الماء في
 غايته لهذا الوجه لم ان يضح مثل هذه الصورة من
 الفكر لانه لا سبيل الى التدرج في شئ من اصنام البدعي
 هف فلا بد ان يراد بما ذكرتم تعريف الفكر كونه التادري
 علة غايته لاجل التصريف ليشمل مثل هذه الصورة ^{تفهم} وح
 ما يتم ذكره **قال** السارح الدور هو توقف الشيء على
 ما يتوقف عليه امره بمرتبة او قوله بمرتبة متعلق بقوله
 يتوقف والمراد من التوقف الاول ان يتم التوقف
 بمرتبة لانه المبدأ وعند الاطلاق فيكون معنى الدور
 هو توقف الشيء بمرتبة على ما يتوقف عليه امره بمرتبة او
 بمرتبة

انما هو بمرتبة
 من ان لا يتوقف
 على امره بمرتبة

فان

دور هو توقف الشيء على امره بمرتبة فانه ما علم
 انما كان صحيحا كونه على التوقف في الدور وانما
 انما كان ذلك بمرتبة على التوقف في الدور وانما
 انما كان ذلك بمرتبة على التوقف في الدور وانما
 انما كان ذلك بمرتبة على التوقف في الدور وانما

بمرتبة فيكون الدور المصحح توقف الشيء بمرتبة على ما يتوقف
 بمرتبة المصحح توقف الشيء بمرتبة على ما يتوقف عليه بمرتبة
 لا يقال اذا توقف الشيء على بمرتبة على وجع على فان
 توقف الشيء بمرتبة وتوقف الشيء على بمرتبة كان ذلك
 دورا مضمنا بناء على هذا التعريف لانه توقف الشيء على
 بمرتبة على ما يتوقف عليه بمرتبة بمرتبة اعني كونه اما اذا
 توقف الشيء على بمرتبة وتوقف الشيء على بمرتبة لم يكن ذلك
 تعريف الدور المصحح لانه تعريف الشيء بمرتبة على ما يتوقف
 عليه بمرتبة فلا يكون تعريف الدور المصحح لانه لا
 نقول ليس من او نقصر لاسسلة واحدة من التوقف
 يصدق عليها باعتبارها توقف الشيء بمرتبة على ما يتوقف
 عليه بمرتبة باعتبارها واحدة انها توقف الشيء بمرتبة على ما يتوقف
 عليه بمرتبة فليس هناك فرقان من الدور المصحح بل فرد
 واحد هو التوقف في التعريف فافهم ولا يحل من بالعاملة
 على معمول واحد وفيه انه يصحح المعنى توقف الشيء اما
 بمرتبة على ما يتوقف عليه بمرتبة واما بمرتبة على ما يتوقف
 عليه بمرتبة فيصحح التوقف على بمرتبة على ما يتوقف عليه

والدور الواضح من الدور
 المصحح المصحح

تأخر
 توار

فيكون التوقف بمرتبة
 فان يتوقف على بمرتبة
 عن التعريف لعدم وجوده
 في شيء من شئ

ثني فهو كثر ثني اخر فاذا لم يحصل كثر ما لم يحصل وجوبا
واما الملازمة فلا نصول كل شئ بكنهه مسبوقا
بجمله بوجهه اذ الشئ ما لم يعلم اولا بوجهه يمكن ان كثر
وحصوله بوجهه على تقدير نظيره الكل موقوف على امره
من الازل الحدم عينه في الكتابه فاما يتصور الشروع
كسب كنهه من ذلك الحد من الزمان وذلك زمان فتناه
فلا يمكن ان كثر في كنهه في وقت واحد اذ فرضنا ان كثر
مثلا حصل لنفسه من الازل الى الان مثلا فنقول هذا
حج لان الكتاب كنهه انما يتصور بعد معرفته بوجهه فان
مباديه الخلق المشاهير تطرأ على ذلك التقدير فحصل له
الوجوه موقوف على صرف الزمان من الازل الى الحاضر
في الكتابه ثم من ذلك الحد من الزمان لا يمكن ان كثر
كنهه لان زمانه متناه من جانب المبتدأ فلا يمكن حصول
كنهه وقد فرضناه حاصل لا يفتقد وهذا يجري في كل كنهه
حصوله فلا يمكن حصول شئ بكنهه ما ذا لم يحصل شئ من
الاشياء بكنهه لم يحصل شئ من الاشياء بوجهه لان كل شئ
كنهه شئ كما سبق فقامل **قولهم** ولما كانت التصورات

بجمله بوجهه

ذلك الوجه

في الكتابه ثم من ذلك الحد من الزمان لا يمكن ان كثر كنهه لان زمانه متناه من جانب المبتدأ فلا يمكن حصول كنهه وقد فرضناه حاصل لا يفتقد وهذا يجري في كل كنهه حصوله فلا يمكن حصول شئ بكنهه ما ذا لم يحصل شئ من الاشياء بكنهه لم يحصل شئ من الاشياء بوجهه لان كل شئ كنهه شئ كما سبق فقامل قولهم ولما كانت التصورات

والتصورات

والنقد فبان امورا مجردة في الخارج اه قد نفاش فيه
بان ان اريد ان التصورات والتصنيفات امورا مجردة
في الخارج فهو كنهه كيف لا يتحقق عند ان العلم على الحقيقة
الموجودة في الذهن وان اريد انها موجودة في الذهن
فزيد المعدم ايضا كذلك وانت جيلان الظاهر ان الحق
قد مره بتي الكلام على ما هو المشهور فيما بين العقول
من عقول الخواص من الكيفيات النفسانية الموجودة في المكان
واما يتحقق الحال فهو كنهه كونه لا يتصور على انه يمكن ان
يقال المراد من كونه ما موجوده وجودها في الذهن فان
البداهة والقطر من المعارض الذهنية فيكون في الا
تصان باحد هما الوجود الذهني وزيد الموجود وان كان
موجودا في الذهن لا ينصف بالكتابة وعدها لانها من الخواص
الخارجية والاتصاف بها يشهد في الوجه الخارجي **قولهم**
فان النظر الى الابداعي انت تعلم ان معنى النظر ملحق بالشي
النظر البدعي لا يحتاج اليه فكان ينبغي ان يقول ان البدعي
يعني النظر كنهه تسامح في العبارة لئلا يرد بها **قولهم**
تخلو التصورات فان كتابتها يعني ان بيان الكتابها

فكول

عنه

النظر

يحتاج الى اطار دقيق لا يناسب لسان المبتدئ ولا يد
من ضم ما ذكرنا حتى يتم التيقظ وكأنه انفي غير ما ذكر من
بحر بان التيقظ ودهاب الامام الخليفة فان ذلك يشعر
بافتقاره الى الجش الخشاش انما اظهره **المادة** والمادة الصغرى
انما يكونان للاجسام عتج في حاشية الجليلان العلة للمادة
لا يختصان بالاجسام ولعل معبر التوفيق ان المادة الصغرى
تختصان دول العلة المادية والصورية والمادة المادية
يكون مع المعلوم لا القوة وجوه يكون مع المعلوم الفعل
ففي كلامه هذا ان الحلاق الصورة على تلك الهيئة
كل وقع من حيث في عبارة التسم والحلاق المادة على الامور
المعقولة كما يتبادر من عبارة لان التيقظ اذا كانت صفة
يكون الامور المعقولة مادة على سبيل التيقظ لان الحلاق
العلة المادية والصورية عليها كذلك وما ذكرنا من ان
بين ما ذكره ههنا وبين ما ذكرناه اولاً من ان كل كسار
عن فاعل هذا لا يدل على علة مادية وصورية فانه شال
العرض المركب الصادر عن المختار فافهم تحت الحاشية
الجديدة للملاية على التيقظ **المادة**

المادة المادية والصورية
بالعلة المادية والصورية
بالاجسام المادية والصورية
المادة المادية والصورية
بين ما ذكره ههنا وبين ما ذكرناه اولاً من ان كل كسار
عن فاعل هذا لا يدل على علة مادية وصورية فانه شال
العرض المركب الصادر عن المختار فافهم تحت الحاشية
الجديدة للملاية على التيقظ **المادة**

بسم الله الرحمن الرحيم
الحق منطق يربط على ما في صميم العقل واتح قول شارح
لما في سوابق العرفاء حمد من تقدم يوجب الوجوه وتيقظه
عن التسم بالهجوم والحدود تم الصلوة على ما على
اقراد نوع البشر والكل برام اقدار ارباب النظر على ال
العارفين حقايق المسائل واصحابنا العارفين بالمادة
وبعد فيقولوا لغيرهم الشريفة بصدق الحاشية التيقظ
الله صلوه ورفع ذكره قد التسم الى الحقيق يتحقق

الحقايق والحق بالصدق بالذات
بسم الله الرحمن الرحيم

قوله اي ما يجب ان يعلم في كتب المنطق فان
قلت ان اريد بالوجوب الوجوب العقلي فلا يكاد يتم
لان المقدرة لا يجب ان يعلم في كتب المنطق من ي
عقلي وان اريد بالوجوب الاستحسانى فاي حاشية
الى تقدير المضان قلت المراد الثاني وتقدير المضان
بناء على ان المقدرة لا يتحسن ان يعلم في انشاء المنطق
كما يتغير لفظ في بل المتحسن ان يعلم قبل الشروع

بسم الله الرحمن الرحيم
الحق منطق يربط على ما في صميم العقل واتح قول شارح
لما في سوابق العرفاء حمد من تقدم يوجب الوجوه وتيقظه
عن التسم بالهجوم والحدود تم الصلوة على ما على
اقراد نوع البشر والكل برام اقدار ارباب النظر على ال
العارفين حقايق المسائل واصحابنا العارفين بالمادة
وبعد فيقولوا لغيرهم الشريفة بصدق الحاشية التيقظ
الله صلوه ورفع ذكره قد التسم الى الحقيق يتحقق

المعروف

بقید

او جسم ناقص
و جسم ناقص
والفنان لا يفسد
افعالها فان كل واحد من
من الجسم لا يفسد مع
سكان المسكن

قوله بالاشياء

والاخرى بالاشياء كذا المقسم في المثال الثاني هو
المختص بالارادة والاعتد ان هو الجسم الناطق في الجسم
الغير الناطق وقد قصد تفهيمه بهذا الكلام في حصول
صورة الشيء في العقل اقول لم يرد للماء بالصورة
ههنا الشيء والمثال كما يعبر به كلام الله بل اراد ان يقرر
الماء مثلا ما يعرض لما ذكره اذ كانت موجودة في الخارج
فان صورته لا يشاء كما يحصل في المرة تحصل في العقل
ايضا ومن ثم يشهدون القوة العاقلة المستعدة لحصول
صوره لاشياء فيها ما بالصور المستعدة لذلك وليس هو
عقلا هو لا يشاء لما فسرنا صورة الشيء حقيقة التي
بها هو هو كما صرح به الشيخ في طبيقات الشفا كما بان
حقايق الاشياء تحصل في العقل فان شئت تفصل
الكلام في هذا المقام فارجع الى ما ذكرناه في معنى شيء
الشيء ثم قول الله كما ثبتت صورة الشيء في المرة
كلام محتمل ذكره للتعريب الى فهم المبتدئ اذ لا يطبع
صورة الاشياء في المرة اصله بل يدرك الاشياء المقابلة
للمرة من جهة كما حقق في موضع **قوله** ليس في المرة

المواد

الشيء في

فيم

فيمر بما مل اذ في القضية المذكورة اذا قدم تصور الحكم
حال الحكم صار الحكم موضوعا والاشياء هي الموضوع
القضية على القضية الاولى ويتحقق الكلام في هذا المقام
ان القضية التي تدرك على اتحاد الامرين وان هذا اذا كانت
لم يثبت احدهما عن الاخر بحسب الجمع لان اتحاد امرين
اخر مستلزم للاتحاد الاخر معهما فاما قدم حال الحكم كان هو
الموضوع عند المنطقيين لانه الذي وضع حكمه بالاشياء كان
اجزاء المفصلة لما لم يثبت بحسب الطبع بناء على ان اتحاد
احدهما للاخر مستلزم لقضاء الاخر لكان المقدم هو ما
تقدم فيها في الصور فان قلت قد اتفقوا في ان على ان تقدم
الحكم على المبتدأ واذا قدم الحكم كان تصور مضاه مقدر على
تصور معنى المبتدأ في حال الحكم قلت هذا غير مسلم اذ من الممكن
ان يكون لا لا خطر معنى المبتدأ مقدرها في حال صلاح خطر معنى
التركيب على ما لا خطر معنى الحكم فان كان المبتدأ موضوعا
عنه في العبارة ويكون وزانه وان هو عرفت التأخير
على المحرض ويجوز قطيعة ولو سلم هذا فلا تم ان كل
ما هو مبتدأ عند الفحاة يكون معناه موضوعا عند المنطقيين

في الصور

المقدم

في القضية المذكورة انما
تقدم بغير موضوع

في بيان ان هذا هو المعنى الذي عليه الكلام في

قوله

لان ملحق نظر النجاة وعناية حامية للقط فاذا كان احد
اللفظين اللذين حكم باحدا معناه ما مقرر والآخر نكرة
فهو الى ان المعرفة منها هو المبدأ او ما في حكمه سواء كان
مقدما او مؤخر حتى اذا وقع خلاف ذلك كما في قوله
تعالى ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة مباركا وهدى
للعالمين حكوا بان من باب القلب ملحق نظر المنطوقين
رعایت جانب المعنى فاما لو خط ووضوح فكم على ما
اخر جعلوه موضوعا حتى ان اقترن السور بالآخر ^{اذا} ^{هو}
الى انه موضوع بل هو الى ان القصة انه ضخم في السور
جزء من مجموعها فبالتسليم لطاع وما يقولون
من ان السور مقرون بالحج في المخبرات فهو قول ليس
بتحقيق والمقولا المختفي ان السور جعل شئ مع شئ
اخر محولا وعند اختلاف وجه النظر لا يلزم ان يكون
معنى المبدأ موضوعا واما القصة التي لا تتركها
على اتحاد الا حيز وان هذا ان بل بدل معنى على انه
نسبة الى ما اخر ان نسب الاخر الى قسيتين المنسوب
اليه منها سواء قدم او اخر كما ان المنصبة الذي نسبة

لما سبق

لما يمتزج احدهما عن الاخر بالمطابق بناء على ان يستلزم
امرا لا يستلزم استلزام الاخر كما كان ما جعل من وجهيهما
هو المقدم سواء قدم او اخر فان قلت لا يجوز تقديم المنسوب
اليه في القصة المذكورة لانه لو قدم وقيل لا يضر به صار
المنسوب مجموع ضرب مع ضم المستتر فيه فيكون قصته لغير
قلت نظر المنطوق ليس بمقصود على كلام العرب ويجوز
تقديم المنسوب اليه في مثل هذه القصة في لغة العرب كما كانت
بالفارسية زيد زيد على ان الظاهر ان تقدير الضمير في مثل هذه
القصة في لغة العرب يقع بعض القواعد المحذرة وان لا
يقصد ان يقرن زيد ضرب بغير ضرب الى زيد حتى
كان معناه بالفارسية زيد زيد لا بغير ضرب هو اليه
حتى كان معناه بها زيد زيد او **قول** واذا كان بغير
الكاتب اقول بغير الحكيم في القصة المذكورة هي كون
الانسان كائنا لا يثبت الكاتب له لان الحكم فيها باحدا
الطرفين ولذلك فسر القوم بالاذعان بسو هو ^{الشيء}
المعتبر بين الطرفين حال الاذعان باحدا هو كون ^{حكما}
الاخر لا يثبت احدهما للاخر لان الحكمين من حيث هما

من

محتاجان لا يتصور ثبوت احدهما للاخر ولو امكن ان يحصل العلم
بشيء ما يثبت احدهما هو الآخر تمام **قول** لم يحصل لنا سوى
ادراك ان الشيء واقعه او اقول الشيء معني حرق غير متقبل
ويطعن بها احد الطرفين بالآخر حال الحكم ولا يقدر ان يلتفت اليه
في تلك الحالة حتى يحكم بانها واقعة او ليست بواقعة
انا تفتت الى الطرفين حال كونها مرتبطة بالشيء بالشيء
وايطر بغيرها فتارة تقبل هذا الملتفت وتزعم يروى
الحكم الايجاب وتارة تزعم وتذكر وهو الحكم السلب
تارة تزعم وتذكر وهو التثنية ولا امكن في مرتبة من هذا
اذا اتصلت بغيرها فلا ماديها ومن ثم قيل ان معروض الحكم
هو مجموع التثنية فاعترض ذلك **قول** لان الحكم عارض
لرخصه فم اذ قد مضى ان معروض الحكم هو مجموع
التثنية **قول** وان اردت ان تقسم على من ذهب الامام هذا
المقسم انما يتقسم على من ذهب الامام اذ كان الحكم عنده
ادراكا فان التقسم عنده يكون مجموع ادراكات ان
فيكون ادراكا يتقسم العلم اليقيني اذ كان الحكم
عنده فعلا فيكون التقسم على من ذهب اليه من ثبوت
ادراكات

مرتبطتين

عنده

ادراكات وفعل فلا يكون مجموع ادراكات فلا يتقسم العلم
اليقيني لكن سيقى العلاقة فيما بين تقديم التصور
على التقسم بان الحكم عند الامام فعل بقوله لانا نقول من ذهب
الامام ان لا يقع فعل الادراك فلا يتقسم هذا التقسم
على من ذهب اليه ويمكن ان يتكلف ويقال مراد العلم بغيرها
انك بعد علمك ان الشيء هو ان الحكم ادراك لافعل اذا
اردت ان تقسم العلم على ما ذهب اليه الامام في التقسم قلت
هكذا وان كنت تحالفنا الامام فيما ذهب اليه الحكم **قول**
لم يمكن التقسم شيئا من العلم الى قوله وذلك بقوله بطلان
ذلك على ما ذهب اليه الحكم غير مسلم فانه لما ذهب الى ان
الحكم فعل لا علم وان التقسم هو مجموع احد قسمي العلم والحكم
فلا يكون التقسم عنده شيئا من العلم بل التقسم انما عدل عن
تقسيم العلم الى التصور والتقسيم لا يقتضيه كون التقسم شيئا
من العلم وانما التقسيم بوجبه لا يقتضي ذلك وانما اقتضى
تقديم التقسم بالتصور والتقدير المذكورة فاما ما يروى من
الادراكات مع الحكم على الادراكات المعروفة وانما اذا حمل
عليه فلا ورده لانه لا يصدق على تصور الحكم عليه

من ان الحكم فعل

بالتصور

انما اركان معروف الحكم وكذا الحال في البواقي **قول** وبغير
 حيث اتفق المعتبر للاشتتانية المتروكة في عبارته
 اعني قولك لكن التصور معتبر في النظر ان وجهه بان تصور
 المحكوم عليه لا معتبر فيما صدق عليه النعم لا يقتضي في الجواب
 ما ذكره انتم وجوابه ما ذكره انتم في شرح المطالع وان وجهه
 بان التصور معتبر في مفهوم النعم كما يترتب قوله المحصر
 او تصور معتبر كما يقال للشيء تصديق كان الجواب ما ذكره
 حسنا ما ان المعتبر في النعم هو مطلق التصور لا التصور
 السامع كما لا يلزم ان توجيه المعتبر المتروكة وجهها بالوجه
 الثاني ليس المقام الجواب المذكور عن غير ان كتاب التمثيل
 الذي اشر اليه في الحاشية وهو ان ذكره الجواب في
 المطابق للتصديق الى فهم المبتدئ فان قلت انتم في
 المعتبر في النعم شرط او جزاء هو التصور لا بشرط شي بان
 من توجيه المعتبر الاستثنائية بالوجه الثاني اذا
 المعتبر فيما صدق عليه النعم شرط عند الحكماء وخبره
 عند الامام لا التصور المعتبر في مفهومه قلب الاما
 المعتبر في مفهوم امره قد يكون جزاء امره وهو شرط وقد
 يكون

بشرط ان يكون
 في الجواب

الشيء

تعتبر

يكون شرط العقل وتفقير كالموجز المأخوذ في حله
 الاعراض فان تفعل كثر العرض مشروط بتفعل الجبرها
 وتتحقق العرض ايضا مشروط بتحقق كالحق في مفهوم
 فيمكن ان يجعل قول انتم والمعتبر في النظر شرط او جزاء
 الى هذين القسمين وان كان غير متبادر في هذا المقام
 ليت جزم الكلام **قول** وهو الذي يتوقف حصوله على
 نظرها فان قلت العلوم التي ذهب القوم الى انها نظرية
 اذا لم يكن حصولها بطريق آخر غير النظر يصدق ان حصولها
 يتوقف على النظر لكن يمكن حصولها بطريق الحواس ايضا
 كما يحتمل واذا امكن حصولها بطريق الحواس لم يتوقف
 حصولها على النظر فيستفيض تعريف الصوري والنظري
 قلت الحاشية معينة في التعريفين والنظري ما يتوقف
 حصوله على النظر من حيث يتوقف حصوله عليه ويمكن
 ان يعتبر هذا المصطلح بالقياس لا شخص شخص حسب ماله
 من الاحوال والاوقات فاذا لم يكن لشخص ما قوة حاسة
 في بعض الاوقات لم يكن ان يحصل العلوم المذكورة عنده
 بالحواس حسب ماله من الاحوال في تلك الاوقات فيستفيض

في الاوقات

ذلك

حصولها عنده يجب ما لم ينسحب من الاحوال في ذلك الوقت على
النظر ويكون نظيره بالقياس اليه نظر الى ما لم ينسحب من الاحوال
في ذلك الوقت وان كان ذلك يفتقر بالقياس الى شخص اخر
يكون صاحب القوة المدعية او بالقياس اليه في وقت اخر
يكون صاحب القوة المدعية كونه فير او بالقياس اليه في ذلك
الوقت مع قطع النظر عما لم ينسحب من الاحوال فير فاعرف ذلك
وقس عليه تعريفه البدلي **قوله** اما بتقديره قبل على الوجه
اما ان يتعلق قوله اما بتقديره بقوله توقف الشيء او يتعلق
بقوله توقف عليه وعلى كلا التقديرين يقول الحق تعالى
غير مفصل مع انه في صلبه التفصيل ولا ينبغي ان يكون
قوله توقف الشيء على ما يتوقف عليه بتقديره تعريفه اللدني
المستخرج مع ان الظاهر يقصد بذلك توقفه اما على الاول
فلا يترتب عليه توقف الشيء بتقديره واحدة على ما
يتوقف عليه بتقديره او اما على الثاني فلا يترتب عليه
توقف الشيء بتقديره على ما يتوقف عليه بتقديره واحدة على
واحد منها دون مضمون الجواب ان هذا من باب تنازع
الحاملين على حصول واحد وتقرير الكلام ان الدور هو
توقف

توقف الشيء بتقديره او بتقديره على ما يتوقف عليه بتقديره او
فان كان التوقف في كل واحد من الصورتين بتقديره واحدة
كان الدور مصححا وان كان احدهما او كلاهما بتقديره كان
مضمرا **قوله** فجاز ان يحصل لنا علم غير متناهي قوله
اذا كان العلم باسرها نظيره لا يمكن حصول علم منها الا بعد
حصول علم اخر يكتسب هو منته ولا يمكن حصول ذلك الا بعد
الا بعد حصول علم ثالث ولا يمكن حصوله الا بعد حصول علم
رابع وهكذا فمن اين حصل علم حتى يكتسب به علم اخر فلا
يحصل شيء من العلوم على هذا التقدير سواء كانت النفس
قد يمتد او حادثة نعم اذا قرئ من العقل ان احل قراره
العلوم قد اكتسب من علم اخر وذلك العلم الاخر من
علم ثالث وهكذا لم يطلع على جميع العلوم لعدم تناهيتها
ولم يقدر الخلف عنده اما اذا لاحظ جميع العلوم بانها
وتذكر ان شيئا منها لا يحصل الا بعد بعضها **قوله** فبقي
وتلها باعتبار حصول شيء منها فامل **قوله** فبقي فيها
الحركات الفكرية اعلم ان الشيء يترق الفكر في الاشارات
بانفعال الانس من امور حادثة في ذهنه الى امور غير حادثة

منه

غير ما بقية التي ذكرها هناك وفتر المحقق المسمى
 الاشتغال المذكور في شرحه لاشارات بالجزء من المادة
 الى المطالب متبهر المتأخرون حتى انه ذكر في المتن
 التفسير التفسيرية على شرح المطالع لا شك ان اذا ارد
 يحصل بمحول مشعور من غير انقلبت النفس من مكان
 في المعقولات حركت من ياب الكلف الى ان يجد مبادي
 هذا المطلب ثم حركت في تلك المبادي على وجه مخصوص
 وينقل منها الى المطلب فيه حيث وعوان ما في الحركة
 كما قد في موضع يجب ان يكون امرا قابلا ان ينقسم
 الى جزئين متبهر في النفس كما ان الزمان قابل لذلك
 ويكون المتحرك في كل جزء فرض في زمان حركته في ام
 اخر من تلك الاقسام والمعقولات التي يزعمون ان
 النفس تتحرك فيها ليست قابلة لان ينقسم الى جزئين متبهر
 حسب انقسام الزمان حتى ينفردون يقال ان للنفس
 يحصل في كل جزء يقضي في زمان حركته من اجزاء
 تلك المعقولات التي تحركت في زمانها لو فرض ان
 تحركت في المعقولات الذي هو كجوان الناطق في سائر
 مثلا

مثلا فلا بد ان يفعل في كل جزء يقضي في تلك الساعة
 اخر من ذلك المعقول كما ان المتحرك في المسافة في كل جزء
 يقضي في زمان حركته جزء من المسافة في المتحرك في
 في كل جزء يقضي في زمان حركته جزء من المسافة
 فلو لم ان يقبل النفس في نصف الساعة جزء من
 تدبرها جزءا اخر وكذا في غيرها وجزء من مائة
 جزء منها لا غير ذلك من الاجزاء الغير المتشابهة ومن
 البين ان ليس كذلك واقول بغير ان انتقال النفس من
 معقول الى اخر ليس بطريق الحركة ولهذا قال الشيخ في اهل
 برهان الشفاء قد علم ان الفكر امر كالحركة للنفس
 يتنقل بها من شيء الى شيء ويتردد طالبا لا واجدا
 بل بان يلقن الى احدهما في ان تم يلقن الى الاخر
 اخر ولما افترقا ثلثا لثانين كان لا حائل بينهما رفا
 فاما ان يلقن الى التفت الاول في ذلك الزمان وينزل
 في الان الذي يحصل فيه التفت الثاني واما ان
 لا يبقى فيه حتى يكون النفس خالصة عن هذا الالتفات
 ان فيه هذا اذا كان الاشتغال حسب الالتفات اما

كان في

لا بد

اذا كان جيل الصورة بيان يحصل لنا صورة في ان تم
 لها صورة اخرى في ان اخر اما مع بقاء الصورة
 الاولى او بعد زوالها **قول** فالاضافة بيان بعض
 شرح الشرح الاسم الواحد على الصفة وهو انهم سئلوا
 فانه اذا امتحى شياء متغيرة باسم واحد كما كتب صح
 ان يوصف بالوحدة ويقال بيت واحد **قول**
 والمركب يرادف التأليف ذكر المسمى بالامثلة فانه
 الكشاف ان التأليف مأخوذ من الالف ونبي على ذلك
 انه لا بد ان يكون بين اجزاء المؤلف ضائفة ملائمة
 فبقي هذا يكون التأليف المختص من المركب **قول** كل
 مؤلف صادر لا شئت ان الفكر المقترب الى ترتيب
 المذكور قد يكون غير مركب صادر عن فاعل مختار
 لا بد من العلة للاربع ان يكون لا فكل المذكور على
 اربع حتى يتي على ذلك ان يعرفه مشتمل على علم الاربع
 فالاول ان يقال في بيان ذلك ان الترتيب المذكور
 صورة ولمادة وفاعل وغاية اما انه صورة
 فلا نه حيت وقد يقال للميتة الصورة كما صح
 ان

صلى

كل من غير الله تعالى من
 السيرة في البر
 العلة

التي في طبيعيات الشفاء حيث قال وقد جرت العا
 ان ليس كل ميتة في هذا الموضع صورة فليس كل
 ميتة صورة ونفى بكل امر ميتة في قابل يصيب به
 موصوفا بصفة مخصوصة وفي الميتة حيث قال وقد
 يقال صورة لكل ميتة وفعل يكون في قابل فجل الى او
 بالمتى كتب حتى يكون للحركات والاعراض صور اولان
 التي يتب صورة لهذا المعنى حكم الله بان لفظ الترتيب
 يدل على الصورة بالمطابقة وما ان له مادة فلان
 ولكل حادث مادة كما بين في موضع واحد اما ان له ماعلا
 وغاية فقط ثم القوم اعتبروا علة الصورة مقيس
 الى المجموع للمركب منها ومن المادة فليس في طبيعيات
 الشفاء وجميع نظرها في الصورة ههنا واعتبارنا مبدأ
 يتها مصر وفي لا كون مبدأ في احد جزئي الكاين والظن
 من عبارة اسم انه اعتبر عليها مقيس الى الترتيب
 فانه اعتبر عليه الفاعل والغاية مقيسا اليه وفيه
 اسكال وهو ان الصورة كما صح به نفس الترتيب فليس
 يكون علة له ويمكن ان يدل فع ذلك بان صورة شيء

الالهيات

المشايخ في اواخر الشرح اذا انقضى العلم برسمه وتفضل
جميع مسائلها لاجل ان كل مسألة تترد عليه علم انها من ذلك
العلم لانها في ما ذكره ههنا من ان العلم لا يتميز عند العقل الا
بعد العلم بموضوعه كما اشار اليه العلامة في الماشية فان
قد قيد موضوعه كمشكلة كتركيب بين العلين في احدهما
يقيد لم يقيد به في الاخر فثبت ان العلم لم يقيد بهذا العيد
مشكلة احد العلين ولهذا مدخل في غاية هذا العلم وانما
لكم لم يرب يقيد بهذا القيد مشكلة العلم الاخر ولم مدخل
في غاية هذا العلم فمن تصور العلين نجاسة بينهما مشكلة
كل منهما عن مشكلة للاخر عنه قلت اذا كانت المشكلة على
ما ذكرت يكون موضوعها مختلفا في العلين فلم يكن
مشتركة بينهما بل المشكلة المشتركة بينهما هو ان يكون
كل واحد من موضوعها ومحلها الحكم الذي بينهما
غير مختلف في العلين غير انها ثبتت في احدهما بغير
البيان وثبتت في الاخر بغير اخر فثبتت في كليهما
اكتفاء واما العلوم التي ليس بعضها تحت بعض ولا
تحت جزء بعض فكثيرا ما يكون احد العلين معطيا في
مشكلة

بالموضوع
قلت
مر
العلم للاخر

في بيان ان العلم لا يتميز عند العقل الا بعد العلم بموضوعه

في مشكلة واحدة بعينها برهان الان والاخر معطيا في
برهان العلم مثل ان العلم الرياضي يعطى في كبروت الماء
برهان الان والعلم الطبيعي يعطى برهان العلم وكذلك القول
في كبروت الارض وتوحيدها في الوسط وكبروتها في الجبال
السموية قال فان الرياضي يعطى برهان الان والطبيعي
يعطى برهان الاخر كلاهما من صيرورة في ان المشكلة الواحدة
بعينها قد يكون من علين وامثال هذه المشكلة لا يتميز
بتصور العلم بغيرها اذ لها مدخل في غاية كل منهما فلا
يعلم انما ياتي بغير من احدهما وبما هي جهة من الاخر
اذا علم موضوعها مع كبروتها بغير كل منهما علم انه من
احد العلين اذا استدلل عليها باحد البرهانين ومن العلم
الاخر اذا استدلل عليها بالبرهان الاخر بيان ذلك
ان موضوع العلم الطبيعي مثلا هو كبروت من حيث انه
ذو طبيعة هي مبدء حركته وسكونه وحجته من العوارض
التي تعرض له او لا وبالذات من هذه الطبيعة فلا يجب
في العلم الطبيعي عن العوارض التي تعرض له او لا بالذات
لان هذه الطبيعة لا تعرض لمن هو اخر من كبروتها

انما ذلك
منه

بغير

في بيان ان العلم لا يتميز عند العقل الا بعد العلم بموضوعه

اعلم انهم يجروا ولا يجت ايضا عن العواض التي
 يعرض لها ولا بالذات من هذه الجثة من حيث انها تعرض
 لمن جهة اخرى اذا كانت تلك العواض تعرض لمن
 جهتين ولما كان موضوع العلم الرباعي اما ^{او} الكلم ^{او} اما
 ذوات من حيث الكمية حسبا ففضل في موضع كمال الجسم
 المختص كالماء ما يصدق عليه موضوع العلمين لان جسم
 وذوات والعواض التي يعرض لها اولاً وبالذات من جهة
 الجثتين تلتزم اقسام احدهما ان يعرض لمن جهة اخرى
 ذوات لطيفة المدكورة فقط وهي من مطالب الطبيعي دون
 الرباعي والثاني ان تعرض لمن حيث ان ذوات فقط
 وهي من مطالب الرباعي دون الطبيعي والثالث ان يعرض
 لمن كل واحد من الجثتين بان يكون لكل منهما مدخل
 في عروضة وهي من المطالبات المشتركة بين العلمين فان نظرنا
 فيها من الجثية الاولى كان يقال الماء كرمي لان له طبيعة
 بسيطة فلا يقتضي الانهائية واحدة كان النظر من كثير
 الاولى في العارض الذي يعرض لها ولا وبالذات من هذه
 الجثية فيكون من العلم الطبيعي وان نظر غير من الجثية

كم اوم

الثانية

الثانية كان يقال الماء كرمي لان اعلى الجبال يرى في
 السيفر قبل واسطها كان النظر من الجثية الثانية
 في العارض الذي يعرض لها ولا وبالذات من الجثية
 الثانية فيكون من العلم الرباعي فما مل تجمل تلحق تجمل
 لما هو حواء فان قلت تعين تعرض الثاني بذكره من
 يقتضي ان يجرد العرض الثاني حيث يوجد موضوع العلم
 لا تلتزم على هذا القين من مقتضيات الذات ولو انصرف
 يلزم من ذلك ان لا يكون محولان مسايل العلم المختص من
 موضوعاتها وليس كذلك اذ محولان اكثر مسايل العلم
 المختص من موضوعاتها مثلاً موضوع العلم الاعلى هو كرمي
 المطلق ومن مسايله قولك بل جسم مركب من الهيولى ^{او} الصورة
 وهي الصورة ^{او} الجوهر ^{او} الكيفية عرض وحمل الفصل على
 الجنس ومحولات هذه المسايل مختص من الموضوعات المطلق في
 موضوع النهر كالماء في الكلام ومن مسايله قولك هل
 الفاعل مرفوع وهل الفاعل مؤخر عن الفعل وهل الفاعل منصوب وهل
 الحال تامة ومجملاتنا المختص من الكلام فاذا انقضى العلم
 العقولية والمقولية وجرت محولات اكثر مسايلها من

الاربع

هذا

لن نصب ويرى

القبيل قلنا ليس مراد القوم بل مراد الشيء لما هو من في
تعريف العرض الذاتي ان يكون العرض الذاتي مقتضيا
ذات الموضوع حتى يلزم ان لا يتخلف عنها بل ارادوا
بذلك ان يلخصوا ولا وبالذات بل واسطر في العرض من
في الصيات الشفاها الموضوع الاول لهذا العلم هو كونه
بما هو موجود ومطابق للصور كذا يلحقه لما هو موجود
من غير شرط وبعض هذه الامور التي هي كذا لانواع
كالجوه والكيف فانه ليس يحتاج كونه في ان
يقسم اليها الانقسام قبلها حاجة الجوهر الى انقسامها
حتى يلزم الانقسام الى الانتم وتغير الانتم وبعض هذه
العوارض الخاصة مثل الواحد والكثر والقوة والفعل
وكذا وكذا في كونه كونه وكما يجب فانه ليس يحتاج كونه
في قبول هذه الاعراض والاستعداد بها الى ان يقتضيه
طبيعيها او تعليلها او غير ذلك هذا كلامه وقد
على ما ذكرناه ظاهرة واذا كان المراد بالعرض الذاتي
الذي يعرف الموضوع لما هو موجود لا يلخص ولا وبالذات
بل واسطر في العرض جاز ان يكون المختص منه كالمجس
والك

لا يتخلف

في كونه كونه

ما يقترن

والك والكيف وكذا وكذا في القياس الى الموجود فيجوز
ان يكون محمول مسألة العلم المختص من موضوعه لان العلم
الذاتي لموضوع العلم هي كونه لان مسائله **قوله** بل يقيد
للموضوع ان اراد انه يقيد لموضوع مسألة في علم
العلم يقيد لموضوع الرياض ولم يقيد لموضوع كل
مسألة عن الرياض والاعراب والبناء يقيد لموضوع علم
العلم ولم يقيد لموضوع كل مسألة من الخيالي وان اراد انه
يقيد لموضوع علم المنطق فسلم لان غاية يقيد لموضوع
يحدد القيد انه يثبت عن المعارض الذاتية اي لا يقيد
للمعلومات المتصورة والصدق من حيث انها اصل
لان يقتضيه اخرى فان المعلومات المذكورة من حيث
انها اصل هي ايضا ذاتية يثبت عنها علم المنطق ومن حيث
انها موجودة امر اذا ثبت يثبت عنها الفلسفة الاولى
ومن حيثيات اخرى امر اذا ثبت يثبت اخرى ولا يحرق في ان
لا يكون الانبعاث عرضا ذاتيا اوليا للمعلومات المتصورة
فلم لا يجوز ان يكون محمولا في بعض المسائل المتفقتة
نعم لو كان محمولا في مسألة ومقيد لموضوع تلك المسألة

بوصلة

قوله

وتفصيل ذلك كقولك زيد جيران باحق وقد يكون معقولا
 بذاته كقولك زيد استمر وكما هو مبرر في الصورتين
 مفهوم واحتملت لانه انما يكون مبرر في الصورتين مفهوم
 واحتمل ان مفهوم الالام مغاير لمفهوم الجيران الناطق
 كثيرا ممن يعلم مفهوم الالام يكون جاهلا بمفهوم الجيران
 الناطق طالبا لمفهوم الجيران مبرر في قضيتين واحدا
 يتصور انه معقول في الحد ما يكون للخصم وفي الاخر مبرر
 على ان جعل كنه الحقيقة على هذا المعنى مما يغير لانه تغير
 لقول المصنف لذاته المقابل بالام كصادق عليه من الكش
قول وقد يكون دلالة الخبر للفظية عقلية اقول
 وقد يكون دلالة الخبر للفظية طبيعية ايضا كدلالة
حركة البيض على الخبي قول فاصحاب هذا الفن لا يقولون
 بان هذا اللفظ ان اراد ان اصحاب هذا الفن لا يقولون
 بان هذا اللفظ مع القرينة لا يدل على هذا المعنى ثم اذ
 دلالة هذا اللفظ مع القرينة على هذا المعنى كثيرة وان
 اراد انهم لا يقولون بان هذا اللفظ يدون القرينة
 يدل على هذا المعنى فاصحاب الجرمية والاصول ايضا
 لا يقولون

فروم
 مجرد القرينة

باب ان اللفظ لا يدل على المعنى

عليه

لا يمكن بان هذا اللفظ مجرد عن القرينة يدل على هذا
 المعنى مثلا لا يقول احد بان لفظ الاسد كونه نوعا على ان
 كونه من سال كونه مجردا عن قرينة صانته عن معنا
 الحقيقة دل على ان لفظ السباع ولو كان كذلك كان كل
 لفظ في كل طلاق دالا على كل واحد من الاسود والبي
 استحال فيها بما اذا في بعض الصور كمن يتحقق القرينة
 فيها هدف ثم لما اعتبر اصحاب الجرمية في تعريف مطلق
 دلالة اللفظ لروم تعلم بما هو كدلول كما عرفت في كنه
 كماله في صورة المقتل حيث قال في اويل في كنه
 وترك تعريف مطلق دلالة اللفظ اعتمادا على كنه في النيا
 كنه من الخاتمة ان اللفظ جاهل بان من تعلم به العلم
 بشئ لا يمكن العلم بالمدلول لازما للعلم باللفظ فيكون
 دلالة اللفظ عليه عند علمه غاية العلم باللفظ قد
 يكون وحده دالا على المعنى فيدل عليه مجرد اللفظ دلالة
 كنهية وقد يكون مع قرينة دلالة اللفظ فيدل عليه اللفظ
 مع تلك القرينة دلالة كنهية ويجوز الاغتراف بالاك
 والا عليه فيغا فالحق المذكور وغيره لا يكون قاطعا

عن الدال عليه **قول** كذا لانه الانسان على الحيوان الناطق
 في هذا المذهب نظرا اذ لا يمكن ان لفظ الانسان موضوع
 بازاء الحيوان الناطق حتى يدل عليه بالمطابقة بل هو
 موضوع بازاء امر محلي بغيره بالفاصلة يادى بهذا
 المحل غير مفهوم الحيوان الناطق لان كثيرا من يعلم ذلك
 المحل ولا يظهر به المقوم للحيوان الناطق ويحتاج الى
 تحشيم الاكس حتى يتصوره كيف ولو كان مفهوم لفظ
 الانسان عين مفهوم حقه كان مفهوم للحيوان ويسمى
 اليهم كذلك فكل من كان عالما بمعنى لفظ الانسان
 كان عالما بجميع اجناسه وفصوله وليس كذلك فان قلت
 لفظ الانسان موضوع بازاء ذات مرفعى اجزاء لا بازاء
 وصدر من وجهه والعلم بذات المركب يستلزم كعلم
 باجزاءه فكل من يعلم معنى لفظ الانسان يعلم اجناسه
 وفصوله اجمالا ولا محذور في ذلك قلت العلم بذات
 المركب يستلزم كعلم بالاجزاء التي يكون صورة المركب
 صورة تمام الكجيين فان صورة العقلية هي صورة
 كمال فاذا احصاها عند عقل مقرونا بالقياسين كان
 اجزاء

صورنا
 كانت

اجزاء الكجيين معانته تفصيلا واذا احصاها مقرونا
 بالصفات واحدا كانت معلومة اجمالا ولا محذور في ذلك
 واما الاجزاء بالحق لا يكون صورة المركب صورة كمالا
 العقلية فالعلم بذات المركب لا يستلزم العلم بجزء
 وكيف يكون معلوما لا يكون صورته حاصل عند عقل
 مثلا لا يلزم من كعلم بذات مقدار كخصه كعلم بجزء
 التحليلية الغير المشاهدة ومن تعلم بعدد مخصوص كعلم
 بالاعداد التي تحتها لا شك ان الاجناس وفصوله
 من اللغز التحليلية وان الصورة التي وضع لفظ الانسان
 بازاءه ليست مركبة من صور اجناسه وفصوله اذ لو كانت
 كذلك لكانت صورها حاصلة بالفعل لكل من يعرف معنى
 لفظ الاسم وليس كذلك على ان لو كان كذا ينبغي ان يمكن لكل
 من يعرف معناه من الالتفات الى صورة شيء من تلك
 الصور كما يتكلم العالم بمعنى لفظ السكجيين من الالتفات
 الى ما شاء من الحقل والتفصيل اذ ان ثبت نقل لفظ الانسان
 اصطلاحا الى الحيوان الناطق كان دالا على شي من اجناسه
 وعلى كل منها تفصيلا وكان فزانه ودان لفظ الحيوان

نور
 بازاءنا

على ما ذهب اليه الشيخ فانه قد نشأ او ايل منطق الشفاء
واما الجوان فاما يعني به جيل الصلاح الذي لا ايل
هذه كصناعة انه قد نفس جسم حساس فيكون لا لستر
على كل الخفيفه والانه مطابقه على اجزاءها لان نفس
فمن ثم اي كون الامر كارجي لازما لمشي اللفظ في علمه
اللفظي نظر لان كثيرا من المعاني المجازية ليست لازمة
اللفظ المستعمل فيه الدال عليه كلفظ الاسد في قولنا هذا
الاسد شئ الى رجل شجاع فانه مستعمل في رجل الشجاع
والعلة ليست ولا لستر عليه مطابقة ولا تفقنا فلو قسمنا
الانزوم كغيره في الانزوم يكون الامر كارجي لازما لمشي
اللفظ الدال عليه لم يكن هذه الدلالة الانزومية ايضا
لان مشي لفظ الاسد وان كان في انزوم كذا كود مع
المفهوم وليس كرجل شجاع من لوازمه فلا يكون مثل
هذه الدلالة معتبرة وعدم اعتبارها بعيد جدا اذ قد
سبق ان البحث عن الالفاظ بواسطة ان الامارة والا
ستفادة بها والامارة والاستفادة بالالفاظ كجارية
التي معاينها على انزوم لمشي لفظ كذا شجاع فلا ينسب
عدم

هذا
مطابق
تضمنت

توهم

ايضا

يكون فهم الامر خارجي لانها لفهم الدال على غير جناسه
 دال على غير فان كان الدال مجرد للفظ كان فهمه لازما لفهم
 اللفظ فقط وان كان الدال اللفظي بشرط ان القدر
 كان فهمه لازما لفهم اللفظ والقدر معا حتى لا يخرج
 دلالة اللفظ على المعنى الجازي في مثل المثال المذكور
 الدلالة التي استبرهن وقولنا ان دلالة الدال على
 الخارج من شرط ثم وانما يلزم ذلك الشرط ان لو لم يشترط
 لزوم دلالة اللفظ على كل امر خارج عن ما وضع له كما
 توهموا وخلف اخر ليس يلزم فانهم فسروا الدال باللفظ
 يكون اللفظ على انه يلزم من العلم به العلم بشئ اخر فيكون
 دلالة اللفظ على الخارج كونه على انه يلزم من العلم به العلم بشئ
 خارج عما وضع له ولا يقتضي ذلك ان يدل اللفظ على كل ما
 خارج عما وضع له حتى يحتاج الى شرط يقتضيه لانه
 بغيره لا يقتضي ذلك ان يدل اللفظ على خارج يلزم من
 العلم به العلم بذلك الخارج ولا يخفى في ذلك فظهر ان هذا
 الشرط مستغنى عنه وعلى تقدير وجوده ينبغي ان يفهم
 بما ذكرنا لا بما ذكره **فصل** في عدم كبر اللفظ
 واللفظ

دلالة

دلالة
لزم

ولا خلاصه

لم

واللفظ ان اراد ان مفهوم كبر اللفظ كبر اللفظ
 حتى لا يكون اللفظ كبر من اجزاء مفهوم كبر كبر
 عدم البصر من اللفظ والبصر والاضافة المحض من كبر
 بينهما فاذا كان مفهوم كبر كبر ذلك كان اللفظ كبر كبر
 من اجزاء مفهوم كبر وكيف لا يلفظ اللفظ موضوعا
 البصر عما يشانه البصر فيكون مفهوم كبر مفهوم هذه العبارة
 بعينه وكل ما هو جزء من مفهوم هذه العبارة كان له عبارة
 جزء من مفهوم كبر كبر ان الكلمة لما كانت عند الحاجة
 من موضوعها لفظ وضع لمعنى مفهوم كبر كان مفهومها بعينه
 مفهوم هذه العبارة وكل ما هو جزء من مفهوم هذه
 العبارة كان جزء من مفهومها ولا شك ان اللفظ كبر
 وكبر من اجزاء العبارة المذكورة ومعناها من اجزاء
 مفهومها فيكون من اجزاء مفهوم كبر كبر وان اراد ان
 ما صدق عليه كبر كبر عدم كبر اللفظ كبر اللفظ كبر
 لا يلزم من ذلك ان لا يكون البصر جزء من مفهوم
 كبر فان كثيرا من اجزاء مفهوم كبر كبر لا يكون جزء
 صدق ذلك المفهوم كالكناية فان جزء من مفهوم كبر

ان يكون كبر

عليه

الكاتب وان ينسب تمامه في تسمية الكاتب واذا كان الذي
 جزء من مفهوم الحق كان لفظ الحق والاعليه بالمتضمن
قول المضاف اذا اخذ في ماذكره في المضاف كمشهور
 ظفان ماصدق عليه المضاف كمشهور اذا اخذ من حيث
 هو مضاف اي اخذ بعنوان يكون محبب لكتبت بعنوان مضاف
 كان تعاقب الابد يكون الاضافة التي هي المضاف الحقيقي كما
 لا يورثه في ذلك كورد اخذ في ماذكره لا يحتاجه مفهومه لا
 وان اخذ في حد ذاته وقيل زيد يكون الاضافة خارجة عنه
 واصا في المضاف كمشهور فلا يظهر فيه ماذكره لان اذا
 اخذ من حيث هو مضاف الى اخذ بعنوان مضاف محبب
 وقيل انية زيد ونحوه لم يكن الاضافة اخذ في ماذكره
 ان العدم غير مضاف كمشهور واذا اخذ بعنوان كذا
 يحسبه مضافا ويقال العدم زيد لم يكن الاضافة داخله
 فيه فاذا كان لفظ الحق وصورة اياه العدم بهذا الترتيب
 كان مفهومه مفهوم لفظ العدم ويكون الاضافة خارجة
 عنه فان قلت لتعلل مراد العلامة ان ماصدق عليه
 المضاف اذا اخذ بعنوان المضاف وقيل مضاف كانت
 الاضافة

هـ

المفرد

الاضافة داخله فيه لان الاضافة جزء ومفهوم المضاف
 وهذا يتم المضاف كمشهور ونحوه قلت لو كان مراد
 ذلك لم يصح منه الحكم بان مفهوم الحق هو العدم المضاف
 الى المضاف من حيث هو مضاف لان مفهوم الحق ليس هو
 العدم ما اخذ بعنوان المضاف كما لا يخفى **قول** لا ينفصا
 تابعان لها اقول بعبارة المتضمن والالزام المطابق من
 حيث ان ما يقتضي الالات التلت اعني الوضع يقتضي
 كمالا بغيره او لا وبالذات يقتضي والالات ثانيا وبالعرض
 بيان ذلك ان حقيقة الالات التلت الظاهر الوضعية كما هي
 بكونها متر في حاشية متر كمالا هو تذكر الحق عند
 اطلاق اللفظ ولا شك ان وضع اللفظ يقتضي بارة
 يقتضي تذكر ذلك الحق كذا بارائه عند الاطلاق فان فرض
 ان يكون ذلك الحق جزء لا يمكن تذكره بدون تذكر ذلك
 الجزء فتذكر الجزء لا لان الوضع يقتضي ذكره ابتداء بل لان
 الوضع يقتضي تذكر الحق كونه له ولا يمكن تذكره بدون
 تذكر جزءه حتى لو امكن تذكره بدون تذكر جزءه لم يتذكر
 جزؤه في تلك الحالة اصلا وكذا الحال في تذكر الالات

الدلالات

الاولى

فظهر ان البنية التي تقتضي كذا لا تليق بالذات بل بالذات والذات
 لم عند اطلاق اللفظ وهو كطابقته او لا بالذات بل بالذات
 تذكر كونه واللازم من يقتضي واللازم ثانيا والعرض
 ولا شك ان ما بالعرض يتابع لما بالذات متنازعا له
 فيكون ان تابعين للطابقته هذا الوجه متنازعا لما ولا
 يناقضه ان يكون الطابقته تابعيا للفتن يوجب كونه سقط
 ما اوردته الشرح على هذا في شرح المطالع من ان الامر في
 الخ يعكس ما ذكره من ان فهم كجزء سابق على فهم الكل
 فان قلت على ذلك وتنفقت من الشرح يكون كل
 واحد من الطابقته تقتضي تابعيا للعرضين وجه قلم
 اذا يقتضي بتعبير يقتضي استلزامه للطابقته ولا يقتضي
 بتعبير الطابقته استلزامها للفتن قلت لان تبعية
 الفتن للطابقته كلية حيث يصدق ان كل فتنة تابع
 للطابقته بالوجه الذي يتيها وتبعية الطابقته للفتن
 جزئية حيث لا يصدق ان كل طابقته تابع للفتن
 فكان السبيل وان يقصد بجزء الدلالة آه اقول اذا
 اطلق مثل زيد قائم ولم يقصد بتركيبه بل كان اطلاقه
 دون

البناء

لغرض لغز صدر عليه تعريف الغرض دون تعريف التركيب
 لان لم يقصد بجزء الدلالة على جزء معناه فيفتق
 بتركيبه التركيب فكيف جحا ومعناه ولا يقتضي ان
 يلتزم انه مقدر لان لغز ومفهوم الاسم والكلية
 والاداة فيلزم ان يكون احدهما الاسم ولم
 يرد **قوله** فلهذا خصصت بغيره اقول فيجب
 لان استلزام تركيب اللفظ بالقياس الى المعنى يقتضي
 والائتمار في تركيبه بالقياس الى المعنى كطابقته لا يقتضي
 عدم كونه الى تقسيمه الى الغرض والتركيب مقيسا الى
 المعنى يقتضي والائتمار فيجب يكون الغرض معزول
 الا لفاظ بالقياس الى اقسام المعاني لا المعنى ولو صح ما
 ذكره ليقضي ان لا يعرض ايضا للفتن واللازم بناء
 على انها استلزامه ان الطابقته كالمعرض للتركيب
 بالقياس الى المعنى يقتضي والائتمار في بناء على انه يتناول
 التركيب بالقياس الى المعنى كطابقته فالاصح ان يقال
 لما كان لغز عن اللفاظ بواسطة التعليم والتعليم عما
 يختص بالمعاني المقصودة صار لغز عن اللفاظ

فالصواب

البناء الذي يقتضي كذا لا يليق بالذات بل بالذات والذات
 لم عند اطلاق اللفظ وهو كطابقته او لا بالذات بل بالذات
 تذكر كونه واللازم من يقتضي واللازم ثانيا والعرض
 ولا شك ان ما بالعرض يتابع لما بالذات متنازعا له
 فيكون ان تابعين للطابقته هذا الوجه متنازعا لما ولا
 يناقضه ان يكون الطابقته تابعيا للفتن يوجب كونه سقط
 ما اوردته الشرح على هذا في شرح المطالع من ان الامر في
 الخ يعكس ما ذكره من ان فهم كجزء سابق على فهم الكل
 فان قلت على ذلك وتنفقت من الشرح يكون كل واحد من
 الطابقته تقتضي تابعيا للعرضين وجه قلم اذا يقتضي
 بتعبير يقتضي استلزامه للطابقته ولا يقتضي بتعبير
 الطابقته استلزامها للفتن قلت لان تبعية الفتن للطابقته
 كلية حيث يصدق ان كل فتنة تابع للطابقته بالوجه الذي
 يتيها وتبعية الطابقته للفتن جزئية حيث لا يصدق ان كل
 طابقته تابع للفتن فكان السبيل وان يقصد بجزء الدلالة
 آه اقول اذا اطلق مثل زيد قائم ولم يقصد بتركيبه بل كان
 اطلاقه دون

اذ لا اخلج في غير كسوف ولا في يوم التكلم ايضاً الى التنا
 لمد كورفانما قد يكونان غير اعتمها في ذلك وانتي **قوله**
 معنى من ابداء محقق اده اقول هذا ايضاً خلاف الظاهر
 ان مضاه مطلق الابداء وتخصيصه يكون من اسطر الا
 على التبريد كصحة مثلا على قياس ما عرفت في معنى في
 وكذا الحال في معاني ما يواد وان **قوله** فلا يصح
 لشي من ذلك اصله اقول قوله ذلك امارة لا الاصل
 بالكسبة وكجزئية وكلها عليه كما لا يخفى وفيه حجة اذ لم
 يلزم ما ذكره ان معنى الحرف ولعل لا يصلح ان لا تضاه
 بالكسبة وكجزئية ولم يلزم من ذلك ان لا يكونا متعينين
 باحدهما ويتبع الحكم عليهما اذ انهما متصفان
 بعدم الاستقلال ويتبع الحكم عليهما بانها متعلقين
 وكيف يتبع اضاف معنى الحروف والفعل بالكسبة
 وكجزئية ان معانيها من جملة المفردات **قوله**
 منحصرة في الحرفي بمقتضى التفسير نعم اذا قيل
 بالتبريد اكثر من ان كان نفس تصوره ما يقع من فرض
 الشكر بغيرها في الحرفي وان لم يكن مانعا من فرض
 الشكر

بيان

وتدل المعنى كذا
نفس لا يشترط

الشكر بغيرها في الحرفي لم يتصف معنى الحرف ولعل من
 حيث هو معانيها بالكسبة وكجزئية اذ المقسم على هذا
 التقدير لا يشترط ان يتبع معانيها من حيث هو
 معانيها اكثر من ان يتبع عدم استقلالها لا يصلح ان لا
 يلحق اليها ويجعل الشيء متبوعا بالآخر متلزم للالتفات
 اليه فما مل **قوله** يستعمل في تعريف العلم بما ذكره في جرح
 طرح الاعلام كمن معانيها غير مدركة بالمشرك كالتبريد في حال
 فادام اذ معانيها وحاصلة في اذهانتنا قطعا ونفس تصورها
 غير ما نخر عن فرض الشكر فيها لان معانيها غير محسوسة
 ولا متبصرة بالمحسوسات وكذا كذا كور من خواص كسبات
 والامور كمنشئ اليها اجما افضلنا في حاشي شرح
 كجزئية ولا يتصور جرح عدم الاعلام كمنشئ لان معانيها
 كثيرا لا ولي ان يفسر العلم بما قسم بعض المحققين في
 اللفظ المفرد الذي يدل على ما يخص شخص واحد **قوله**
 واحد وح لا يرد كمنشئ المذكورة فان لفظ الله يدل
 على من يكونه متبوعا لجميع صفات الكمال وهو متخص
 بخص من واحد ولفظ جبرئيل يدل على الملك الذي ياتي

كلمة الله

مضمرة

الانتماء الانساب

يحيى بن ابيان اذ لم يرد انما
 يستعمل في تعريف العلم بما ذكره في جرح
 من معانيها واما لفظ الله
 في حاشي شرح
 المسترك المعنى الواحد
 من معانيها كمنشئ
 كذا

بالوجه منقح على الالهيته عليه السلام وهو مضمون بخصه ما
وكذا لفظ آدم يدل على ما يكون مضموناً بخصه ما
ولا يخرج الاعلام كمن ذكر عن هذا التعريف كما لا يخفى
قول انما الوجود لو كان منوطاً بالثبوت كثر الآثار
لكن كثر من الذاتيات مقولاً بالثبوت وكضعف
لاختلاف افرادها في استنباع الآثار كما لا يخفى بالاول
ان بغير الثبوت بما اشار اليه بغيره وهو انما ازدياد
طبيعت العام بنفسها بعض الافراد وكضعف بانفعالها
نفسياً في بعضها كالقول بالقياس الى الذراع والذراع
والاسود بالقياس لا كقوله والقبول قول ومعياري ذلك
تحت استعمال اسم كقبول هناك كان يقال الذراعان
الطول من ذراع والقبول شدة سواد من الفخ وعلى
هذا لا يكون الوجه مقولاً بالثبوت وكضعف كما
صرح به بجهنميا في المقالة الخامسة من الالهيته
القبول يقول ثم الوجود بما هو وجه لا يغفل بالثبوت
وكضعف **قول** وان كان المعنى كثر ان اراد بالمعنى
المطابق فقط لم يبع عداً لجان من هذا القسم لان المعنى
المجاري

وله

وله

المجاري لا يكون مطابقياً او بمعنى المطابق هو المعنى
الذي وضع اللفظ له والمعنى المجاري لم يوضع له
اللفظ لان الجان استعمال اللفظ في غيره ما وقع له وان
اراد بالمعنى اعم من معنى المطابق وغيره وضع اللفظ
الذي له معنى مطابق ومعنى تضمني او التراكب لا انما
عن التضمين الاول ودخل في هذا القسم مع انهم لم يخلل
بين مجسّر نقل ولا يكون متراً كقطر **قول** العرب
العام فان قلت ان كان الناقلة كعرف العام جمع كعلم
كما توهم لهم ان يكون جميعهم توأماً على نقل الدابة
مثلاً من معنى المعنى اخر وهو بطلانها فان كثر
من الناس لا يعرف لغة العرب فكيف يعرفونهم كواحد
على ذلك وان كان بعضهم عالماً في لغة العرب لخاص
ايضاً بعض الناس فما الفرق بينهما قلت الناقلة لغة
العام اهل اللغة فان لفظ الدابة قد كان في اللغة بمعنى ثم
يطلق فيها بمعنى اخر حتى ان اهل اللغة خرج لا يفهمون
منه الا المعنى الثاني بخلاف المعنى الاصطلاحي فان
اهل اللغة لا يطلقون اللفظ بالمعنى الاصطلاحي ولا

بأثره

من القسم هو قوله

في
الانسان

فهو من مذهب المعنى **قوله** وكل لفظان المترادفان
 قد يكونان مفردين كالت والاسد وقد يكونان مركبين
 كالحمر من كلبت ونحو ذلك وقد يكون أحدهما مفردا
 والاخر مركبا كالمزج والخلو الخ امض فان لفظ المزج لا يقاس
 الى مضاه مفرد ولفظ الخلو لا يقاس الى قياس واحد لفظي
 مركب لا يقال لفظ المزج يدل على هذا المعنى اجمالا ولفظ الخلو
 الخاص بدلالة تقييد لا كيف يكونان مترادفين
 لانا نقول الاجمال والتفصيل هما راجعان الى الالتفات
 الى الصورتين في اللفاظ من غير ما يراه الصور
 الذهنية وهي صورتان واحدة غاية البصر تلك الصور
 مفردة باللفاظ واحدا بالخط من لفظ المزج ومفردة
 باللفاظ اذ اللفظ من لفظ الخلو امض ولا كانت
 الالتفات تاراجا من سمي للفظ عارضا لا ليجتاف يا
 خذ في ما هو سمي فان قلت الالفاظ التي نقلت في
 الاصطلاحات من معانيها اللغوية الى معاني اخرى
 كالكلية والكلام ولتفسيرها قياس ونظايرها بل
 مرادفها للصفات التي فسرت تلك الجوارات او كانت

مجانبا

الاصطلاحات

معانيها محدودة بمعاني تلك الجوارات قلت اذا نقلت
 تلك الالفاظ الى معاني تلك الجوارات كانت مرادفات لها
 واذا نقلت الى معاني اخرى وكانت معاني تلك الجوارات
 اجناسا وقصورا لتلك المعاني كانت هذه حدود تلك
 مثلا اذا كان معنى لفظ الكلية اصطلاحا بمعنى قولهم
 لفظ وضع المعنى فمركبا كما مترادفين وان كان لها معنى
 اخرى كان معنى قولهم لفظ وضع المعنى مفردا جنسا فضلا
 لمرادفها هذا الحد الذي لكن لا يظهر هناك سوى معاني
 تلك الجوارات معنى اخرى لو فرض ان يكون هناك
 معنى اخر كيف علم نقل هذه الالفاظ الى اصطلاحات
 ان ارباب الاصطلاح لم يفسروها بالالتفات للجوارات
 قلوا يظهر لهذه الالفاظ وتلك الجوارات الامعنى
 ويؤيده ما ذكره الشيخ في ابله من لفظ كفا شارحا
 لحد المحبس اننا حصلنا معنى هذه الحدود وجعلنا لفظ
 اسماء وما ذكره اسم في الايراد على تعيين تعريفات
 الكلمات رسوما من ان الكلمات امور اعتبارية تحت
 مفهوماتها ووضعت اسمائها يارافها فليس لها

معان غير تلك المفردات بخلاف مثل الانسان فكيف
 انما لو كان من متباينة احاد الناس يحصل في اذهان
 معنى متباين بالانسان وهو غير معنى كيان الانسان لما عرفت
 في المعاني السابقة **قوله** ولكن ان يجاب اقول بذلك
 تنجس جدا لان تلك الاجزاء بالقبول للمعاني المجازية
 لا بدخل في الانشاء المذكور ايضا لانها بالقبول لا تلك
 المعاني خارجة عن كونه قسم من المعاني والانشاء فان لفظ البقاء
 المعنى كما ينبغي قد قسم لكم الامور كغيره حيث قال
 الكلام بالمطابق ان فصله بغير الدلالة على جزء معناه
 فهو كغيره من الامور كغيره وكل من تلك الاجزاء اذا استعملت
 في المعنى المجازي كان هذا المعنى مقصودا من المعنى كطبخ
 فلا يكون مركبا اذ لم يقصد بغير الدلالة على جزء معناه
 كما ينبغي وليس كذلك بغير المعنى المجازي في الانشاء
 كان المناسب لنظر المنطقي ان يقره من هذا القسم كما
 يعلا سماء الافعال من الكلمة والافعال لنا قسم من الادوات
 فلا يما سبادة قيدا لا اعتبارا من الاشياء فيقبل كماله
 بالاولوية للاعتناء عن التذاه والاستفهام اذ ان التذاه

قسم

الادوات

بغيره

يكون

يبدل على طلب الاقبال والاستفهام على طلب الفهم لكن دلالتها
 على الطلب ليست اولوية لان حرف التذاه موضوع لما ينبغي
 التكلم من التذاه فيبدل اقبالا على ذلك وتبينه على طلب
 على ان في ضمير التكلم مذاه كان حرف التذاه لما كانت من غير
 لما في ضمير التكلم من المعنى يبدل اقبالا على هذا وتبينه على طلب
 على ان في ضمير التكلم ممن وعلى هذا القياس حرف التذاه في
 البعض ونظائرهما ثم جعل التفسير كونه في التذاه ودرجته
 للطلب اقبالا وحرف الاستفهام موضوع لما في ضمير التكلم
 من الاستفهام من مدلولها فيبدل اقبالا على ذلك في تفسير
 الخطاب على ان في ضمير التكلم استعلام عن مدلولها ثم جعل
 ذلك ودرجته للطلب الفهم من الخطاب فان قلت التذاه
 الاقباس والاستعلام طلب علم فاذا كانت حروف التذاه
 والاستفهام موضوعات لهما اذ عليهما كانت دلالة على طلب
 دلالة وضعه فيدخل في القسم الاول دون الثاني قلت
 القسم الاول ما يدل له لانه اولى من طلب العقل من احد كما
 في الامر بحروف التذاه والاستفهام لا بد له لانه اولى من طلب
 طلب العقل من واحد بل هي تدل له او لا على ان التكلم طلب عقل

٢ العرض

الاستفهام
جاءه

الاستفهام
الطلب



ثم جعل ذلك ذريعة للطالب لك الفعل من الخاطي كما جعل
قولك الخيبر عند ناد ذريعة للطالب لانه قد لم يطلب قد
لانها على طلب الفعل من احد ثانوية لا اوتية ومن ههنا
يظهر الفرق بين النداء وبين قولك اقبل وبين الاستعانة
وبين قولك عليم ظهور الاستعانة الى اكثرها من ان يستعمل
اقبل وعلى ذلك دلالة اوتية على ان لا يكون على الفعل من احد
وصرف النداء والاستعانة قد دلالة اوتية على ان
لا يكون على الفعل وتلك دلالة ثانوية على طلب لك الفعل
من الخاطي فان قلت لا يخرج ان حروف كذا والاستعانة
موضوعه لدلالتها الثانية اوتية او لا فان كانت موضوعه
لها كانت دلالتها عليها يجب ذلك الوضع دلالة اوتية
فيكون داخل في القسم الاول كما مر ان لم يكن ذلك في
موضوعه لعلها الثانية اوتية كانت عوارات بالنسبة اليها
فيكون تلك الحروف بالقياس اليها خارجة عن القسم اعني
الدال بالمطابقة كما ذكرتم في الاجاز بالنسبة الى المعاني كما
فلا يراد قيد لا حرفة منها قلت نعم ان ذلك الحرف
ليست موضوعه لعلها الثانية اوتية ولا نعم انما اذا لم يكن
فيها كذا

على ذلك

كذا
موضوعه

لها كانت عوارات بالنسبة اليها وانما لم يتم ذلك ان لو
تلك الحروف في معانيها الثانية اوتية وليست مستعملة فيها
بل هي موضوعه لمعانيها الاولى مستعمل فيها غاية الامر
ان جعل تلك المعاني ذريعة للمعان اخر ثانوية فيان من
ذلك ان ذلك تلك الحروف المستعملة في معانيها المطابقة
على استعمال اخر ولا تروى سطر فاعمل **قوله** ويرويان
المقسم الاصل من الاستعانة فكم تتكلم ما في ضمير الخاطي ان
يكون المدلول الاول للاستعانة ذلك لانه ان يكون المقسم
الاصلي غير المدلول الاول ويكون المناسبة مع كذا
مرعية بالنسبة الى المدلول الاول والى كذا اعتبره كذا لانه
لا المقسم الاصل كان المناسبة مع كذا كذا في كذا
مرعية بالنسبة الى المدلول الاول لا بالنسبة الى المقسم الا
منه اعني طلب الاقبال من الخاطي **قوله** فان المقسم
حصول التعليم والتقنين في الخارج غير مستعمل اذا لا يخفى عن المقسم
الاصلي من علمي وقمى حصول العلم والتقنين وانما يطلب التعليم
وتقنينه ليكون ذريعة لذلك حتى اذا كان العلم والتقنين
حاصلين لا يطلب التعليم والتقنين اصل المقسم الاصل

بذلك

انها لا بد من وجود اولها
وهو كذا للمقسم

وله

وله

الاستفهام عنهم كما قد خرج به فلا فرق فيما هو المقصود الا على
 بين العورتين وانما الفرق فيما هو المقصود الاول الا في منها كما
 مر انفا **فقد** فخر في الشكر اقول كسراد بالقرين من
 التجوز لا التقدير الذي يعتبره مقدم الشرايط فان
 تقدير الشكر يجري في الجزئي ايقم فكل ما كان على ما في
 الشفاء شكر الكثرة فيعمل التوتير بان يقال لكل واحد منكم
 انتم موكروا بالكثرة الامور الكثرة في نفس الامر التي يلد
 من صدق عليها كثرته وتعدد كزيد وعمر و بكم بالقياس
 الى الانسان فانه يلزم من صدق الانسان عليها ان يكون الا
 كثير لا الامور الكثيرة التي يكون في نفس الامر شيئا واحدا الا ان
 من صدق عليها كثرته كعصف الانسان وبعض الكايت وبعض
 الضالمة بالقياس الى هذا الشخص فان صدق على كل واحد
 منها هذا الشخص ولا يان من صدق هذا الشخص على ذلك الكثرة
 ان يكون هذا الشخص كثيرا فلا يلزم ان يكون كثيرا وتجهيز
 الكثرة المذكورة فيقتضي تجوز التقدير فالجواب ان القول ان
 تجد مجرد تصور المقصود تعدده ولم يقتض من ان يكون
 اكثر من واحد كما الانسان فان العقل يجوز ان يكون الا
 كثر

قطع
 يقتضي

اكثر من واحد فهو كذا وان لم يوجد مجرد تصور تعدد
 ويقتضي من ان يكون كذا المراد فان العقل لا يوجب
 تعدده ويقتضي من ان يكون كذا المراد اكثر من واحد فهو
 كذا في ثم يشاء يلحق من تجوز التقدير ليس ذلك المراد
 لكن كونه مطلقا حتى اذا ادرك ذلك المبدأك باي نحو من ذلك
 يكون مانعا من تجوز التقدير بل يشاء ذلك المبدأك بشرط
 ان يدرك بفهوم الادراك وهو الادراك الحقيقى لان الا
 الواحد اذا ادرك بفهوم من الادراك احد حاصي ولذا
 يخرج حتى بحيث لا يكون في المبدأك معايرة اصلا كان ذلك
 الامر بالقياس لانه ادرك كثرته وبالقيااس الى الا
 كثر مثلا اذا ادرك شخص شيئا وكل شيء عالم من كون
 في شكل دجيم وكسح وغيره لاخر بحيث يتساويان في علم
 به غاية الامر ان يكون علم احد عالم بالصدق ونعلم الاخر
 كان ذلك العالم بعينه بالقياس لانه يصح جزئيا وتباين
 الى الشخص الاخر كلياً او جزئياً ذلك ما ذكره الشيخ في التبيين
 الشفاء من قوله وكان اشئ باعتبارات مختلفة يكون
 جنساً وتوابعاً لذلك بحيث اعتبارات مختلفة يكون

اكثر من واحد
 يقتضي
 ر
 تفاوت
 جزئيا
 كذا
 حتما
 جزئيا
 كلي
 يكون باعتبارات

لأنه لا بد من أن يكون له وجود في ذاته
لأنه لا بد من أن يكون له وجود في ذاته

لأنه

لأنه

لأنه

كلية وجوبها وما يندرج تحتها من الصفات
يدرك بالاحساسات إما بالحواس الظاهرة أو الباطنة
وليس من شأنها أن تدرك بالاحساسات كغيرها
أما الشيء البعيد إذا ادرك بالبصر كان جريبيا مع أن أكثر
صغائر بل لا يتصور أيضا فهو لم يحتمل **قول** أي من
أن مفهوم كواجب أو غير حيث أنه لا يلزم من كون كقوله
المتنوعة الصلوك كليات أن يكون لها أفراد فيجب أن لا أفراد
لا يقتضي أن يكون لها أفراد حتى يعلم من هذا أن من أفراد
الكل ما يتبع صدق عليه ثم لو تفق كون المفهومات
المؤودة كليات أن يكون العقل مدتها على أمور معينة كك
مظن أن يتوهم أن تلك الأمور تبين من بني الأشياء
يكونها أفراد تلك المفهومات لأن لا يقتضي كونها
كلية ذلك بل يكفي غير أن يكون العقل أن يكون لها أفراد
من غير أن يتبين شيئا من الأشياء يكون فردا لها فمع ذلك
كيف يتبين بعض الأشياء يعرفها **قول** موجب للمع
يقول فرض الاشتراك أقول لا يذهب عليك أنه لو كانت
تلك العوارض محيية للمع عن قبول فرض الاشتراك
لكانت

لكانت محيية لذلك إذا ادركت بالادراك القوي
يقع وليس كذلك ولعل ما ذهبت إليه الموجب لذلك العوارض
يشترط أن يتعلق بها الادراك القوي **قول** بل في كونها اشتراكا
غير حيث أن لو كانت تلك العوارض معينة في كونها اشتراكا
لكانت أجزاء لتتضمن وليس كذلك لا تقتضي في كونها
شيء كغيرها ولا تشاركها في كونها اشتراكا حيث تقتضي
مجموع اجناسه وفصوله تلك العوارض فإذا شمل غير
يألم من يتصور أن يجاب بالاجناس والقبول فخطأ بل لا
أن يذكر تلك العوارض كغيرها بالاجناس لأن ما هو شمل
عن تمام حقيقة الممثل عنهم كما حقق في موضع آخر
بما أنتم عنها ويمكن أن يقال لم يرد كماله بل يكون تلك
العوارض معينة في كونها اشتراكا ما اشتمل عليها أجزاء الاشتراك
بل أراد بها أجزاء المفهومات الاشتراكية بل يلزم من
ذلك كونها أجزاء الاشتراكية لأن جزء مفهوم شيء قد
لا يكون جزءه كما سبق منا الإشارة لكن هذا التأويل
ليس هو مقادير العلاقة في سائر القضايا غير **قول**
في جواب ما من فأن قلت نحن نعرف المقول في جواب

ول

ول

ما هو بالوقع وكبحس اذا لم تعرف ان نوع زيد مثلا
 ما ذالم تعلم ان اي شئ مقول في جواب سؤال عن
 هو واذا لم تعرف ان جنس زيد ما ذالم تعلم ان اي
 شئ مقول في جواب سؤال عن وعن الفرس بما حصر
 وانتم قد عرفت الوقع وكبحس بالمقول في جواب ما هو
 فيعلمم الدور قلت لا نسلم انا نعرف المقول في جواب
 ما هو بالنوع وكبحس بل الفطرة وكما عرفت بعين ما هو
 الجواب عن ما هو حتى اذا اجيب بغير ما هو كقولنا في
 الفطرة لا يقبل اهل العرف الا ترى ان فرعون حين سئل
 بما عن موسى على نبينا واله عليه الصلوة والسلام وقال ما ذ
 العالمين واجاب موسى عليه السلام بالعوارض فنبينا على
 ان السؤال بما عني واقع في موقع هناك قال فرعون
 غافلا عن التبيين لئلا يورد ان رسولك الذي ارسل اليك
 لمجنون لان زيدا عوارض في جواب سؤال بما هو قوله
 مفهوم الكل هو مفهوم المقول على كثير من بغير غير
 مسلم اذ لو كان مفهوم المقول على كثير من المذكور في
 تعريف الكليات بغير مفهوم الكل لكان شاملا لما يقا

تعريف الفرس بما حصر

مجرى قول

تعريفات

على

كثيرات

على كثير من في نفس الامر فلما يمكن ان يقال عليها ولم يقبل
 اصلا ولما ينقض ويجوز العقل بغيره تصوره ان يقال عليها
 في شئ ان يقال عليها كما ان الكل يشاهد لما يقال على كثير من
 في نفس الامر كما لا شأن ولا يمكن ان يقال عليها ولم يقبل الفقاء
 ولما ينقض ويجوز العقل بغيره تصوره ان يقال عليها ويتبين ان
 يقال عليها كالمادة شئ ويكون قهرهم في جواب ما هو في نفس
 في جواب اي شئ متعلقين بالمقول بالمعنى المذكور في نفس
 ما يقال في جواب في نفس الامر ما يمكن ان يقال في جواب
 ولم يقبل اصلا وما ينقض ويجوز العقل بغيره تصوره ان يقال
 في الجواب ويتبين ان يقال في نفس الامر في نفس
 تعريفات الكليات كن كورة وكثير من الاحكام اما احكام
 التعريفات فلانها اذا دخل في تعريف فليس مثلا ما ينقض
 ويجوز العقل بغيره تصوره ان يقال في جواب ما هو على
 كثير من مختلفين بالمصنف كان تعريفه شاملا للتعريفات
 التي يكون من هذا القبيل فان بعض التعريفات يفرق
 ويجوز العقل بغيره تصورها ان يقال في جواب ما هو
 اذ لو لم يجوز العقل بغيره تصورها من التعريفات

كالنقصاء

هي

تعريفات

للتعريف

ان يقال في جواب ما هو لما كان التبيين بين الدلائل و
الموضيات فسلوكا وقد صرح لعلنا من ان في غاية الاسكان
ولما قلنا ان نجزم احد يكون العرض نجما مقولا في جواب
ما هو وقد نجزم بذلك ثم خبير فان بعضهم حكوا بان العرض
جنس للشيء وبعضهم حكوا بان الشيء جنس للعرض
المتغير للغير ذلك وقس على ذلك انقراض تعريفات
تغير التعريفات واحتلال تعريف النوع والفضل واما القول
بالاحكام فلا فلا يصح على التعديل كذا وكذا بان العرض
العام لا يقال في الجواب ولا الحكم بان الفصل لا يقع في
ما هو ولا الحكم بان الماصر لما يقع في جواب اي شيء هو
في جميع المعنى ذلك كما لا يخفى **قولهم** الا الصالح لان
يقام على كثيرين اقول لا يخفى ان الصالح لان يقال
على كثيرين الحق من الحكم ايضا ان الحكم على ما سبق
الصالح لان يرضى ويحمد صدق على كثيرين فيجوز تصور
ولم يلزم من ذلك ان يكون صالحا لان يصدق عليها
وكيف يلزم ذلك ومن الكلمات ما يتبع صدق
على شيء كالاشياء والله ممكن بالامكان العام **قولهم**

خبر

خبر عن تعريف الكلمات اقول لا يابس يخرج تلك المفهوم
عن الكلمات المحس فان الحكمي ليس لافزده من غير الحسنة
لا الحكمي نفسه بل هذا قد يكون على القياس الى بعض
افزده واحدا من كمته وبالقيا س الى بعض اخر واحدا اخر
منها حتى يحتمل بان الحسنة محتملة في القياس كما هي بالقيا
الى بعضا فزده فالحكمي الذي لم يزد يكون لا محالة احد
هذه الحسنة والحكمي الذي لا فزده لم يكون خارجا عن كمته
بل لا ريب لعدم شمول القسم الى حيث لا يصدق
على كثير على مقيس افزده ولحق ان ذكر الحكمي في السوم
لمذكورة ليس مستردكا وان المراد بالمعنى الحكمي كثير
هو ما يمكن ان يقال ويصدق عليه في نفس الامر وما
كان هذا المعنى خارجا عن الحاف الاصطلاحية ل
كليات لما سنبينه ومفهوم الحكمي جنس لما لم يكن
ذكره مخيا عن ذكر الحكمي وسيرد عليك تفصيل هذا
المعنى **قولهم** لان المراد بالكثيرين او اقول المراد
بالكثيرين ما هو افراد الحكمي في نفس الامر اذ لا يشب
عليك ان الحكمي بالقياس الى ما هو فزده في نفس

يكون احد الخمسة المذكورة سواء كان فردا
 في الخارج او لم يكن لا بالقياس لما يقرب ان يكون
 فردا ولم يكن فردا في نفس الامر لا ترى انه لو
 فرض النفس فردا لكان لم يلزم ان يكون الانشا
 بالقياس اليها احدها الخمسة فاذا لم يكن النوع ما
 الا فرد واحد في نفس الامر كان مقولا بحسب
 فقط ولدخل مثل هذا النوع في التعريف زاد
 قوله مقولا على واحد فان قلت حصص الكليات
 افراد اعتباريتها وقد صحح يقوم بان الكليات
 انواع بالقياس اليها فقد يكون الكلي بالقياس
 الى فرد الاعتباري احد الخمسة ولا يختص ذلك
 بالفرد النفس الامري كما ذكرتم قلت حصص الكلي
 فردا تقديره لانها مفسر من فردا تقديره
 حرضي ولما لم يكن مقيدا بهذا التعريف نفس الامر
 بل تجاوز لا يخرج كان نفس الكلي ولم يكن هذا
 في نفس الامر فردا حكمه بنوعيته لها على تقدير فردا
 ولا يلزم من الحكم بنوعيته ان يكون على تقدير ان يكون

فان يكون

باعتبار

نوعا

نوعا في نفس الامر لا ترى انه لا يلزم من صحة قولك
 على تقدير ان يكون الجوهر تمام حقيقة الانسان يكون
 نوعا بالقياس اليه ان يكون الجوهر نوعا للانسان
 في نفس الامر فتأمل قوله واما بحسب الحقيقة في
 الحقيقة لا يكون مقولا على شيء اصلا فنوع الذي لا يخفى
 في مواضع عديدة من كتابي كقوله بعض حكمة قوله لا بد
 في الجمل الذي على كسيرة بين امرين متغايرين ان اراد
 انه لا بد في الجمل من امرين متغايرين بحسب كسيرة في
 وان اراد انه لا بد في الجمل من امرين متغايرين بحسب اعتبار
 قسم لاكن المراد من الاعتبار ههنا هو الملا حظرة فاذا
 ان خط شخص مرتين وقيل زيد زيد كان متغايرا
 بحسب الملا حظرة والاعتبار قطعا وبكيفية هذا القدر
 من التغاير في الجمل نعم لا يمكن حمل على نفسه الملا حظرة
 واحدة سلطنا انه لا بد في الجمل من امرين متغايرين
 بحسب كسيرة لكن لا يقتضي ذلك ان لا يحمل الجمل على
 بجواز ان يقال بعض الانسان زيد وكيف لا يصح حمل
 حمل المواطة اجماعا بحسب كسيرة باقتدار الطرفين

في
 غير عديدة
 ان يكون

عند انوار
اقول اذا هذا وضع باراء الجرح الناطق او الجرح حساس
لفظ مفرد صار من الاجزاء المفردة وهو لا يخلو
جزء الهيئة في النفس والفصل نالوا وان يقال لا يخلو
بالصورة المذكورة حصصه كهيئة في النفس والفصل
لان الحصة المذكورة على سبيل متبع للواو يعني انه لا يكون خاليا
عن النفس والفصل بان يكون جنسا او فصلا او مركبا
منها دون وضع الجمع **قوله** اذا شئنا عن الانسان اعلم
انه اذا افرد السؤال عن الانسان مثلا باي شئ هو
بان يذكر له اجزاءه كالجسم والعقل من مشاركا في النفس
المذكورة فيقال اذا كان المذكور جنبا اخرها لا انسان
حيوان في جوهره او اي شئ في جوهره من الحيوان حسا
تفصيله تفصيله الفصل على ما نقله انتم من الشفا و من ان
الكلي القول على الشئ في جناب اي شئ هو في جوهره من
وجع تعين ان جناب الناطق ان لا يجوز ان جناب يامر
خارج عن الانسان لان السؤال عما يتفرع في جوهره وقد
ولان جناب بالحيوان او شئ من اجزاء الحيوان لان
حيوانية الانسان معلوم لتسايل ويسال من انه احي
حيوان

الجنين

تفصيل

حيوان من الحيوانات ويقال اذا كان المذكور حساسا
لان انسان احي جسم نام في جوهره او اي شئ من الجسم
الناحي في جوهره وجع تعين ان جناب الناطق او يامر
الحساس ولا يجوز ان جناب يامر خارج عن الحيوان لان
بالجسم لئلا او شئ من اجزائه لما قرأ فيقال الانسان
اي جسم في جوهره او اي شئ من الجسم في جوهره وجع
تعين ان جناب الناطق او بالحساس او بالناحي لا
يجوز ان جناب يامر خارج عن الحيوان لان جناب الجسم احي
من اجزائه لما قرأ فيقال اذا كان المذكور حساسا احي
لان انسان احي جسم في جوهره او اي شئ من جوهره
وجع تعين ان جناب الناطق او بالحساس او بالناحي او
القابل للاجاء ان لا يجوز ان جناب يامر خارج عن
لان جناب بالجوهره ما من غير مرة ولا يتبع ان يقع في
الجواب في سريرة من تلك الصور سوى ما هو فصل الا
وبالقطع لان جناب النفس في شئ من تلك الامرات
واذا كان كذلك يستقيم تفصيل الفصل بالجواب على السؤال
المذكور لان كل جزء لا ياتي الفطر من وقوعه في الجواب

او اي شئ في جوهره

الانسان

سواء المذكور غير العقل لا يقال تعريف العقل بل لا
 غير جامع لمخرج العقل التي لا حصر لها غير لان تلك
 العقل غير متحقق الوجود بل هي من الصفات العقلية
 فانما يتحقق التعريف بالامور المحققة لا بالاحتمالات
 العقلية واما اذا قرأ السؤال حسب ما قرأه انما هو ان
 لا يدرك الخلق في السؤال ويقال الانسان اي شئ هو
 لا يسا على العطرة على ان ليس لا يقع في الجواب فليس
 في الجواب بل يكون ان لا يكون تمام المشترك كما فعلت
 كان معرفة الجواب مع موقوف على معرفة المخرج الذي لا يكون
 تمام مشترك من حيث انه موصوف بعدم الاشتراك فانما
 فاعلم تعريف ان الفاظ مثلا ليس تمام مشترك بين الا
 وبين نوع اخر لم يعرفه وقوم في جواب السؤال من
 الانسان اي شئ هو في حيزه على التقدير المذكور فاذا
 كان كذلك لم يصح تعريفه لجزء الغير الذي لا يكون تمام
 المشترك بين المصير وبين نوع اخر بالجواب المذكور
 المراد بالجواب على هذا التقدير هو جزء الغير الذي
 لا يكون تمام المشترك بين المصير وبين نوع اخر فيكون
 تعريف

شئ

تعريف الجزء المذكور بغير تعريف الشئ بما يعرف بالعرف
 لكن المصير في الجزء المذكور بغير قانه قسم جزء المصير
 اما ما يكون تمام المشترك والى ما لا يكون وبين ان الشئ
 يتميز بغيره وسماه فصلا ثم قال هو مصير يانه على محل
 الشئ في جواب اي شئ هو في حيزه فيكون المراد
 على حقيقة كلامه هو الجزء المذكور كما لا يخفى ولا ينبغي
 هذا الحد اذا قرأ السؤال على الوجه الاول لان المراد بجواب
 اي شئ هو الى اخره ما يسا على العطرة على وقوم في
 ولا يخفى الا لجزء المميز الذي لا يكون تمام مشترك فاعلم
قوله من مطالع الاذكياء اعلم ان الفصل ليستين
 الاجزاء الترتيبية المتأخرتين بل هي من الاجزاء العقلية
 العقلية التي يحلل العقل للمصير اليها كما حقق في موضع
 وان لا سبيل للعقل الى معرفة الفصل الى ان قيل ان
 كما صرح به شيخنا في تعليقه فاذا وجد العقل انما
 ذاتية متفارقة في العموم والخصوص انيت فصلا
 متفارقة في المصير فضلا كما وجد العقل الانسان
 مشاركا لسائر الاجسام في قبول ان يقرب فيه ثلث اشياء

متفاهل على زوايا قوام حكمة الى قابل الابداد وما
 وحده مشاركا لساير الحيوانات في الحساس حكمة الى
 الحساس وما وجد حكمة متفاهل الى النطق حكمة الى النطق
 في معنى الناطق على ما نفسه في منطق الشفاذ والقوة
 التي يفعل الانا عليل النطقية اذا لم يكن هناك حكمة في تلك
 القوة داخل في الانا او معلوم بانها الذي هو النطق
 وتكون جعل النطق والاعليها واذا كانت القوة المذكورة معان
 فيكون مفهوم القوة المذكورة التي هي الفصل المنطقي
 ايضا معلوم بانها لا ينبغي وهكذا حكم ساير الفصول واذا
 وجد العقل ان اراما وبقية لا يثبت لها فصلا مقدرة
 لما اذا استندها الى مبداء واحد فاذا وجد بعضها مقدر
 على الباقي يكون حاكما بقدرته على غيره والاعلى الفصل
 الباقي وان لم يجد بعضها مقدرا بل وجد متعديا في مرتبة
 واحدة يجعلها الا على فصل واحد كالاحساس والحركة
 الارادية فاما انما متساويان جعلها دالين على فصل
 واحد للحيوان وغيره الحساس كالحركة بالارادة فغير
 يشتر في الحيوان الشفاء واذا انتقد كس في حد الحيوان
 فليس

قوله
 مقادير
 معلوم بان
 الذي هو

فليس هو بالحقيقة الفصل بل هو دليل على الفصل فان فصل
 كحيوان انزدة ونفس ذكركم محرك بالارادة وليس هو تير
 نفس الحيوان ان يحس ولا هو تير ان يترك بالارادة بل هو مبدأ حجة زائدة في
 مبدأ الجميع ذلك وهذه كلها قواه وليس ان ينسب لها
 بعضها او الى ان ينسب الى الاخر كغيره ليس له في نفسه
 اسم وهذه قواه غير فيضطر الى ان يخرج لها اسما بالاشتراك
 ولهذا يخرج كغيره كغيره بالارادة معاني حده وما ذكرناه
 كاف لان يقتصر به ذلك على ان ليس لها قيمة واحدة فصلا
 متساويان فان الفصل لما كانت من الاجزاء تخلصت
 العقلية فكل منسبة لايجز العقل بسبب الا تخلصها الى الفصل
 لا يكون لها فصل واذا لا سبيل للعقل الى معرفة الفصل
 تحليل الحقيقة اليها بانها والانا والمتاوتير لا يقتضي
 الفصل المتساوية فكيف يثبت العقل في الحقيقة فصلا متساويا
 ولهذا لم يثبت القدماء اليها واخذوا في تعريف الفصل
 قولهم من ينسب وحكم ابان الحس العالي لا يكون له
 فصل بغيره وبان الفصل لا يحالته حقائق شيئا منها التي
 ذلك **فصل** اراد ان نقسم الخارج عنها بالقياس اليها

ثبت
 بقية
 في
 لم يثبت الحكماء القدماء

لا يذهب عليك انه مما وجب له كلام الترتيب وحيث
 يكون المراد بالاعتبار في تعريف لازم كونه الموجد لا يكون
 تقسيم الخارج بالقياس الى ما هو تقسيم الجزء بالقياس اليه
 ايضا فان تقسيم كبره بالقياس الى المعتبر مطلقا وتقسيم
 الخارج بالقياس الى المعتبر الموجد **قوله** هذا هو
 اللازم كعبير في كذا لانه الاثر ايسر من غير مسلم اذ اللازم
 كذا لو لم يمتنع من ان كذا الخارج عن كونه فزده واللازم
 فزده لما سبق من التقسيم ولما ساقى من تقسيم الى الخاص
 والعرض العام واللازم المجزئ الدلالة الاثر ايسر من غيره
 ان يكون مباينا للزوم كالصغر اللازم لغيره كشيء فلف
 يكون هذا ذات ثم الظاهر ان السمع اراد بقوله بل من
 تصور للزوم تصور اللازم ههنا انه يلزم من تصور
 اللازم من حيث انه لازم حتى يكفي تصور اللازم في
 ادراك اللازم والمقدم ولهذا قال في بيان العموم لانه
 حتى يكفي تصور للزوم في الزوم يكفي تصور اللازم
 والمزوم اذ لو اراد انه يلزم من مجرد تصور اللازم
 لم يستقم قوله في الزوم كما لا يخفى وهذا ايقن اشار
 به كعبير

اللازم

في التمثيل الى القسم وقال فان من تصور الاثنين ادرك انه
 ضعف الواحد ولو اراد مجرد تصور اللازم لكان الظاهر
 ان يقول فان من تصور الاثنين ادرك ضعف الواحد
 لان يقول ادرك انه ضعف الواحد فاذا اجملت كلامك **قوله**
 ما ذكرناه فانه يظهر لك ان المعنى الثاني المختص **قوله**
 وحاصله انه يتبع حصول الثاني في الذهن بدون حصول
 الاول ان يتبع ادراك الثاني بدون ادراكه فان حصول
 المعتبر في العقل يتبع بدون لوازمها ولا يتبع ادراكها
 بدون ادراك لوازمها كما يتبع بدون ادراكها
 الثاني بدون ادراك الاول فهو المختص من اشياء حصول
 الثاني في الذهن بدون حصول الاول فيعرف كيف يكون ذلك
 حاصل ايضا لهذا وهذا مما يؤيد ان اللازم الذهني
 كعبير في هذا المقام غير اللازم الذهني المعتبر في الاعم
 فان قلت قد اعتبر العلاقة في لازم الوجود من ان يكون
 المعتبر متصفا بغيره لم يعتبر في ذلك القيد في لازم الوجود
 الخارجي ولا في لازم الوجود الذهني فلم يجز ان يخلط
 بين تلك الاقسام قلت فعل هذا القيد مراد فيها ايضا

الساج

منه

فيه محذور اذ لا يلزم من ان يتبع حصول
 الثاني في الذهن بدون حصول الاول

هنا
 اذ لا ندم منها على والندم قد ه كما استرنا البير انفا
 كان العلا متر ما حمل اللا زم الذي هنا على اللا
 المعبر في الدلالة لا التزاما لم يصح بهذا المعبر لان
 غير معتبر في اللازم المذكور ولا في اخرها ايضا لئلا
 حسن المقابلة بينهما فان فيكون هي حدود اخرى لم
 لو كانت اسما للكليات موصوفة باراء تلك المفردات
 وليس لها معان غير تلك المعنويات لم يكن هنا جناس
 حتى يكتب احدهما من الاخر بل كان حكمها حكم الالفاظ
 بالنسبة الى المعاني اللغوية مثلا اذا سمع تعارف
 يعنى لفظ الجنس هذا اللفظ فهم منه معناه ومن على
 مقول على كثيرين او ولا يفهم منه معنى اخر حتى يكون
 احدهما تعريفا للاخر بخلاف مثل الانسان والحيوان
 الناطق فان للاثنان معنى مغاير لمعنى الحيوان الناطق
 يعرهم العاصم كما سبق في جيب الدلالة وهو على لان
 يعرف بالحيوان الناطق ولا يتخلل في ذلك ان لفظ
 الجنس يدل على هذا المعنى حال كونه مجازا ولفظ على
 مقول او بدله بغير حال كونه مفصلا فيحقق معنا
 متعارفان

قوله
 ههنا
 ذهك
 ههنا

متعارفان احدهما مجازي والاخر مفصل لانا لا ندم ان لفظ
 الجنس يدل على هذا المعنى كونه مجازا اذ ارباب الاصطلاح
 وضعوه لهذا المعنى المفصل فيدل عليه حال كونه مفصلا
 كما يدل عليه على مقول على كثيرين او بدله فرق على
 التعارف بالاجمال والتفصيل فهو غير محذور هناك والافعال
 ببيانها ههنا راجع الى الاتفاقات لا الى الصور كما بنياني
 مبلت الدلالة والمعاني في الصور الذهنية فلم يدم من
 تعارف الاتفاقات للمعنى واحد تعدده بحيث يكون احدا
 معلوما والاخر مجهولا فصاحا الى ان يكتب منه تعارفا
 اريد بالمعنى ههنا ما هو قسم التعريف الاعظم المتكامل في
 متن اللغة لا الحد الذي هو قسم النظر المعترف في
 الكتاب ويسمى مرادفات الالفاظ التي بين بها معاني
 تلك الالفاظ حدودا او غير مرادفات التي بين معانيها
 وهو ما كان المذكور في بيان معاني الكليات الاخرى
 حدودا ونحو المعنى فقال الشيخ في برهان السقاء يقال
 حد بوجه ما لما هو قولنا بشرح الاسم وبفهم المعنى
 الذي هو المقصود بالذات في ذلك الاسم لا بالعرض هذا
 مقصود

لأنه
 لا يتقدم
 الا تصور
 ببيانها
 المعاني
 المذكورة
 الكليات
 ههنا

فاقول ان المقصود باسماء الكليات الخمسة تلك المعنويات
 التي دل عليها رسومها بل اراد باللفظ كلفظي الكل الذي
 يكون تمام مبهمة واختصر من الجزئيات كما يدل عليه قوله
 والاول هو النوع والجنس الكل الذي ادخل في مبهمة اثرها
 الذي يكون تمام المشترك بينها وبين نوع اخر فان سماها
 جنسا يفرده ويختص بها وبالفصل الكل المميز للداخل في مبهمة
 افراده الذي لا يكون تمام مشترك كما يرتد اليه قوله فيكون
 فصلا وبالحال الكل الخارج عن مبهمة ففراده كخص حقيقة
 واحدة كما يقع عنه قوله وكل منهما ان انحصرا في حقيقة
 واحدة فهو الخاص والآخر العام الكل الخارج عن مبهمة
 افراده كغير الحقيقة حقيقة واحدة كما يشعر قوله ولا
 فهو كونه تمام ولما كانت اسماء الكليات الخمسة
 باراء هذه المعاني اصطلاحا وكانت المهمات المذكورة
 في معرض تعارضها فخرج من هذه المعاني كما لا يخفى كانت
 تعارضها المذكورة لا في الرسوم ما وجب يتصور ان كانت
 ليتحقق هناك مقسمين احدهما معانيها الاصطلاحية
 التي ذكرناها والثاني المعنويات التي دلت عليها رسومها

هذا المعنى

وينبغي

ويظهر ان ذكر الكل في رسومها ليس متديرا بل هو جبايتها
 رسومها لانه حين معاينتها الاصطلاحية فيلزم القول
 على كثيرين فانه خارج عن معانيها ولهذا قال المحقق في شرح
 الاشارات وانما جعل هذه الاقوال رسومها لاحد وجه
 لان الحمل على الشيء امرها من مبهمة الكليات غير مقوم
 اياها فان الجنس في نفسه هو الكل الذي له اختلافات الحقيقة
 بالاشتراك سواء حمل عليها او لم يحمل وامام حمل عليها او كونه
 صالحا لان يحمل فيما يعرض له بعد تعقيره وكذلك في اللفظي
 قوله كسب البياض العارض للثوب في الخارج لا يتوهم
 من هذا الكلام ان الكلية عارضة لمعنى الجريان بالفعل
 في العقل كما ان البياض عارض للثوب بالفعل الخارج في
 المعنى يعرض الكلية له في العقل كما حقق في موضع اخر
 بحيث يصح ان ينسب العقل من الكلية على قياس ما
 يستعمل عن الشيء في موهوم الجنس وكذا العلامة اشار
 الى ذلك بقوله اعتبارية قوله فلا فرق بين موهوم
 الكل الطبيعي وموهوم الجنس الطبيعي ثم اذ لم يوافق
 موهوم الكل الطبيعي بل هو واحد ما صدق انه فغاير ما

بما يعرض

من ذلك ان يصدق هذا ان المفهوم ان على شئ واحد
ولا يلزم من ذلك اتحادها الا ترى ان مفهوم الكسب
والفاحش يصدقان على شخص واحد وليس متبذرين
وكيف يتوهم اتحادها ومفهوم الكلى الطبيعي اعم من
الجنس الطبيعي لصدقهما على ما على الجنس من الكليات
هذا واعلم ان الاشياء في شجر المطالع يحصل الحيوان من
هو ههنا على الحيوان لا بشرط شئ فبني على ذلك ايراد
منها ما ذكره العلامة في حراشيه واجبا عنه انقائهم
قال بل لا بد من قيد كعرض فالكل الطبيعي هو الحيوان
لا باعتبار طبيعته بل من حيث انه اذا حصل في العقل
صلي ان يكون مقولا على كثيرين وقد نعت طبيعته في
الشفاء حيث قال اما الجنس الطبيعي فهو الحيوان بما هو
حيوان الذي يصح لان جعل للعقل من النسبة الى
النسبة فانما اذا حصل في الذهن معقولا صلي
لان يعقل له النسبة ولا يصح لما يعرف من متصور
من زيد هذا ولا المتصور من الانسان فيكون
الطبيعي للحيوانية المبرجة في الاعيان يمارق في هذا
العارض

صفحة ٢

العارض طبيعة الانسان وبطريقه لا يقول لم يرد
المناخرون بالحيوان من حيث هو ههنا الحيوان لا بشرط
شئ بل اراه وابره مفهوم الحيوان مجردا عن النسبة
الكليته فانهم قالوا اذا قلنا الحيوان ههنا كذا ههنا
امور كثيرة للحيوان من حيث هو ولكن كليا والمركب ههنا لا
ان مرادهم بالامور الثلاثة التي ههنا هي موضوع تلك
وهي لها والمركب منها فيكون احدها هذه الامور هو مفهوم
الحيوان الذي هو موضوع هذه الحقيقة واشارة بقولهم
من حيث التي هي مجردة عن المحل فالحاصل كلامهم ان
الكل الطبيعي ههنا هو مفهوم الحيوان وما يتعلق به
يدل على ذلك ايضا فان مرادهم من الحيوان بما هو حيوان هو
الحيوان ولذلك وصفه بعرض النسبة على الوهم الذي
ذكره ولم يرد تقييده بهذا الوصف والا يقال للحيوان بما
هو حيوان من حيث انه الذي يصح اوعيا عينا وان الذي
يصح اوما شان ذلك بل اشار بذكر الوصف الى ان
في نفس الامر فان الوصف المذكور لا يكون الا ما هو
جنس في نفس الامر يظهر بوجه نسبة الجنس وريعا اعتبار
رنا

ان يغير مراد
فيما كان

المراة ر

يقدر مراد
بذلك

الكلية

المشاهرون مفهوم الحيوان في قولهم الحيوان كذا يكون كذا
 كلياً معلوماً من محل الكلية عليه فلا يحتاجون الى ذكره
 يدل على ذلك ثم لما كانت الجنسية من الامور العقلية
 الا انما اعتبرها الامور المعارضة للشيء في نفس الامر كالمادة
 والياض من شئ الذي يصلح لان يجعل المعقول منه
 النسبة التي للجنس دون ان يقول كذا يعرض للعقل
 للجنس فظهر انه لا احتياج الى قيد العوض على ان يقتيد
 به يقتضي ارتكاب امور مستبعدة كما لا يخفى على المثال
قوله لانه جزء من هذا الحيوان اقول اوردوا
 على هذا الدليل في شرح المطالع انه ان اردتم بغير
 الحيوان جزء هذا الحيوان انه جزء في الخارج فهو
 ثم وان اردتم انه جزء في العقل فلا تم ان الاجزاء
 العقلية يجب ان يكون موجودة في الخارج اقول بخلاف
 انه جزء في العقل فجزء العقل لا يوجد في الخارج
 موجود في الخارج لا تقادح مع دأنا ووجودها كما
 حقق في وضعه وصريحه كبره لا ممة في حاشية
 على شرح المطالع وما فسر الشئ تعريفاً على تعريف
 بلطرس

المادة

حاشية

بالنفس الجسمية ونحوها غير انما اعني قولهم فيكون الطبيعة
 الحيوانية في الامور في الابدان يفارق هذا المعارض
 الطبيعة الانسانية وطبيعتها زيد بل على وجودها في تلك
 دلالة ظاهرة كما لا يخفى **قوله** لربما توهم كونها
 بعيدة لا ينبغي ان يلتفت اليه لانه انما رغب
 الاقسام الاربع من كونه في الكسابة من البين ان لا
 كل من تلك المعارض على خبرين حقيقيين ولا على خبر
 حقيقي وكذا فكيف يتوهم جريان الاقسام الاربع فيها
 ولو اعتبر مثل هذا العقوم لم يتوهم تمام الجريان هذا
 الاقسام الاربع باعتبارها في كل واحد من الاقسام الخمسة
 الكلية وفي كل رتبة منها مع انه ليس كذلك **قوله**
 يصدق كل واحد منها على ما عدا من الجليات انما
 لما مره في الماشي السابقة من اشباع عمل الخلق في الحقيقة
 على شئ اعم او مقيدها حقيقة هذان من جوارحه
 ثم قوله ان يكون الجزء الحقيقي كلياً ثم وانما يسم
 كذا ان لو كان الصدق على الامور كخاتمة بالاعتبار في
 مطلقاً موجبا للكلية ليس كذلك او يصدق في الصدق

التي

منه

المفروضه بعض الكاتب هذا الشخص وبعض الضاحك هذا
الشخص وبعض المولى هذا الشخص فيصدق هذا الشخص
على تلك الموضوعات المتخاطرة بالغاير كيقضي ولا ياتر
من ان يكون هذا الشخص كليا و قد سبق تحقيق ذلك في
بيان معنى الكل في اربع اليد **ثم** والموجبة السالبة
الكلية لا يقضي وجود الموضوع فيصير ان صدق
الموجبة مطلقا يقضي وجود الموضوع لان الاجاب
وهو الحكم بالعدم الموضوع مع الحمل هو يقضي ذلك
لان ما لا وجود له اصلا يكون الالتماء محضا لا يمتنع
لغيره من الوجود فلا يتصور اتحاده مع اخر قال
الشيخ في منطق الشفا واما اوجبا ان يكون الموضوع
في القضايا الاجابية المدهولة موجودة لان قولنا
غير عادل يقضي ذلك ولاكن لان الاجاب يقضي
ذلك فان يصدق سواء كان نفس غير عادل يقع
على الموجود والمعدم او لا يقع الاعلى الموجود هذا
واعلم ان القدماء لم يفرقوا بين القيسر السالبة
الحمل وبين القيسر الموجبة المدهولة للحمل
والمتأخرون

والمتأخرون فرقوا بينها وزعموا ان صدق الموجبة السالبة
الحمل غير مقبض لوجوده في موضوع كالسالبة وهو
على ذلك امودا كثيرة كسأوى يقضي للساويين وكون
يقضي للاختصاص مطلقا ام من يقضي الام مطلقا الى غير
ذلك والحقق ان صدقها مقبض لوجوده في موضوع
كصدق ساير الموجبات كائنها هذا اجماع الاصلنا
منه في المنها استنباه المتأخرون في ذلك في حواشي شهر
البحر فاذا لا يندفع المن كود بما ذكره العلامة فلا
تساوى يقضي المساويين فلا بد من الاستعانة بالامر
واقول سلب ساوى يقضي صدق سلب شي فيحمل
ان يحمل على معينين احدهما ان يصدق سلب شي
على امر ايجابا حتى كان مرجح ذلك للصدق موجب
موضوعها هذا الامر ويجوز لها سلب شي المن كود انما
ان يصدق سلب شي عن الامر الاخر حتى كان مرجح
الصدق سالبة يكون موضوعها الامر الاخر محمولا
كشي المن كود فان حمل على المعنى الاول كما حمل المتأ
خرون وادعى انه يجب صدق كل واحد من المتساويين

المنع

منع الاول ان السالبة
ولا في تنسب اليها

على كل ما يصدق عليه سلب الاخر ايجابا فلا يكاد يتم
 لا يبين من مساوي المعنى بين صدق سلبها على شيء
 ايجابا وان حمل على المعنى كما في وحكم بان المستلزم
 فبان احدهما ان يكونا سلبين شيئين يصدق سلب
 واحد من هذين الشيئين على كل ما يصدق على سلب
 الاخره الثاني ان يكونا خبرهما وصدق كل واحد
 منهما على كل ما يصدق عليه الاخر ايجابا يتم ذلك ولا
 يتوجب كبح المذكور انه يصير حاصل الكلام ان
 ان يكون سلبا كسواء بين متساويين بان يصدق
 سلب كل منهما على كل ما يصدق عليه سلب الاخر فالام
 يصدق سلب احدهما عن بعض ما يصدق على سلب الاخر
 فيصدق انبثا على ذلك لبعض الاشياء ارتفاع كقيمتين
 فيلزم صدق احد المتساويين بدون الاخره ولا يحل
 لو وه المخ المذكور على هذا التفسير كما لا يخفى فان قلت
 المناسب لصدق السلب ههنا بهذا المعنى ان يستعمل
 معه لفظ عن لفظ على قلم استعمال المقص لفظ على
 المتساويين فبان كما ذكرناها ويناسب في القسم الاول
 استعمال

فيلزم

استعمال لفظ عن وفي الثاني استعمال لفظ على كما ان
 هما وما جرح لهما فبين في عبارة واحدة غلب القسم
 على الاول واستعمل لفظ على بن حجة لفظ سلب على سلب
 قول والمحقق ما مر اشارة اليه اذ ذكره في نقضه المتساويين
 من انه يؤخذ النفيضان وجبر سالبه الطرفين وانما هو
 السالبة الطرفين لا يقتضي وجود كونه وبقية ما مر
 اتفاق من ان صدقها مقتضية لوجود كونه ايضا بلخص
 ان يؤخذ صدق السلب بالمعنى الثاني حتى كان الامر والاختصاص
 المطلقان اما سلبا شيئين يصدق سلب احدهما عن كل
 ما يصدق على سلب الاخره على بعض ما يصدق على سلب
 الاخره ايضا او غيرهما ويصدق احدهما على كل ما يصدق
 على الاخره وعلى بعض ما يصدق على الاخره ايضا فيصير
 حاصل الاستدلال هكذا يصدق على سلب الاختصاص على
 كل ما يصدق على سلب الامر والصدق اثبات الاختصاص على
 بعض ما يصدق عليه سلب الامر فيلزم وجود الاختصاص
 بدون الامر وصدق سلب الاختصاص عن بعض ما يصدق
 على سلب الامر ايضا للوجه المذكورة في الشرح فليكون

الخاص

عن د

عن د

سلب الاصل لم ولم يتصور المنع المذكور لان سلب
 الاخص من شئ وانما لم يتصور قضاء فلو لم يصدق
 احد مما وجب ان يصدق الاخر قطعاً **قول** ودل
 ما قد عرفت ما في هذا الدفع غير مرة بل الدفع
 ان يؤخذ عكس يقين الموجبة فبغير حاكم لسلب
 الاصل على سلب غيره فلو لا اذقت حاكم يقين سلب
 موضوع الاصل عما يثبت لسلب غيره ويستفصل ان
 الله تعالى في موضع وجب لا يقرب عليه كذا كور
 فتأمل **قول** وهو تفسير وتعريف للمدعى لا يستلزم
 ان اراد به انه تعريف صناعي ثم اذ قد سبق ان الالفاظ
 التي نقلت في الاصطلاحات المعهدة ان اخر من غول
 المعاني المعروفة التي فسرته بها وقد صرح الشرح
 بان ليس لها معان غير تلك المعنويات فلا يكون معناها
 الا معني واحد فكيف يتحقق الاكتاب وان اراد انه
 تعريف لغوي فستلزم لنا في ذلك كون البيان المذكور
 مصادرة على المظن بل يتحقق ذلك **قول** فيلزم تعريف
 شئ بنفسه ومعضايفه معاً انما يلزم تعريف الشئ
 بنفسه

معاني

يتمتع

بنفسه ومعضايفه اذا كان المذكور تعريفاً صناعياً
 الاضافي لا تعريفياً لفظياً وقد عرفت ان امثال ذلك
 تعريف لفظي **قول** والجواب للمتن في هذا المعنى ان
 مسلم اذ على تقدير حصول شخص كواجب تعالى في ذلك
 لا يجب ان يتعلق به الادراك الحسي بل ان يكون
 مدركاً بدارك غير حسي لغيره فلا يكون معروفاً
 للغيرية لما عرفت من ان شرط عرض الجزئية وان كان
 فرض الشك والادراك الحسي فما مل **قول** استدل من
 الصنف بغيره ان الصنف غير داخل في المجتبه اذ المراد
 بالمجتبه هو جواب ما هو كاصح به تحقيقه من الجزئية
 والصنف لا يقع في جواب ما هو فلا يصدق عليه المجتبه
 ولا يدخل فيها فلا يحتاج الى تقدير غير كذا ان الاشكال
 لما لم يكن داخل في المجتبه بحيث لا يقع في جواب ما هو
 لا يحتاج الى زيادة تقدير غير كذا او قول معنى القول لا
 هنا ان يقال في جواب ما هو ولا وبالذات بان يكون
 نفس الجواب لا تانياً وبالعرض بان يقال في ضمن كذا
 واحترق بذلك عن المجتبه التي يقال عليها وعلى غيرها

لان المراد
 والمعاد
 كذا
 كذا
 كذا
 كذا

لحق

الجنس في جواب ما هو ثانيا وبالعرض فان لا يسمى بها
 انما قبا من حيث يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو
 ثانيا وبالعرض بل انما يقال له النوع الاضافي من حيث يقال
 عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو اولاً وبالذات
 اذا قيل الانسان والفرس ويقال في الجواب كقولهم فقد
 يقال الحيوان في الجواب اولاً وبالذات وكقولهم ثانياً وبالعرض
 لان معنى لفظ الحيوان اصطلاحاً كما نقلناه عن كرسنج
 في الحاشية السابعة من جسيم ذوالنفس الخباسة ثم يكون
 الجسم مقولاً في الجواب في ضمن قول الحيوان وكان الجسم
 ليس جنساً لانه من حيث يقال على الانسان وعلى غيره
 في جواب ما هو ثانيا وبالعرض كما في المثال المذكور لان
 العقول البعيدة يقال على الجنس وعلى غيرها في جواب
 ما هو ثانيا وبالعرض ولا يكون اجناساً بل انما يكون
 جنساً لانسان من حيث يقال عليه وعلى غيره الجنس
 في جواب ما هو اولاً وبالذات كما اذا شئ من الانسان
 وكثيرهما ويقال في الجواب جسم كذلك الانسان ليس
 نعماً اضافياً للجسم حيث يقال عليه كقولهم فمن الحيوان
 ثانياً

ثانياً وبالعرض بل انما يكون نعماً اضافياً من حيث
 يقال عليه وعلى غيره كقولهم اولاً وبالذات كما في المثال
 الثاني حتى اذا لم يقع الجسم في جواب كسوال عن الاشياء
 وعن غيره اولاً وبالذات لم يكن جسماً له ولم يكن الانسان
 نوعاً اضافياً بالقياس اليه فان قلت ففي هذا ينبغي ان
 يراعى في تعريف الجنس قد لا اولاً لانه ينفق بالصورة المذكورة
 قلت لما كان المذكور في تعريف الجنس لفظ العقول في جواب
 ما هو وجوب العقول في جواب ما هو اصطلاحاً كما يعبر عنه
 المقصود وجوب العقول في جواب ما هو ان كان مذكوراً بالمطابق
 يبقى واقعاً في طريق ما هو وان كان مذكوراً بالمتضمن
 يسمى لفظاً في جواب ما هو لا يحتاج الى زيادة فيسد
 لاخراج جزء العقول عن غيرها غير ما عتبر العقول في
 تعريف النوع لما يقال ولم يظهر ان للفرق لا يطلق عليه
 ان يقال في الجواب زاد هذا التعريف **قوله** ويقدر كقولهم
 الاضافي في اقول معنى الهيئة على ما عرفت انما هو جواب
 ما هو حاصل كلام المقصود راجع الى ما ذكره العلامة من
 غير ان ترك التعريف بالكلية لان جواب ما هو لا يكون

الاكلية كقولنا لا اولية للمعرفة وقد مر الكلام على
 زيادة لفظ الكلي **قوله** فبين ان يكون العرفا فيهما
 كحقيقة مشتركة متوحد اذ لا يان من ابطال كون العرفا في
 نوعا حقيقيا ان يكون جنسا وانما يلزم ذلك ان يكون
 المفهوم الذي يكون قوما اخر في الجنس ما النوع حتى اذا
 ابطال كون نوعا معين ان يكون جنسا وليس كذلك وكذا
 للمصداق الذي اشار اليه فيقولون وان كان الانسان تمام
 الحقيقة المختص لم يكن الحيوان الا تمام كحقيقة مشتركة ثم
 رتبوا مقرر قطران قولي انتم والاكوان النوع الحقيقي
 جنسا غير سديد والاولى ان يقال واللام يكن النوع
 كحقيقي نوعا حقيقيا **قوله** سعي ان الشيخ في الشفاء
 قال الشيخ في منطق الشفاء فظهر النوع كمنطق تينا اول
 صلا لمطهين المعينين احدهما اعم والآخر المختص فاما
 المعنى الاعم فهو الذي يروى مضاعفا للجنس فيكون باثر
 المذهب تحت الجنس او الذي يقال عليه على غيره كجنس
 بالذات وما يحصر هذا الجري واما المعنى الخاص فهو
 الذي يما اسمه باعتبار ما نوع النوع وهو الذي
 يرد

للمفارقة

يد على حقيقة مشتركة لثبات لا يختلف بامور واد
 فهذا المعنى يقال له النوع بالمعنى الاول اذ لا يخرج في النوع
 من وقوع تحت الجنس هذا كلامه وهو صحيح في ان
 النوع كحقيقي لا يوجد الا واقعا تحت جنس فاما الحقيقي
 ويوجد نوع لا يكون تحت جنس لم يثبت ويوجد كحقيقي
 بل ذلك الاضافي لان النسب بين المفاهيم انما يعبر به
 ما هو الواقع في نفس الامر فالامور المذكورة في الكتاب
 لا يدل على ذلك اما العقل والنفس فلا هما كيان من
 وقيل خالف شيخنا وان كانا بيطين في الخارج واما
 في الحقيقة والوحدة فلهذا لم تحت الكيف عليهما واما
 تعريف الكيف عليه **قوله** ومع هذا القيد لا ينقص من
 يدل هذا القيد ايضا لا ينقص التعريف المذكور شيئا
 من الصورتين اذ المراد بتصور الشيء كالتصور به انتم تصور
 بكن كحقيقة وتصور كعرف لا يستلزم تصور المعرفة كغير
 الحقيقة ضرورة ان تصور الانسان مثلا لا يستلزم تصور
 الحيوان الناطق بالكنه وكذا تصور المهيئات لا يستلزم
 تصور لوازمها البتة لغيره في الدلائل الا انما يميز

جنس

يكسر الخلقان بل كسرهما بقا لا يعلم الا من اجناسها فليس
 فان قلت يحتل ان يكون بعض المعارف بحيث يلزم من
 تصوره تصور معرفته كبر الحقيقة وان يكون بعض الجسما
 بحيث يلزم من تصورها تصديقها انما يتصور كبر الحقيقة
 فينتقض تعريف بها قلت لا ينتقض للتعريف بالاحتمال
 انما ينتقض بالامور المتحققة فما لم يتحقق شيء من هذه
 الامور لا ينتقض تعريفها كبر فيظهر ان هذا التعريف يحتاج
 اليه من انما ينتقض للتعريف بالاحتمال المتعلق بالمطلوع فاقول
قوله بل امتياز كيفية هذا الامتياز انه لما وصف
 التعريف بالعلوم به يعرفه وقيل مثل الجسم كبر بالذات
 علم من هذا علامته المعرف كبرها متساويين فيتميز
 المعرف بالتعريف عند المعارف بربها يتميز ذلك بالعلم
 بالعلامته عند المعارف بالعلم فان قلت غاية ما يحصل
 من التعريف ان يعلم علامته المعرف ولا يلزم من كبر
 بالعلم ان يعلم ذلك الشيء بالعلامته فانما هو
 علامته الا ان يعلم ما لم تصادق ولم يمتد به بالعلامته
 المذكورة قلت اذا كنا نعني بالذات المحققة التي للمعرف

اقول

ولا تعرف الا بالذات
 من التعريف

وعرفنا من التعريف علامته يتميز تلك الذات بالعلم
 بها او يكون كبرها حكم المعارف بالعلم الا ان حين مصداق
 اتاها ويتميزه له بالعلم وحيث يكون التعريف حقيقيا
 بحسب الذات واذا كانت لم تعرف ذات المحققة وعرفنا من
 التعريف علامته لا يعلم لهذه الامور شيئا او يكون كبرها
 حكم المعارف بالعلم الا ان حين عدم مصداقها اياها
 يكون التعريف بما لا يجب الاسم ثم اذا اتفق ان يعرف
 ذاته ومميزها لهذه العلامة انما هو التعريف الاسمي يعرف
 حقيقيا فان قلت لا ثم انا اذا لم تعرف ذات المحققة
 عرفنا من التعريف علامته لا تعرف شيئا لهذه العلامة
 ولم لا يجوز ان نعرف ما حصل من تعريف في الفعل فما قلت
 ما حصل في العقل من المعرف ليس متصفا بما يعرف به
 في الاعلى ضرورة ما ان حصل مثل من الجسم في العقل
 ليس هو لا عرفيا عما لا يقتضيه بالذات في العقل فاذا
 لم يكن متصفا بما يعرف به لم يكن ذلك علامته ولا يتصور
 ان يتميزه ونعلم تلك العلامة فان اتفق ان كان
 ما حصل من المعرف في العقل متصفا بما يعرف به فيكون

الصالح
 انا

العالم
 وتبين له بالعلم

ذات ذاته المحقق ^ب يمكن من ان يميزها ونعلمها هذه
 العلامة فان قلت من اجل ما علم المخرج امور متساوية
 له ولا يميز المخرج عنها بالتعريف لا شراك التعريف
 بينهما وبين المخرج فلا يتحقق قولكم او امتيازها عن ^ب
 ما عداه قلت التعريف علامته لذات المخرج لا للصورة ^ب
 اذا لم يكن ذاتها سابقا فليس يعطى عين ذات المخرج
 عن جميع ما عداها وانما هو المتساوية للمخرج متحدة مع
 الذات الا ترى ان ذات الانسان والناطق والضاكن ^ب
 امر واحد وان اختلف صورها العقليته فان قلت اذا كان
 التعريف علامته لذات المخرج كان التعريف لذاته ^ب
 فمعه لا يميز مخرج من مخرج المحقق عين ذاته في ^ب
 علامته صليته في حال تحققه فلذلك يكون علامته لذاته
 ثم اذا كان المخرج محققا متعدد يكون له ذوات ^ب
 كل واحدة منها الحرف فلهذا والعلامة المذكورة لا يختص
 بها احد منها بل يميزها بينها فلا يكون تعريفها لبعضها
 بل يكون تعريفها لما هو عين كل واحد منها وسواء للعلامة
 المذكورة اعني مقسم المخرج واذا لم يكن مقسم ^ب
 للمخرج ^ب

لما ذكر
 بالقوة

الاختصاص واحد يكون له قرة واحد والعلامة المذكورة
 تعريف له من حيث انه مقسم المخرج المساوي لها
 لا من حيث انه قرة الاختصاص منها فيكون التعريف
 لمقسم المخرج لا لقرته فاما ان قلت وجبت للمخرج
 بالتعريف على ما ذكرتم انما يكون اذا ركبها تركيبا ^ب
 كالمثل المذكور ولم لا يجوز ان يكون تركيبا ^ب
 للمخرج مع تعريفه تركيبا تقيديا وصفي وكذا تركيبا ^ب
 مع كفضله والخاصة كالتعريف ^ب
 وكقول قد يركب على سبيل تركيبه ودوايره ^ب
 ياتي بعضها مقيدة ببعضه في التي يصلح ان يورثها ^ب
 اجزا لها لفظ الذي كقولنا الحيوان الناطق المخرج فان
 يصلح ان يقال في الحيوان الذي هو الناطق الذي ^ب
 وقد يركب على انحاء اخرى ^ب
 قال صاحب البصائر اعلم ان القول اشارة الى كفاية
 للمقصور من ما يسمى حقا ومنه ما يسمى ^ب
 شيا من معنى الاسم من حيث اللفظ فقط والخطبة ^ب
 فان طالعها يتبع بتبديل لفظ باللفظ اعرف عنده منه

ان يركبها

بفتح ذ

بفتح ذ

بفتح ذ

كثيد بل الانسان بالبشر واللبث بالاسد واما الخراف
 فوجب الاعتناء ببيانها لانها مقصودا هذه المقالة فان
 قلت ان كان معنى اللفظ مقصورا لطالب شراح معنى
 الاسم لم يكن شراح معنى الاسم مقبولا للمقصود قد علم
 صاحب البصائر وان لم يكن مقصورا لم يقع بتبديل
 اللفظ ضرورة ان الطالب المقصود معناه قلت للمراد باعادة
 المقصود هنا لتفصيل الصورة التصويرية في المذكر ومن
 الجائز ان لا يكون الصورة حاصلة في المذكر ويكون
 كثرية بحيث اذا بدل اللفظ يلفظ اعرف منه يحصل
 فيها فتيقن في مثل هذه الصورة بتبديل اللفظ ثم
 تهاير شراح معنى الاسم ما يطلق عليه كذا بيان كما صرح
 بغير شخ و هو كمال الاسم الذي يقرر في برهان الشفاء
 بانقول يشريح الاسم و يفهم معنى المقصود بالذات في
 الاسم لا بالعرض والمراد يشريح الاسم حصول معناه في
 المذكر وتفهيمه كما يشعر به قول الشيخ و يفهم المعنى
 المقصود بالذات في ذلك الاسم لا لتفصيل مدلول الاسم
 كما قد فهم اذ لو كان المراد ذلك لاتيح طاب شراح معنى
 الاسم

مقصودا

فيتقن
بما يشاء من الاسم
ما يطلق في

الاسم بتبديل الانسان بالبشر واللبث بالاسد
 فيقدم طلب ما الاسم على سائر لطالب ضرورة ان يتقن
 معنى الاسم مقدم على سائر لطالب لا العلم بتفصيل كنههم
 حكلي بتقدير عليها كما صرح بغير شخ في برهان الشفاء
 من نص غير حيا البصائر وانما يعلم من اعتبار القول في
 تعريف هذا الاسم ان شراح معنى الاسم اذ لم يكن
 لم يطلق على الخلد الاسمي بل واعلم ان الفرق بين الخلد
 الاسمي المذكور وبين الخلد الحقيقي انما من وجوه منها
 ان الخلد الاسمي طلب صلا لا يستلزم لطالب معنى الاسم
 ومقاده تصور نفس هذا المعنى والحد الحقيقي طلب صلا
 الحقيقي لطالب الحقيقة الذات ومقاده تصور
 حقيقة الذات المعلومة التحقق سواء كان حقيقيا
 حقيقة المعنى المذكور ولم يكن كقول الامم كذا
 ينسب اليه كجسم بلقطة ويحيط به وينتقل الجسم
 من السطح الباطن للجسم كالحاوي كما هو السطح الظاهر
 من الحيوان فان السطح المذكور حقيقة الذات الموحدة
 من لا صور المذكورة لا تتغير معاني الافاظ الخلد

تفصيل صورة

وتفصيل

يسار

طبيعية

ذكرت ومنها انه يرضى للقول الذي هو الحق العام
 نحن ان من الوحدة وحدة بالربط الجاهل مقرر كما في تصدق
 واحدة وبني واحدة وبني واحد ووحدة اخرى بغير
 به تركيبا لفصل مع للبراز ذم في الحيوان انما طر شلا
 الحيوان الذي بغير لنا طر فيكون ان لا حالة امر واحد
 بخلاف القول الذي هو الحق الاسمي فان تركيبه يكون
 على وجه لا يرضى له الذي كما ان من الوجودين المذكورين
 وهما ان في الحد الحقيقي اشارة الى واحد حقيقي
 موجودة في العين او في الذهن كما صحح به الشيخ
 في برهان السقا وهو ان المعرف العلوم الحقيقي
 بخلاف للحد الاسمي فانه قد لا يكون لمرة ذات
 واحدة بطبيعتها كالانسان الطائر فان قلت اذا
 حد حيدل حقيقيا ما لا يكون في حالة التحقيق ان
 واحدة بطبيعتها يلزم ان لا يكون في وحدة الحقيقي
 اشارة الى واحد طبيعي قلت ما لا يكون حالة التحقيق
 ذاتا واحدة بطبيعتها لا يكون لحد واحد حقيقي
 اذ لا شرط ان يكون للحد واحد حقيقي فحد
 محقق

جسما

محقق معلوم التحقيق وهو ذاته الواحدة الطبيعية
 وتفصيل الكلام ان ما يصلح للتقدير ان كان حال
 التحقيق ذاتا واحدة بطبيعتها سواء كانت ذاتا واحدة
 على البعدين كما تشمل على سبل البدل كالانسان
 بحد حيدل واحد حقيقيا وان لم يكن حال التحقيق ذاتا
 واحدة بطبيعتها بل يكون اكثر من ذات واحدة بطبيعتها
 بحد حيدلها كالانسان الطائر فانه في حال التحقيق يكون
 الانسان ذاتا واحدة بطبيعتها والطاير ذات واحدة
 بطبيعتها اخرى فيحد الانسان بحد واحد حقيقي والطاير
 بحد واحد حقيقي اخرى وان لم يكن حال التحقيق اصلا
 لا على حد حقيقيا قطعا ومنها ان للحد الحقيقي كثر
 من امر ميم ومن امر غير ميم فبذلك بعض خبرا
 ليني بل الالهام الذي في بعض الاخر لا ان يضم له
 الاخر حتى يكون مجموعها احاد من التركيب كما في
 قولك الكنجين خل في مثل بيان ذلك ان الجس
 امر ميم او ليس مثلا من حيث انه جهم قابل
 الاعداد الثلثه كما طغر على روايا قوام ماحق

بحيث لا يدخل فيه امر اخر وان انضم اليه امر اخر يكون
 شرا رجاء غير لاحقا به لا يقتصر حمله على الانسان ضروري
 ان الانسان ليس جسما لا يدخل فيه امر اخر فلا يكون
 له دل هو مادة له فغيره الا اعتبارا من حيث امر هو
 الابداع المتميز فغيره ان يدخل فيه امر اخر او امر
 فهو جنس الانسان ويصح حمله عليه فانه قابل للايقا
 المذكورة يدخل فيه امر اخر في إمكانه ليس مقولا
 على كثرين يختلفين بالمقتضى في جواب ما هو كان لا محالة
 ذاتا عام ومن المعام ان الداعي العام لا يقتضي الا
 ان يكون امره يداخل فيه حضوره ما اذا ذكر
 كليس في الحقيقة يستلزم على السامع تلك الخاصية فغيره
 الفصل ليس تلك الخاصية وارتاة الابهام مثلا
 اذا قيل في قول الانسان هو كيان يردد السامع في
 ان حيوان من علمه كيان الذي يدخل فيه كطلق
 او الحيوان الذي يدخل فيه كسبيل او الحيوان الذي
 يدخل فيه كسبيل الحقيقة لك علما متربيا بالحيوان
 لا يكون الادخله فيه احد هذه الامور واد اكتم

المذكورة في
بأنه
بالحقائق

ليعين
مادر

الناطق علم انه الحيوان الذي يدر على غير النطق وقال
هذه الترتيبات والاقسام فذكر الناطق لتعين احد
الاقسام لا لان يعظم اليه حتى يجعل منها ثالث فخل
اعلم ان معنى الاية في قوله فانه قلنا ان اثنان
ان يجمع في حق الباشي حتى لا يكون المذكورة فما الم
بغيره وبين الجدل الحقيقي في وقت اذا اجتمع فيه قولان
الامور بالمرأى حتى يفيد حقيقة الترتيب الاول فترخص
المعرفة كان لا بد من هذا التقيد ايضا ويكون تعابرها
في جهة اللفظة كمنه الاقسام اعلمنا طبعا ان الكلام
في هذا المقام لا ينه من قولنا ان اقسام الاقسام عندنا
وكن على بصيرة **قوله** في هذا المقام ما ياتي كما بين
والفضل انما بين قيل غير الركب من شيئين
جاءت كل منهما الركب منهما والجزء لا يعمل على كل واحد
فيصلق ان الشيء الذي مركب من شيئين من جنس واحد
من الركب من جنس واحد ولا كالاشياء اخلافه
الشيء واحد داخل فيه والجنس والفضل محال على الشيء
فيقدم من الثاني فبما يتر النوع مع حدة وانتم تليظ

فیض

دستور

غزاله

غ

مساوات المعرف للمعرف في الصديق والمجرب
 ان للتركيب اقسام مختلفة ومن جعلها التركيب
 الاقادم الدال على ان احد جزئي المركب بعينه هو
 الاخر ولا يخفى ان اجتماع مثل هذا المركب متحدة
 بحسب وجود الخارج متغيرة بحسب اعتبار الذي
 فيكون دخول ذلك الشيء في الشيء المذكور في
 الوجود وعدم دخوله فيه في اعتبار الذي ولا
 فيكون ذلك في ذلك ويصح حمل بعضها على بعض
 وعلى المجموع المركب منها ايضا لتتفق بشرط
 الحمل وهو ان لا يوجب الاعتبار مع الاتحاد
 الوجود وتركيب كنهس مع الفصل على هذا المعنى
 على ما مر غير مرة في شرح في الحيات الشفاء
 الاستيلاء التي فيها اتحاد على اقسام احدها ان يكون
 كاتحاد المادة والصورة فيكون المادة شيئا لا وجود
 له بغير اذنه فيكون اتحادا تاما يصير بالفعل بالصورة
 على ان يكون الصورة امر خارجا عن ليس احدهما الاشياء
 ويكون المجموع ليس ولا واحدا منهما والثاني اتحاد
 اشياء

التركيب

بالاعتبار الثاني

باعتباره

اشياء يكون كل واحد منهما في نفسه متفانعا في
 القوام الا انهما يتحد فيشكيل منها شيء واحد لها بالتركيب واما
 بالاستحالة والاعتبار في بعضها اتحاد اشياء بعضها لا يقسم
 بالفعل فيقسم كذا لا يقوم بالفعل بالذي يقوم بالفعل في
 من ذلك جلة متحدة مثل اتحاد الجسم والباطن وهذا لا
 كلما لا يكون المتحدات فيها بعضا بعضا ولا اجتماعها اجزا
 ولا يحمل اشياء منها على الاخر حمل التواطى ومنها اتحاد
 شيء بشئ خوة هذا الشيء منها ان يكون ذلك الشيء لا ان
 ينضم اليه فان الاذن قد يعقل معنى غير ان يكون ذلك
 بمعنى فيلشياء كثيرة كل واحد منها ذلك المعنى في الوجود
 فيضم اليه معنى اخر معين ويحده بان يكون ذلك المعنى
 متضمنا فيه وانما يكون الاخر من حيث اليعين والاشياء
 لا في الوجود مثل المقدار وان معنى غير ان يكون في الخط
 والسطح وكهق لان يقا له شيء فيكون يجمعها الخط
 في سطح وكهق بل على ان يكون نفس الخط ذلك او نفس
 السطح ذلك وذلك لان معنى المقدار هو شيء يجمع مثل
 المساوات غير مشروط فيكون ان يكون هذا المعنى فقط فان

فيعمل

يعين

مثل هذا لا يكون جنسا كما علمت بل بلا شرط غير ذلك حتى
 يجوز ان يكون هذا الشيء القابل للمساواة هو نفس
 او شيء كان بعد ان يكون وجوده لذاته هذا الوجود
 اي يكون محلا لغيره لذاته كذا سواء كان في بعد او قبل
 او تلت هذا المعنى في الوجود ولا يكون الا احدهما لان
 الذين يتخلل من حيث يعقل وجودا مفرقا ثم ان الذين
 اذا اضاف اليه الزيادة لم يصف له باده على انها معني
 من خارج لا حتى الشيء القابل للمساواة حتى يكون قابلا للمساواة
 في حد نفسه وهذا معنى اخر مضافا اليه خارجا عن ذلك
 بل يكون ذلك محصلا لبقوله المساواة في بعد واحد فقط
 او في اكثر من فيكون القابل للمساواة في بعد واحد في
 هذا الشيء هو نفس القابل للمساواة حتى يجوز ان تقول
 ان هذا القابل للمساواة هو هذا الذي هو في بعد واحد
 او بالعكس فلا يكون في هذا في الاشياء التي مضت و
 وان كانت كثيرة كثيرة مالا شئت فيها هي كثيرة ليست
 من الجثة التي يكون من الاجزاء بل كثيرة يكون من جثة
 امر هي محصل وامر محصل فان الامر المحصل في نفسه يكون
 ان يهتبر

بجواز

يخلص

فان

تقتدر

ذلك

ان يعبر من حيث هو غير محصل عند الذين يكون هناك
 غير ذلك اذا صار محصلا لم يكن ذلك شيئا اخر الا بالاعتبار
 المذكور الذي ذلك للعقل وعده فان المحصل ليس بغيره
 بل يقتصر فكذا يجب ان يعقل التوحيد الذي من النفس
 الفصل هذا كلامه وهو محقق لما ذكرناه ثم يعرف المحل السامع
 مما ذكره فبينا ولا شك من النفس والفصل القريبين سواء قدم
 للنفس شيئا او اخر ولذا ذكر المحقق في شرحه للافتقار ان
 الحد لا يتم حتى بمقدمات بل يجب في ذلك ان يتم بغيره
 الا جاس ثم بغيره بالفضل ليحصل صورة مطابقة
 للحدود وبمثل ذلك يصح حقا البصار ايضا اقول وفي
 هذا التعليل بحث لانه انما يتبين اذا كان النفس متقدما
 على الفصل في الحدود يجب ان يكون حتى اذا لم يقدم عليه
 الحد لم يكن الحد مطابقة وليس كذلك هذا الجيب الوجود
 شيء واحد والتركيب منها يخلو في الفصل كما يشعر به
 ما قلناه من الشيء انفا فان قلت لكل المراد يتقدم
 النفس على الفصل في الوجود تقدم المادة التي هي مبداء
 النفس على الصورة التي هي مبداء الفصل فيه قلت قد لا

بجانبه

ما ذكرناه

المادة

مقدما

هما

بمنها

يكون المركب من الجنس والفصل في الذهن مركبا من المادة
والصورة في الوجود بل يكون بسيطاً غير كالحق في نفس
وإذا كان مركبا منها فتقدم المادة على الصورة غير ممكن بل
الصورة متقدمة عليها لأنها مركبة على المادة كما بين في
موضع **قوله** ويجب الاحتراز عن تعريف الشيء بما يشتمل
أقول في التعريفات الاستيمت يجب الاحتراز عن تعريف
الشيء بما يشتمل في تعريفه وكما أنه وعن تعريفه باللام
الآية واللام يعلم معنى الاسم وأما في التعريفات الحقيقية
التي فيها الكلام وهي مقصورة من هذه المقالة فذلك
غير ظاهر لأن المعرفة فيها معلوم بوجوه ويكون المقسم
من التعريف أن يعلم بوجوه آخر فلم لا يجوز أن يكون
التعريف مساوياً للمعرفة في المعرفة والمعرفة أو يكون
بجيت لا يعلم الآيه ويكون معرفة المعرفة بالوجوه كعدم
كما في معرفة فيصير تعريف معلوماً يحصل له علم
بمساواة في المعرفة والمعرفة في الصورة الأولى
تعلم بالآية والآخر في الصورة الثانية وإذا صار
التعريف معلوماً يصير معرفة معلوماً بالوجوه المطالب
للمعرفة

تعريف
بالمعرفة

لذلك من دليل **قوله** فكأن من تهم التعريف جعل
التعريف من تهم التعريف لا يناسب ذكره في عنوان التعريف
كما لا ينبغي حالاً أن لا يجعل قوله وقسمها الأولى
مطلقاً على تعريف التعريف كما فعله فعلة العلاقة بل يجعل
مطلقاً على التعريف حتى يكون التعريف معتمداً عليه
أقسامها ويجعل التقييم ذو جزأين تعريف الأقسام
وذلك لا يترتب كما يناسب أن يذكر تعريف التعريف منها
بناءً على أنه من المبادئ النظرية لبعض مسائل هذه
المقالة كذلك يناسب أن يذكر تعريف الأقسام الأولى
لذلك **قوله** فأنك إذا قلت كمن طاعة وأوصفت
النسبة بين طرفي لم يتصور بطريقين أحدهما أن يصير
محكوماً عليه أو مبرراً مستملاً أو يصدق عليه شيء فثبت
أما أحدهما أو سلباً والآخر أن ارتفاع كنهيتين مثلاً
إذا لم يصدق على اللطف ولا يصدق سلب اللطف عليه
يلزم خلاف الواقع عن النقيضين والآخر أن يصدق
كمن طاعة محتملة للصدق والكذب وصدق ذلك
يقضي أن يكون المحكوم عليه معبراً في الكلام كما لا ينبغي

فمن قد

يلزم قد

وكذا اي شيء فترخت بصدق عليه اما ايجابا او سلبا
 والآن ينتمى ارتفاع النقيضين وايضا يصدق بعض
 ما يستعمل الصدق والكذب كشمس طالعته وصلة من يقضي
 ان يكون الحكم بغير معتبر فيه حكم نعم اذا جعل ما اعتبر فيه
 الحكم محكوما عليه او محكوما به يكون طارحيا يمكن
 ان يوضع موضع مفرد وذلك لا يتلزم خلقه عن
 حكم فالاولى ان يتبدل على خلق اطراف الشرطية عن
 الحكم فجاءها عن احتمال الصدق والكذب اللازم
 للحكم كما اشار اليه الشيخ في منطق الشفا وصريحه
 صاحب البصائر بقوله ودليل خروجها عن كونها
 قضية زوال الصدق والكذب عنها فان قلت
 انما يلزم ارتفاع النقيضين اذا امكن ان يتصور
 النسيب بين ما اعتبر فيه الحكم وعينه ولا يصدر
 ايجابا ولا سلبا لكن لما يمكن ان يتصور التسبب
 بينهما قلت هذا غير مسلم فان النسيب التي يتصور بين
 كونهما وكيفية حين ما يتعلق بها الايجاب والسلب
 على ما عرفت هي كون احد كائنين هو الاخر ومن كائنين
 اخر علي

يكون زوال

تلك

انتم يمكن ان يتصور تلك النسيب بين ما اعتبر فيه الحكم وعينه
 قوله اذ لا يمكن ان يستفاد من المقدمات ملاحظة
 المحكوم عليه وبه والنسيب على التفضل غير مسلم ولم لا
 يجوز ان يوضع لفظ مفرد كالف باراء معنى قولك ان
 كانت الشمس طالعته فهذا الرتيب والتفضل حتى كان
 الف مراد فالحق القول فاذن يستفيد العارف بوضوح
 لهذا المعنى المرتب التفضل منه كما يستفيد العارف بوضوح
 الكمية عند الحاجة باراء لفظ وضع معنى مفرد لهذا
 الترتيب والتفضل ذلك المعنى المرتب التفضل منها
 لا يدل بغير ذلك من دليل قوله فان قلت للملوك بالنسيب
 او اقول معنى هذا السؤال على ان يكون مورد الالهي في
 اعني ما يتعلق به الازعان والاعتقاد اولا وبالذات
 هو النسيب التي بين بين ويكون الحكم بوقوع تلك النسيب
 اولا ووقوعها كلاهما من اجزاء النقيض فيكون هنا
 ارتبة معلومات وقد عرفت في اوابل الحاشي انه
 ليس كذلك بل مورد هاهنا هو مجموع كل شئ حال كون
 النسيب را بطرف بين طرفيها فتم النقيض للملوك باجتماع

فاما زوال

فان كان بالنسيب الذي
 وقع تلك النسيب او لا
 وقع هاهنا

ثلاثة هي الموضوعات المحيولة وكيفية التي فيها ويتعلق بكل
من تلك الثلاثة علم موضوعي ويجوزها في المثال المذكور
علم يتعلق في هذه الامور الثلاثة من حيث يتعلق بها
تلك العلوم الاربع هي القضية المحيولة قال الشيخ في
مطلق الشفاء واما الذي يجب به تبيين الامر فهو ان
القضية المحيولة تتم باحد ثلاثة فاما تتم بمعنى الموضوع
ومعنى المحيولة وينسب اليها وليس يحتاج الى ان يكون
هو كونه موضوعا ومحولة فيسبب الى ان يكون الذي
يعقد مع ذلك كسيرة التي بين المعنيين بالاجاب ان
قال لفظ ايضا اذا اريد ان يحاذي به ما في القضية
ان يتضمن ثلث دلائل دلالة على المعنى الذي لا يتو
واخرى على المعنى الذي للمحلي وثلاثة على الثلاثة
والارتباط التي بينها فان قلت ما نقلتم من الشيخ
يدل على ان الاعتقاد هو الادعاء ان يتعلق بالنسبة
ولا يقع ان يتعلق بنفسها فاذا كان متعلقا هناك
يوقوعها او لا وقوعها كما قرره اسم لا يلحق الثلاثة
كما قرره قلت النسبة التي بين المعنيين هو كون هذا
دائر

الامر نفسه

ثلاث في

ذلك والمورد باعتقادها بالاجاب وسلبا ان يقتصر كون
هذا ذلك او سلب كون هذا ذلك بان يحكم ويتبين
بانه هو وليس هو قال صاحب الصاب اما صار
اضاف القضاء بالثلاثة لان الحكم اما ان يكون بنسبة
مقدرة واما هو في قوة المقدم الى مثله بانه هو في
هو وبالجملة الحكم بان معنى محمول على معنى او ليس هو
في هذا من قسم المحلي ولا شك ان الاعتقاد على مقتضى
هذا التقدير متعلق بجميع الثلاثة ولا بالذات حال
كون النسبة وادبتر بين طرفيها ولا يقتضي اضافتها الى
النسبة ان يتعلق بين قوعها او لا وقوعها او لا بالذات
قوله وقوعها او لا وقوعها الذي هو الاجاب او
السلب لعل اسم اراد بالاجاب وكسب هذا المعنى
فالسلب فاقم على ما ذهب اليه قوع كسيرة او لا
لا الحكم ان على ما هو المتعارف قوع في شخص في نفس
ان يقتصر الاجاب هو الحكم بوجوه المحيولة للموضوع
صاحب الصاب الاجاب في المحلي هو الحكم بوجوه شئ
شئ على معنى ان التسوية اليه يقال له هو ما جعل

تقسم

اقوله

صيقرة

منسوبا والسلب هو الحكم بلا وجود شئ شئ **قوله** لتوفيقا
على الحكم عليهم وبقدره حيث لا يلزم من توقعه حتى
على شئ ان يكون اللفظ الدال عليه اداة والا كان
لفظ الابوة في قولك ابوة زيد لغير اداة فانها اداة
على حتى يتوقف على شيئين كما لا يخفى فالاول ان يستدل
على كون اللفظ اداة بما احتل به في شئ من مطلق الشفا
حيث قال فاللفظ الدال على السبتر يسمى رابطا وكما
حكم الادوات واما افعال العرب فربما حذفت اللفظ فيها
انما لا على شعور الذين يفسها وربما ذكرتها والمذكور
ربما كانت في قالب الاسم وربما كانت في قالب الحرف وكذا
في قالب الاسم كقولك زيد هو حتى فان لفظ هو جاء
للاستدلال بنفسه بل ليدل على ان زيد هو لم يذكر بعد ادا
انما يقال هو الى ان يصير مع بر فترتب عن ذلك افعالها
والله اعلم بالصواب فان لادوات لكنها انما **قوله**
فلا يكون رابطا قول اذا قصد بلفظ هو مجرد للاسما
المقدم لم يكن رابطا وانما يكون رابطا اذا قصد بها
الدلالة على ان ما بعدها موجود لهذا الامر فانه قد
جاء

عليه
الاستدلال

في نفسها
قال في

بما حذره الدلالة كما لا يخفى على من يتبع من افعالها
فان الاعراب لم يقصدوا بلفظ هو في قولهم زيد
تأنيده حتى كان معنى الكلام بالقار يستزيد او يستاده
بل قصدوا به ربطا لهما لم يربط حتى كان مضافا لهما
زيدا لستاده است وان كانا يتصلون بغير قوامه است
زيدا وهو تأنيده زيد فان رابطا في التركيب الاول دون
الثاني قال الشيخ في شرح الشفا ولفظها فانما الاستدلال
هو الذي يصير في رابطا باللفظ كقولنا الانسان هو زيد
او قولنا ان الانسان هو زيد فان لفظه يوجد في
القولين ويقتل على انهما في نفسهما على بل ليدل على
ان المحمول هو وجود اللفظ في قولنا الانسان هو زيد
على وجود المحمول للموضوع في زمان متقبل واما
اللفظ هو ليدل على وجود المحمول للموضوع وتلقا
قوله الدلالة على الزمان الذي لا يدخل له
في التركيب فيجب ان لفظه كان تدل على الربط المحمول
بين الموضوع والمحمول وهو وجود المحمول للموضوع في
الزمان الماضي كما يفسر غير ما نقلناه عن الشيخ

لفظ

في نفسها

الكلام

لا يطرأ

انفعا ولا شك ان التوهم ان يدخل في هذا الربط المحض
 ثم لا يربط بغيره عن ربط المحل للموضوع ^{بوجه}
 له في ان يكون التوهم بينهما كون هذا في كل
 حقيقته لان البعير المحل كود مساهمة والموضوع
 مشرعا فترى صاحبها يربطه ما نفعناه ^{بشأنه} انما
قول لا شتا لها على قلته الفاظ فان قلت قد
 المحل على هذا لول الربط بالفتن كما في الكلام كغير
 اوجوده فان كلاً منها يدل على معنى موضوع
 لموضوع فيكون الربط في مثل ضرب زيد ضرباً
 ويلزم ان يكون الفقيه ثلاً فيترى مع انفا
 لا يتمل على ثلاً في الفاظ كما ادعاه ^{المتن} وقن
 عنه ان يخرج من التناثبات في منطق الشفا
 حيث قال واما التناثبات فانها قد اقيمت
 على الواجب فيها الا ان يكون محولاً لها كملت
 فلا يجد ان يربط بانفسها لان الكلام يدل على
 الموضوع في نفسها والربط انما يحتاج اليها ليدل
 على شئ المحل للموضوع اذا كان اسماً هو في نفس
 مقروء

وخرن على الواجب

لان الكلمة

مقروء

كلمة

موصوفه بالبنية حال كونها في الذهن فينتج ان يحكم
 بالبنية عليها ويقال تلك الصورة التي هي مدلول
 لفظ الحيوان جنس وانما المصحح ذلك لم يصح سلب الحيوان
 عن الحكم على بالبنية قلت مدلول الحيوان من حيث
 هو مدلول لا يوجد في الذهن ولا يصح حمل على ما هو غير
 وان كان لفظ الحيوان موضوعا باراء الصورة الذهنية
 بيان ذلك ان لفظ الحيوان قد وضع باراء صورة
 هي مدلول لفظ ما ولفظ الحيوة واللفظ الدال على
 البنية بينهما لا كيف اتفقت هذه الصور الثلاث بل
 على ان يكون مدلول لفظ الحيوة قائما بمدلول لفظ ما
 مدلول اللفظ الدال على البنية يرتبط بينهما حتى يصح
 مدلول لفظ الحيوان ما له الحيوة واذ لم يصب هذه الصورة
 الثلاث في الذهن لم يكن مدلول لفظ الحيوة قائما بمدلول
 لفظ ما ولا مدلول اللفظ الدال على البنية يرتبط بينهما
 بل يكون كل واحد من الصور المذكورة كبنية قائمة
 بالذهن فلا يكون ما في الذهن حيث هو غير مدلول
 الحيوان ولا مدلول الحيوان صادقا عليه فقولنا كذا امر
 والحكم

من حيث هو غير

هذه

والحكم عليه غيرنا ما يفهم من لفظ الحيوان غير مستل ان اراد
 ان ما يفهم من لفظ الحيوان على الوجه الذي يفهم منه
 يحكم عليه بالبنية اذ المفهوم من لفظ الحيوان ما
 كحيوة في نفس الامر وما هو كذا لا يعرف من البنية
 ولا يصح حكم بها عليه مستل ان اراد ان ما يفهم من لفظ
 الحيوان لا على الوجه الذي يفهم منه حكم عليه بالبنية
 فان ما له الحيوة يحصل كعقل لا على ان يكون له الحيوة
 قائمة بمعنى لفظ ما فالبنية رابطة بينهما كما يفهم من
 الحيوان وهناك يعرف من البنية وجه يمنع قوله وهي
 الطبيعة مستند بان طبيعة الحيوان ما وضع له لفظ
 الحيوان على الوجه الذي وضع له لا على وجه اخر هذا اذا
 كان لفظ الحيوان موضوعا باراء ما له الحيوة وقس على
 هذا اذا كان موضوعا باراء ما له الحيوة لا يعاد كبنية
 كحساس او ما شابه ذلك قوله ان البنية باعتبار
 موضوع متغيرة في اعتبار اقسام رد ذلك بانها تنقسم
 اخرا ومن ان يكون الحكم على الطبيعة والافراد معا ومن
 انما يرد هذه الزمة اذا كان الحكم على الفرد القضايا التي

مما ذكر

بصحة

الطبيعة

لا يصح ان يصدق كليمه ونحوه في طبيعة الافراد حتى يكون
 حكم ناره على الافراد اما مقررنا ببيان الكيفية او ببيان
 وقاره اخرى على نفس الطبيعة فلهذا ان بقى قسم اخر ومن
 يكون الحكم على الطبيعة والافراد معا وليس كذلك لان
 الحكم على الطبيعة ليس طبيعة الحيوان بل لا يكون لفظ الحيوان
 موضوعا بازانة لانه موضوع بازاء ماله الحيوة على الوجه الذي
 عرفت في كفايته السابقة وازاء ما شابه ذلك في الحكم
 على الطبيعة ليس كذلك فاللاحق لفظ الحيوان على الطبيعة
 كما اذا واثرك الاسم واذ كان كذلك كان الحكم على
 طبيعة الحيوان الذي وضع لفظه بازا لثابتة فيما بعد
 الى فرد ه ولا يبقى للفظ الذي ذكره المراد مجال في الطبيعة
 قد يؤخذ مائة ويحكم عليها كقولك كل انسان حيوان و
 يؤخذ مائة ويحكم عليها كقولك بعض الانسان كائنه وقد
 يؤخذ في نفسها من غير التفات الى العموم والخصوص كقولك
 الانسان في خسرو ويسمى الاول عامر لانه يعمم الاناس
 نوع والثاني خاصة والثالث طبيعة ومهمله انظر وكلمه
 لم يجر على هذه الاصطلاح وسمى ما لا يتورى حكم فيه
 الى الفرد

عاما

عامية

خاصية

الى الفرد طبيعة كما فعل بعض المتأخرين فان قلت حقيقة
 الحيوان قد يوجد في الذهن لما بين في موضع ونحوه
 اما الحقيقة هناك فيصير الحكم على حقيقة الحيوان بالمتغير
 وهي طبيعة قلت حقيقة الحيوان يوجد في العقل لانه
 اذا علمت في علم بان هناك جساما حساسا متحركا بالارادة
 فلا يكون حقيقة الحيوان ولا طبيعة ولا جساما حساسا
 كحيوان او طبيعة بشرط وجودها في الخارج وصبرودها
 جساما حساسا متحركا بالارادة كما حق في موضع **قول**
 والالكان في وب لفظين مترادفين ثم ان مفهوم في
 ما وضع لفظه بازانة ويفهم منه وكذا مفهوم في
 ما وضع لفظه بازانة ويفهم منه وكذا مفهوم في
 لفظه بازانة ويفهم منه وعلى هذا يكون كذا كان الحكم
 في الحقيقة بايجاد هذين المعنيين في نفس الامر وغاية
 ما لزم من ذلك ان يكونا في نفس الامر شيئا واحدا
 ولا يتحقق ذلك ان يكون لفظا في وب متروكين الا في
 انه قد حكم في الحقيقة التي سماها المصطلح طبيعة بايجاد هذين
 موضوعا ومحوها ولا يتحقق ذلك تراو في اللفظين

صحت

وما زاد

مفهوم

الذي ليس عليها نعم لو كان الحكم في القصة بان ما يفهم من لفظ
 صحيح يفهم من لفظ ب يقتضي ذلك تردادها وليس كذلك
 بل الحكم فيها بان ما يفهم من لفظ ج ما يفهم من لفظ ب في نفس
 الامر وان هذا من ذلك فان قلت المفهوم من لفظ ج في
 ما يحصل منها في العقل لا يسبق من تعريف المفهوم بانها لا
 في العقل فاذا لم يكونا مترادفين يحصل من كل منهما في العقل
 غير المحصل من الاخر غير ولم يصح الحكم بالترادفهما حينئذ
 قلت ليس الحكم في القصة باقتضاد المفهومين في العقل لانها
 ليسا متحدتين هناك بل الحكم باقتضادهما في نفس الامر
 اما في الخارج او في العقل بوجوه اخرى ولو كان الحكم بالترادف
 الموضوع والحصول لوجب وجود في العقل لم يصح الحكم
 باقتضادها صدق عليه الموضوع صحيح مفهوم المحمول انما يقتضيه
 ان زيد مثلا ليس مفهوم كسبتم العقل فان قلت قد
 يشبه في كسبهم بان الحكم على اقتضاد ج وهو ما فلا يكون
 الحكم على مفهوم قلت لم يرد كسبهم بذلك انك تعلم في
 مثل قولك كل حيوان ناطق جسم على زيد وعمر وكبر
 خصوصياتها فاما ما قيل من ان ذلك لهذا الوجه حال الحكم
 فيلحق

فكيف حكم بهذا الوجه عليها بل اراد انك تحكم في هذه القصة
 على الحيوان الذي ينطق و لا لك ليس لان زيد وعمر وكبر
 واشباههم فيكون حكمك عليهم بهذا الوجه وعلى هذا
 لا منافاة بينهما لاحتمال ان يكون مفهوم ج صحيح على الوجه
 الذي يدل عليه ج لا يكون الا فرده فيكون الحكم عليه
 حكما على فرده كالمفهوم من لفظ الحيوان وهو ما لم يلحق
 مثلا على ان يكون الحيوة قاصرة بمعنى لفظ ما لا يتغير
 المذكورة راجعة بينهما وان ما هو في العقل من ليس على هذا الوجه
 لا يكون الا فرده اذ ما هو في العقل من ليس على هذا الوجه
 على ما عرفت وهكذا الحكم المفهوم من لفظ القرش والانشا
 ونظائرها ولا جلا ان المفهوم من لفظ الانسان على الوجه
 الذي يفهم منه لا يكون الا فرده حكم الشيخ بان الامر الذي
 يصدق على الانسان ولا يصدق عليه في عمومها اي في جميع ما
 يقع لا بد ان يصدق عليه في خصوصها اي على الافراد والا
 لم يصدق عليه البتة وقال في فصل المتفرقات من نفس الشفا
 نقولنا بعض الانسان انما يقضي ببعضه من جملة الناس
 مع ان بعضه هو انفسه انسان فهو واحد من جميع ما يستحق

اي على بعض ما

بأنسان وقد يتقوله **قوله** فلا يكون حمل في المعنى فيه حيث
 ان لا يلزم من ترادف ج وب في القضية انشاء الحمل
 في المعنى بل غاية ما يلزم من ذلك ان يحمل الشيء على نفسه
 وهو جائز ان يحمل هو الحكم بان الموضوع يحول او يستلزم
 ذلك ويصح حكمه بان الشيء نفسه كقولك زيد زيد
 الانسان انسان نعم لا يجوز ذلك في القضية التي ذكرنا
 على نسبة احد طرفيها الى الآخر كقولك صوب زيد ولا يلزم
 من ذلك انشاء الحمل مطلقا وقد يخرج كعلازمة في بعض
 تصانيفهم بان صدق الشيء على نفسه ضروري وقد سبق
 منا الاشارة الى الجواز حمل الشيء الحقيقي على نفسه نعم
 حمل الشيء على نفسه لا يفيد الخطاب وعدم الافادة
 لا يقتضي انشاء الحمل **قوله** بل معناه في المعنى الضمير
 لم لا يجوز ان يكون المراد ما صدق عليه من مضمون
 وانما تردد ذلك ولم يحسن التردد الذي ذكرناه
 اذ لم يكن مضمون يحل على الوجه الذي يفهم من غير
 ما صدق هو عليه على الوجه الذي يتجه ان يراد منه
 اما اذا كان عيشة الحيوان فان المضمون منه هو مال
 الحيوة

ويحسن

الحيوة على ان يكون الحيوة قائمة بمعنى قطرها على ما مر
 تفصيلا وما صدق هو عليه على الوجه الذي يتجه ان يقصد
 منه مال الحيوة على الوجه المذكور ايضا لا يقتضي نسبة
 قوله وود له فلا يحسن التردد المذكور اذ لا يتحمل العبارة
 طبعين حتى تردد فيها تارة ويصح بينهما تارة اخرى في
 المقارنة من هذا القبيل اذ ما صدقها على الوجه الذي
 يقصد منها نفس مقبوما لها على الوجه الذي يفهم منه
 فامل **قوله** ثبت لرب اقول فيه مساهمة اذ الحكم في
 القضية على ما مر غير مرة بانها الموضوع صحيح على كل وجه
 هو لا يثبتون كقولهم **قوله** الاقوال ان اعترض في جواب الموضع لم اقول ان العشرة لا افراد في جواب
 الموضع من حيث يصدق عليها ج واجتبت في جانب
 الموضع حيث يصدق عليها ب كان الحكم في القضية بان ما
 يصدق عليه ج هو ما يصدق عليه ب وعلى هذا لا يبان
 اختصار القضايا في الضرورية لاحتمال ان يكون صدق
 على ما صدق عليه ج بالامكان دون الفعل فيصدق الحكم
 دون الفعل كقولك ما يصدق عليه الاسود او يكون
 صدق عليه في بعض الاوقات فيصدق الفعلية دون

الموضع من حيث يصدق عليها ج واجتبت في جانب
 الموضع حيث يصدق عليها ب كان الحكم في القضية بان ما
 يصدق عليه ج هو ما يصدق عليه ب وعلى هذا لا يبان
 اختصار القضايا في الضرورية لاحتمال ان يكون صدق
 على ما صدق عليه ج بالامكان دون الفعل فيصدق الحكم
 دون الفعل كقولك ما يصدق عليه الاسود او يكون
 صدق عليه في بعض الاوقات فيصدق الفعلية دون

الذات كقوات ما يصدق عليه الانسان فهو ما يصدق عليه
الضاحك او يكون صدق عليه باعنا من غير ضرورة ذات
فيصدقها الذات ووه الضمير ودر كقوات ما يصدق عليه
الغالب هو ما يصدق عليه كالكوكب وعلى هذا فن ان يذم انحصار
القضايا في الضروريات ثم لو اردنا صدق على كل صفة
عليك الاقرار بخصوصياتها حتى كان الحكم في قولك الانسان
حيوان بان زيد زيد مثلا يلزم الانحصار في الضروريات
وح لا يمتنع ما ذكره لعل من **قوله** بل الاقرار بخصيصته
او لا يمتنع عليك ان الموضوع الحكمي لا يبدل على اقرار بخصيصته
بخصوصياتها ولا يصح ان يصدق ذلك الاقرار بخصوصياتها
منه نظر الى معناه الحقيقي مثلا لا يبدل الابيض على خصيصته
زيد وعمر ويكره وخالده لا يقع ان يصدق ذلك الاقرار
حاله كونه متعملا في معناه الحقيقي منه فليس يصدق من الابيض
مثلا اقراره بخصيصته بخصوصياتها ويجعل عليها بالذات
وكيف يحكم عليها بخصوصياتها الا في مثل كل ابيض كذا
مع ان خصوصيته اكثر ما هي معلومة كك بل يقصد بغير
مسماه وهو شئ قام بربكيا من ان يكون المياض قائما
بشئ

في الخاتمة حيث قال
لخصم ان يقول لا شيء
ما جعل يقوم به على صفة
عليه مع اصلا بل للكل
والحكم بوجه ما صرحا

بشئ او ما يجري مجرى ذلك ويجعل عليه بالذات ولما كان
شئ قام به المياض على الوجه كذا كونه عين شخص من
الاختصاص المندرج تحت الابيض ويجري ذلك الحكم اليها
فيكون حكمها عليها بالعرض ولا يدخل في الحكم مسمى الابيض
على الوجه الذي في العقل لان الحكم مقصور على افراد
الشخصية وهو كل بل لان الحكم على شئ قام به المياض على
ان يقوم المياض بشئ ومسمى الابيض في العقل ليس
لك الحكم في القضية على ما يفهم من الموضوع على الوجه
الذي يفهم منه اعني مسماه بالذات وعلى اقراره بخصيصته
تخصر بالعرض واذا كان الحكم على الافراد على هذا الوجه كان
لتخصيص الافراد بالخصيصه والنوعين بل كل شئ يكون له
اقتداء مع ما يفهم من الموضوع على الوجه الذي يفهم منه
الحكم اليه ويدخل في الحكم حتى اذا اختلف كل شئ كذا يدخل في
الحكم الاختصاص والكلية ومسمى شئ على الوجه الذي في العقل
جميعا وكيف يختص الافراد مع ان الشئ صرح بان الحكم
على كل واحد واحد من الافراد بحيث لا يشك فيها شئ
حيث قال في منطق الشفاء ويجب ان يعلم ان شئ قولنا

بشئ
كل

والفعل
فان الحكم

المندرجة

الموضوع

بجملته

كل كذا هو كذا من انه كل واحد واحد لا الكل جملة ولا الكل
فليس معنى قولنا كل انسان انه كل الناس جملة ولا الانسان
الكل بل ان كل واحد واحد منهم حتى ان لا يثبت شيء لهم
اذا لم يكن لغوهم الموضوع على ما يفهم من اتحاد الالواح
المتخيلة كان الحكم مقصودا عليها فان قلت اذا كان الحكم في كل
ج ب على مفهوم ج بالذات كانت النقطة كل مستديرة
كما ذكره العلامة قلت ليست مستديرة لانها لا يدل على ان الحكم
على المفهوم المذكور في عمومها يصدق الامة لك ما
من عبارة الشفاة قبل هذه الحاشية **قوله** وبالفعل
التي في قول هذا الفعل كما صرح به في كثير من النسخ
الموجود في الايمان فقط فربما لم يكن الموضوع موجبا
في الايمان وربما لم يكن ملتقيا اليه من حيث هو موجود
في الايمان بل ما الفعل في الايمان او في الفرض الذي
وتحققه لست ان الحكم في الجملة على الجيم بالفعل كما هو
لمبادر منه لانه لا يلزم من كون الحكم على ان يكون في
نقد الامم جميع بالفعل فربما كان في نقد الامم جميع بالفعل
بان يوجد في الخارج او في الذهن ج في احد الان شتر
الشمس

الشمس وربما لم يكن كان يقال المقضيان الجمعا بالفعل
غير السواد فان الحكم في هذه القضية على امر غير واقع في
نقض الامر وهذا القسم هو صواب الجيم في الفرض الذي
فان الذهن في تصور الجيم بالفعل حال كونه مفروضا غير
واقع ويصغر وصفا ثم يحكم عليه لان شيئا يفرضه ج
ويحكم عليه فلهذا بالافراض ههنا فربما يثبت لا فربما يثبت
شيئا **قوله** وهو خطأ فالحق في المواضع التي يفرض لم لا
يجوز ان يكون خارجا كذا؟ ساء استدراجا كشرطه ويكون
قوله او كان ج معطوفا على الشرط بل الشرط مما معا
هذا لا يلزم ان يكون في عقد الوضوح الحكم الانصافي
اصلا لانه اقربان لشرطه بالشرط يدل على الحكم باقترانه
به ولما لم يكن لهذا الشرط جزء لوجود ما يغيره عن الحكم
اعني ما قام مقامه لا يكون هناك الحكم بالاقتضاي قطعا
وتحقق شرط الدال على التقدير بل في الخارج لا يصدق
في ذلك التركيب على ما هو كلفه منه وعلى تقدير عدم الواو
يبقى ان جعل قولهم كان ج حالا لا جزء الشرط لئلا
يلزم ان يكون في العنوان الذي هو تركيب كقيد ي

قوله
فانقض الامر
وهو صواب الجيم
مثل جواب الشرط

فقد خل

فيما يتعلق بالاعتقاد

الحكم الاتصالي وحكم بان هذا الشرط غني عن الجزاء لوجوب
 ما قام مقامه وكذا جعل قولهم كان بـ خبرا لـ
 لان جعل جزاء الشرط والجملة المترتبة خبره لئلا
 يكون في عقد الحكم الاتصالي الذي هو غير
 مقصود منه وحكم بان استثناء الشرط عن الجزاء لوجوب
 ما قام مقامه فامل قولهم وبلغوا ايراده في حيا
 الجمول اقول لولم يورد الشرط في جانب الجمول وقيل
 كل ما لو وجد كان حج فهو بـ بتبادر من ان بـ
 بالفعل وهو غير اذ لا احتمال ان لا يكون بـ في حيز
 اصلا فلا يكون بـ بالفعل قطعا والجزاء في
 حال وجوده فزيد قولهم بحيث لو وجد وقيل
 فهو بحيث لو وجد كان بـ لئلا على هذا قولهم
 واما اختلاف العنوان او اذا كان الحكم في القضية
 على افراد العنوان بالذات كما ذهب اليه بعض المتأخرين
 لم يكن اختلاف العنوان مؤثرا في مقصود القضية
 كما بينه العلامة وقد عرفت انه ليس كذلك بل الحكم
 فيها على العنوان بالذات كما صرح به فيتمت ادراكه على

الافراد

اقوله ص

ما عرفت ان الشارح

والمعقول

الافراد بالعرض واذا كان كذلك كان اختلاف العنوان
 مؤثرا في مقصود القضية قطعا فان الحكم على فمالي بالذات
 مغاير للحكم على مقصود اخر بالذات وان كان يتعدى
 كل منهما الى افراد بعضه بالعرض **قولهم** ضرورة ان
 اجاب الشئ لغيره الكثرة هذا الحكم بيقضي بالاجاب في
 الممكنة فان صدقه لا يقضي وجود موضوع كما لا يخفى
 اللهم الا ان يقال ان الممكنة ليست قضية الا بالقوة
 وليس فيها الاجاب وسلب وموضوع ويجوز بالفعل
 على ما صرح به الشارح في المطالع **قال** الاجاب يقتضي
 وجود موضوع في الذهن من حيث انه حكم غير متساو وكذا
 قوله والسالبة تشاركه الجب في اقتضاها الوجه الاول
 اذ فائده ما يلزم من الحكم على الشئ ان يتصور ذلك الشئ
 ولا يقتضي بقدره حصوله في الذهن على الوجه الذي يكون
 موضوعها لجزا ان يكون موضوعا وحكما عليه على وجه
 وحاصلا في الذهن على وجه اخر لا ترى ان ملاك الحقيقة
 مثلا حصول حصول في الخارج وكيفية هناك فائده
 بمعنى لفظها في السببية يربط بينهما ولتقتض ما لم يقتض

بموضوعه بانه على هذا الوجه ويدل عليه من حيث انه
 كذلك وحصل اخره الذهن وهناك لا يكون كالموضوع
 ثابتة حتى لا يظن ما ولا التميز بربط بينهما ولا يترك اللفظ
 المذكور عليه من حيث انه كذلك كما مر غير مرة واذا حكم
 عليه وقيل عالم الحيوة فتكون شيئا كان الحكم عليه كائنا
 على الوجه الاول فانه المعنى من اللفظ المذكور في مسماه
 ولا يكون الحكم عليه كائنا على الوجه الثاني فانه على هذا في
 غير داخل في الحكم المذكور كما حققناه في المسألة السابعة
 فظهر انه لا يلزم من الحكم على الشيء وجود موضوع على
 الوجه الذي يكون موضوعا ومحموما عليه في الذهن
 الا ترى انما الحكم على امر يتبع وجودها في الذهن كما
 لتعيين الشيء معين وشريك البارى تعالى من الشريك
 ويجوز للمطلق والمعدوم كالمطلق ولا يلزم من ذلك
 وجودها في الذهن نعم اذا كان ماحصل من الموضوع
 في الذهن واختلاف الحكم كان ذلك الحكم مقتضا للموضوع
 الموضوع في الذهن **قوله** واللفظ الدال في القول لم
 يرد بذلك ان يدل اللفظ على ما هو كلفيته الثانية في
 نفس الامر

الشيء ملز

نفس الامر بل هي با حتى يرد ذلك بانترضا فيقول في نفس
 لغير مادة القضية بل اراد بربان اللفظ يدل على ان الكيفية
 الثانية في نفس الامر بل هي ما زانوا كانت مطابقا وخبر
 لها بقدره كما صامت كبا صروا اما جنة القضية فمضى
 لفظه زيادة على الموضوع ويجوز ان يكون لغير ذلك على هذه
 الاحوال انما كانت سواء كانت دلالتها صا دقرا في مطابقة
 لا مر في نفس الامر كاذبة **قوله** بل عبارة غير مستقلة فيقول
 عدم استقلال هذه العبارة بناء على ان مدلولها في تعيين
 الموضوع التحريك والتخصيص والاهمال والمحمول كانت
 كلية وخبرية تابع للقضية المذكورة بتبعته موافقة
 وفي الاجاب وكسب تابع لها بتبعته مخالفة **قوله**
 في جميع اوقات وجوده فان قلت اذا كان معنى الضرورة
 المكافئة ما ذكرتم لا يقتضي الموضوعية الضرورية وجود
 الموضوع اذ يصدق على الانسان حال كونه معدوما ان
 يكون ضروريا لثبوت له في جميع اوقات وجوده **وهو**
 قلت لم يرد بذلك انه يحكم على الانسان بانترجوان على
 تقدير وجوده حتى نلزم ما ذكرتم اذ لو كان كذلك

على الضرورة

منها في

يجب ان يكون مشاع

مورد

بالضرورة
يبقى منع

كانت القضية شرطية بل الحقيقة بل برادير انهم على الاشياء
بانه حيوان بالضرورة حتى اذا لم يكن حيوانا بالضرورة لم
يصدق هذا الحكم غاية الامر ان شرطين مع ذلك وقت الضرورة
فان وقت الضرورة قد يكون ان لا يكون بل وقد يكون
زمان الوصف وقد يكون زمان الوجود والذات ثم
لا يلزم من ان يبين ان وقت الضرورة زمان وجود
الذات ان يكون الذات موجودا بل يلزم وجودها من
صدق الحكم لا يجازي المذكور فلا يقتضي السالبة الضرورية
المطلقة وان يبين فيها ان وقت سلب الضرورة المطلقة
هو وجود الذات ان يكون الذات موجودا فلا يرد
ما اورد في المحل شي كقضية من انه يلزم من ذلك ان
لا يصدق السالبة الضرورية عند عدم الموضوع بسبب
ما قد مر من كون السالبة البسيطة اعم من الموجبة المدركة
المحول بل وقس الدائرية المطلقة على الضرورية المطلقة
فيما ذكرناه وله وليس اذا كانت السالبة متفككة في
جميع الاوقات اذ انما كانا عن الموضوع غير مسلم
اذا ثبتت اذا كانت متفككة في جميع الاوقات كانت
وجبة

استلزام
اجب
فانها

واجبة التحقق في جميعها لان اشئ ما لم يجب تحققه لم
يتحقق كما حقق في موضوعه اذا كانت واجبة تحقق
في جميع الاوقات اذ انما كانا عن الموضوع قطعا
اما الذات الموضوع او غيرها وعلى كل التقديرين يصدق
الضرورة ويرتبط حيث لم يشترط فيها ان يكون الضرورة ناشئة
عن ذات الموضوع قال الشيخ في شرحه للمطالع ونحن
نعني بالسالبة السالبة انما هي المحل عن الموضوع سواء كان
ناشئة عن ذات الموضوع او من منفصل عنه واذا كان كذلك
فيثبت يصدق الدائرية المطلقة يصدق الضرورية المطلقة
وبالعكس فيها متساويان نفس الامر اللهم الا ان يعتبر في
الضرورة ويرتبط المطلقة ان يكون الضرورة ناشئة عن ذات
الموضوع فانها ايضا يرتبط اخص مطلقا من الدائرية
المطلقة ولم يعتبر المتصانف يكون الدائرية اعم منها انظر
المعجزة مفهومها بمعنى ان العقل اذا لاحظ مفهوم الذات
فهو مجرد تلك الملاحظة مع قطع نظر عن الدليل
الخارجي تحققه بذلك التصانف وان لاحظ مفهوم
الضرورة ويرتبط لم يثبت تحققها بذلك الدائرية اصلا

فذلك في ذلك العجز لا يجري نقدا في هذا المقام لان المقام
 هناك في صلة ان يثبتوا انهم من مضمومات التقاضي
 الى بعض عيب نفس الامر لا بالنظر الى مجرد مضمون ما فيها
 مع قطع النظر عن الواقع كما لا يخفى **قوله** من غير عكس
 وانما لا يصدق العكس ههنا لانه اعتمد في الشرطية لغيره
 الكونه ان يكون الوصف متخل في الضرورة وفي ماد
 الوصف ان يكون الضرورة ناشئة بالقياس الى ذات
 كونه فقط كما ذكره العلامة ولا يان من من الدعاء
 منها **قوله** واذا اعتبر كونه للعلا فذلك ان ارادوا باعتبار
 ان يكون الاتصال للعلا فانه يحكم بانها في كونهما
 كما لا يتبادر في غير ذلك الاتصال لما كان امرا ممكنا واقعا
 هناك فلا بد من سبب وذلك لسبب من العلا فانه
 كالتقاضي لا اتصال فلو حكم بالكون الاتصال للعلا فانه
 كان ذلك الحكم غير مطابق للواقع فلا يصدق الاتصال
 في مادة من المواد اصلا وكيف يحكم به من يكون عارفا
 بانها ممكن واقع وللممكن الواقع لا يدل من سبب وان
 اراد به معنى الاخر فلا بد من تصويره حتى ينظر في

فذلك في ذلك العجز لا يجري نقدا في هذا المقام لان المقام هناك في صلة ان يثبتوا انهم من مضمومات التقاضي الى بعض عيب نفس الامر لا بالنظر الى مجرد مضمون ما فيها مع قطع النظر عن الواقع كما لا يخفى

ثابتة

ارادة

قطعا

قوله

قوله صدق الثاني على تقدير صدق المقدم فيها للعلا
 من جبر تلك غير متساوية صا حجة كطرفين وهما فقهما
 في الاتفاقية يمكن واقع فلا بد من سبب قطعا ولب
 كسبب من العلا فانه الموجب للعلا اتصال كما لا يخفى وقد عرفت
 ان سبب بان العلا فانه متحقق في الاتفاقية حيث حكم بان البعض
 في الصدق علا فانه في الوجود وقال لا كذا اذا كان المدعي
 قد سبق فعل وجودا لثاني فليس ثانيا ينقل اليه من وضع
 اما ان قال اوليا واما ان قال بالنظر فيكون لا فائدة لو وضع
 المقدم لينقل فيه الزمن الى التاخذ واعلم ان الذين
 ان انقل من وضع المقدم في المنقل الى وجود الثاني
 سواء كان العلا فانه بينهما بنية او غير بنية فمضى الترتيب
 وان سبق فعل وجود الثاني لا بان ينقل اليه من وضع
 المقدم حتى لا يكون المقدم فائدة في انتقال الزمن من
 الى الثاني فمضى الاتفاقية وعلى هذا يخص المنقل في المزمور
 والاتفاقية ولو لم يوجد متصل لمطابقة كما اثبتت العلا فانه
 قال لا يخفى في منطق الشفاء واما قولنا ان كان الانسان
 موجودا في الحاضر ليس بوجوده هو صادق بالمعنى الاول

المعبر عنه

من وضع
 في وضع

واذا اعتبر كونه للعلا فذلك ان ارادوا باعتبار ان يكون الاتصال للعلا فانه يحكم بانها في كونهما كما لا يتبادر في غير ذلك الاتصال لما كان امرا ممكنا واقعا هناك فلا بد من سبب وذلك لسبب من العلا فانه كالتقاضي لا اتصال فلو حكم بالكون الاتصال للعلا فانه كان ذلك الحكم غير مطابق للواقع فلا يصدق الاتصال في مادة من المواد اصلا وكيف يحكم به من يكون عارفا بانها ممكن واقع وللممكن الواقع لا يدل من سبب وان اراد به معنى الاخر فلا بد من تصويره حتى ينظر في

بجدة

أي الاتفاقية وكاذب بالمعنى الثاني أعني اللزومية فإن
 هذا مع ذلك غير لازم من وضعه وإن كان صادقا معه
 وحاصل ما ذكره الشيخ في الفرق بينهما أن الاتفاق كذا
 في الاتصال قد يكون على أن وضع المقدم يقتضي لذاته أن
 يتبعه كذا في الحالة فربما لا يجوز معها أن يحصل للمقدم
 وجوده لا وحصل الثاني وجوده سواء كانت تلك العلاقة
 مغلوقة بالبداهة أو بالظن وقد يكون الاتفاق على غير
 هذا السبيل فيكون المقدم إذا كان صادقا كان الثاني صادقا
 من غير أن يكون هناك علاقة بينت اليها وبراهين وإن كانت
 العلاقة واجبة في نفس وجود الغير كشيء به بداهة أو
 كما إذا قلنا أن كان الإنسان موجودا فالنفس موجودة أيضا
 لا على حكم من أن ذلك الاتفاق امر واجب في نفسه ولا أن
 وجوده لا يتلزم بوجوده أو يتبعه على غير هذا أن يكون
 اتفاق الاتفاق وإن لم يكن الاتفاقية الطامع لذلك **قول**
 أن كان زيد جارا فمن جادته فإن قلت صدق هذه الشرطية
 غير مستلزمة بغير زيد محال وعلى تقدير وقوعه يجوز أن لا
 يكون جادا لا احتمال أن يستلزم محال محال آخر قلت لو كان

الإنسان فوجبت في بعض

الحكم

الحكم في الشرطية المذكورة بأن جادته زيد متحقق على تقدير تحقق
 جادته برده على ذلك لكنه ليس كذلك بل الحكم فيها بالتحقق
 بتحقيق جادته بتحقيق جادته في نفس الأمر اتصالا لا على سبيل
 اللزوم حتى إذا تحقق هذا فيه تحقق ذلك قطعا ولا محال
 استدراك محال في آخره بنفي هذا الاتصال لنفس الأمر
 فاعرفه ذلك وقس على ما كان المقدم منه كذا وبالنسبة إلى
 صادق كقولك أن كان زيد جارا كان جارا **قول** بل لا بد
 من ذلك من عدم العلاقة فيه بحيث إذا قدر غير ضرورة أن
 الاتفاقية لا يخلو عن العلاقة في نفس الأمر لا على أن يقال
 يجوز ذلك الاتفاقية عن الصادقين فيما لا ينقل الله
 فيسرى وقوع المقدم الوجود الثاني كقولك أن كان كذا
 طاعة في النهار مجرد **قول** وسو كجبر الكبير أو
 قول الشيخ في منطق كشاف ههنا وهو شرط في الشرطيات
 المستقلة بدليل القول كذا من شروط أخرى لا بدليل غير فالحق
 يدل عليه لفظه أن فذلك لا نقول أن كانت القيمة قامت
 فيها سببها أو لست ترى الثاني يلزم من وضع المقدم
 لأن ذلك ليس بضروري بل ارادى من الله تعالى ونقول إذا

ذلك قد

اقول ص

فمن قد

الزوم

أوليس قد

مماست زاد

كانت القصة كما هي كذا وكذا لا يقول ان كان الانسان
 موجودا فالانسان زوج او لفظا معدوم لكن يقول حتى كان
 الانسان موجودا فالانسان ايضا زوج ولفظا ايضا معدوم
 فيستلزم لفظا في شدة القوة في الدلالة على الزوج ويصح
 في ذلك واذا كان المتوسط ولفظا اذا كان كذا لا يدل على الزوج
 البتة وكذلك لفظ كمال لا يدل ايضا على الزوج ولفظ كمال اذا
 تقول كمالا كان كذا كان يصح للزوجين ولا يوجد جرحا **قوله**
 لا خلاص الموضوع اقول اذا كان كمالا في لفظا بالمتوسط على
 افراد الموضوع بالذات كمالا هي الية ان كانت كمالا على موضوع
 الموضوع كبريتين المذكورين فمتلئين لاشية واما اذا كان كمالا
 فيها على مفهوم الموضوع بالذات وليست الى افرادها بالغير
 كما حققناه فلا يكون موضوعهما متلئين اذ موضوعهما
 على هذا التقدير مفهوم كبريتين لا غير هو امر واحد **قوله** المراد
 الموضوع في الذكر لاداة الموضوع لا يلزم من عدم كون
 ذات الموضوع مراد ان يكون المراد الموضوع في الذكر غير مراد
 ان يكون المراد ما عن الموضوع بالذات وهي المتلئين المذكورين
 كوزن مفهم كبريتان واخران لفظي الكمال وبعض لا يغير
 مابين

واذا المثل في
 بناء
 بناء

عز
معرفتها

اقول

تأخذ

ما هو الموضوع بالذات بل تبين ان كمالا على موضوع
 وفي خصوص اخرها تبين لاشية ليدل على حقيقة وسند
 صدر كمالا والذات على شدة
 كاشية وحاشية التغير
 مابين

س

ليس كمالا كبريتين
 الجرح على ما وقفنا لضم بمصداق رسالة شدة تبين
 وكس على من اشترتها وحققها غياث حق في تدويرها
 منطحة الافاق **قوله** فان لفظ كبريتات المشهور
 يقول ان هذا اللفظ قانون تحميم مراعاتها اذهان الناس
 عن الادغام بما لفظي به فبعض القاصدين من بطلان التباين
 في شرح القبطية للمسالمة كبريتين وسمايش لغير التغير
قوله المص وسمي لاشية ورويت على قدره وقيل لاشية
 في اللفظ لاقوله الواقع من تسمية ولا يذهب عليك انه اذا

ول

اريد من قول على هذا الاسلوب انما هو يجوز في حقين الاشتغال
 كما يجوز في حقين البناء فجعل ارادة الاسلوب في حقين
 الاشتغال ليس على ما ينبغي نعم لانهم ان قولهم او يقال ان
 يدعى على ما يتبع الاطلاق فيجب للغة ان ليس بناء
 على امثال تلك الفعاسات نعم اعلم ان كنهه في قوله رتبته
 راجع الى الكناية كقولك ذلك وما ذكره انهم بيان
 لحاصل المعنى لا الى الرسالة لما قيل من ان الكلام بالرسالة
 فيما مضى هو اللفظ فلا يمكن رجوع كصير اليه ذكره
 ليس هو لفظ الرسالة فانه مدح مجاز كونه استخراجا
 او اوجها الى رسالة بديلة ليس قوله وصحبت بالرسالة في
 فان هذا الكلام يدل على رسالته بمعنى المستحق ولا يلزم
 الى لفظ الرسالة المذكورة حتى يقال ان كونه محتاجا الى
 تكلف يخلو عن الكتاب **قوله** عبد هكذا وجد عماره **المبين**
 اي على هذا الوجه وجد هذا الاطلاق معروفة مشهورة
 عند الجمهور وليس المقصود بها تشبيه اصلا فلا حاجة الى
 تكلف ثاني عند العبارة قيل ان الظنون في غير قولهم ان
 ليس احد حلية ما قيل العلم نقطة كثره لما يهون هذا تمام
 ما تقدم

ما نقل صاحب الجليل في هذا المقام ولقد اعجب حيث قيل
 تلك كما يشتر الكثرة الكلام للفقير لرام بقوله العلم نقطة
 كثره لما يهون ثم الذي يحاييه عن الوجه الاول من وجوه
 كوجهين غير وجهه فانا لانهم ان يشوع يقين الهدى فلا
 مما يوجب عدم ما يستحق بعض الجاهل وكذا ما ذكره في جواب
 كوجهين كذا في فان قوله لان في الاول ايضا حاشا الى
 منوع اذ على قدس زيادة تلك في الصورة الثانية قد قطع
 الفاء المتصلة في الكتابة بلفظ اولها غير وصل بلفظ تلك
 حيث كتب يدك واما المقالات فاولها في المفردات واما
 المقالات فثلث فاولها في المفردات فقد تغير صورة الفاء
 في الكتابة وانصرف عن موضع اعني اتصاله بلفظ اولها
 واما على تقدير زيادته في الصورة الاولى فلا يتغير
 صورة الواو في الكتابة كما كانت عليه ولا يتغير عن غير
 فانه كيت مكان ورتبه على مقدرة ومقالات ورتبه
 على مقدرة وثلث مقالات فقد زيد لفظ تلك في
 تغير الواو عن موضعها وبالحيلة الحكم بزيادة الواو في
 ثنى منها التخلعة ومنها ما افاده ايها اب الينا وبقوله

هذا القابل لتقابل قال في حيز كوجيب وهذا اذا لا
 لولم يكن دليل كان الا على ذكر الثاني على طبعه حكم الشار
 السيد والمفصول **قوله** السيد والدليل على ذلك ان
 كعزديان في مقابلته القضايا قبل ايها وقع في مقابلته
 القضايا الى قول بالنسبة الى القضايا من الجملته فاعرفه في
 حيث اذا اراد يقابل الشيء لا يلزم منه شهادة قوله للجمل
 على ما يقابل الا على وجه نقول بعد الاغراض كما في العبارة
 لا ينبغي ان حمل المذكور في مقابل الشيء على المعنى لمقابل
 له لا فائدة الا لاحتمل وسؤال مثله حمل المقابلة على
 على ما ليس بمضاف لثلاث يخرج منها اللفظ الدال
 بالوضح وكذا نظائره وان الشيء لا يخص في الشخص
 لما هو عام من قول حمل المقابلة الحقيقية على ما يقابل
 الجملة لا يخص كلفظ فيها فاذا انما تناسب ان يحمل كذا
 في مقابل الشيء على المعنى المقابل لما هو عام من قوله لا يتيم
 قوله لا يلزم ان يحمل على معنى مقابلتها املخص هو اول
 اعم منه **قوله** وايضا اذا كانت المقابلة حيزه انما كان
 الشرع قبل فيه حيث اذا لم تقبل على فرض كون المقد
 حيزه

حيزه انما كان قبل وفي حيزه انما كان الاول انما كان قصد
 يحصل الشيء معينا في الشرع في حيزه انما كان فاذ انقضى
 مثله وحصلها عام بعرفه انما كان علم ثم مثله اخر على
 حتى حصل جميع كما انما كان المقابلة من المنطق مثلا ان
 لا يكون للشرع في المنطق وقد حصل جميع مسائل المدونة
 هدف فلاح ان العضد ان يحصل الشيء ليس معينا في الشرع
 في حيزه ولهذا قال العلامة لا معنى للشرع في الا الشرع
 في حيزه من اجزائه ثم في التوبة كذا ذكره استبارة اذ
 السوق حيزه من السقر حتى يكون الشرع في حيزه وعافى
 السقر بل هو حيزه من استبراء طريقه المشرك مثلا فيكون
 الشرع في حيزه وعافى طريقه مشرك وكذا الخروج من
 الدار يقصد السوق ليس حيزه من استبراء وكذا الخروج على ذلك
 المسافر ليس من اجزاء السفر فباء على ان المقصد معين
 السفر لا في الشرع فافهم كذا ان المنع الذي يدل
 عليه قوله لا ثم انما الشرع في العلم لهذا المعنى يتوقف
 على الشرع في المقدرة منع لا يكاد يتصور ان الكلا
 على تقدير ان يكون الشرع في العلم موقفا على الشرع

في المقدمة ولذلك قال العلامة المعروض ان الشروع في
 المنطق موقوف على الشروع في المقدمة وعلى هذا التقدير كيف
 يتبع منع كون الشروع في العلم موقفا على الشروع في المقدمة
 الثالث ان عدم ثبوت الدوام على قرين كون المقدمة غير
 من العلم على التقدير الاول ثم اذ على هذا التقدير لا يبطل
 للمقدمة القابلة بان الشروع في المقدمة موقوف في العلم
 فينتظم قياس هذا الشروع في المقدمة موقوف في المنطق
 والشروع في المنطق موقوف على الشروع في المقدمة ولا يتوقف
 منع الكبرى للمعقولات انما ان الذي اورد في قوله ولا يتوقف
 ليس له بل انما يتوقف على المعقولات التي اقبل قبلها فيكون الذي
 يتوقف به استعمال في غير هو تسع كما اشرنا اليه ولا تقبل
 استدلالا بان في الكلام مضافا نحو فاقبل وقيل يقال
 ان الوجوب ههنا استيعابا في القول انها من مسائل ذلك
 العلم لا انه فيما بين مسائله ولا يخفى عليك ان ما اقبله
 صواب وما زاد عليه فاسد لانا لا نعلم انه يجب معرفته
 فها ترجع عن العلم في ذلك العلم وان كان هذه مسئلة من
 موقوف على مسئلة اخرى وما ذكره من البداية صحيح اذا لم
 يكن

يكن هناك قرينة على ان ليست من مسائل هذا العلم وما
 اذا كانت على ذلك قرينة كما فيما نحن فيه فالابتداء لهم
 فاقترنت فيما نحن فيه على ان المقدمة ليست من مسائل العلم
 انها عرفت بما يتوقف على الشروع في العلم ولا يتوقف في آخر
 مع هذه القرينة لا بد وانها من المسائل قطعاً **قول**
 او عن المركبات التي تقصد بالذات قبل المراد بالمقصود
 بالذات الى قوله لان المقصود في نفس الامر هو التلخيص وفيه
 من وجهين الاول انه لو كان المراد بالمقصود بالذات ما يتوقف
 على غير الفن الذي هو كنهه بل واسطر كما يتوقف على كنهه
 مسئلة من مسائل باب كنهه ونحوه مقصودا بالذات ف
 من الذين ان العنق من الخطا في الفكر لا يرتب على كل مسئلة
 منها ويرتبا على بعض المسائل يكون بواسطه مراعاتها
 وتطبيقها للمعاد عليها لا بل واسطر ولذلك استعمل قولون
 بعضهم مراعاتها الذهن من الخطا في الفكر الثاني ان
 المفردات والمركبات التي وقع التردد فيها متوقفا
 مسائل المنطق كما ينادى على عبارة الشرح لانها مسائل
 كما يفهم من عبارة هذا القائل وبيان عن بعضها منها ما

قوله

بالذات دون بعض آخر ان المنطق يحار لخصيل ما يكتب
 به المقصود وتنتقم فاما يكتب به احدهما يكون مطلوبه ومقصود
 بالذات وما يكتب منه ذلك يكون ذريعة الى المطلوب
 وغير مقصود بالذات بل مقصود بالآخر من حتى لو حصل
 ما اكتب به بدون ذلك الاجزاء بما تفرغ لها **قول**
 الشارح ان المقصود بان سبب ايراد رسم العلم في منفتح
 الكلام هذا ليس على ما ينبغي ويظهر عليه في ظاهره بل
 المقصود على انشراح البيان وجبه توقف الشرح على التوا
 وبين هذا وما جعل مقصودا فرق بين اكثر من ان
 يوجد بوجه فاعرفه **قول** واجاب بعضهم لو بين
 عدم تمام التقريب بما اشار اليه الشرح حيث قال اذا
 المقصود اركان هذا الجواب ابين واظهر مما اذا بين بما
 اشار اليه مما تشتمل عليه سرق الكلام فتدبر فانه لا يخلو
 من لطف **قول** اختار المصنف الصواب من جهة
 مستلزما من ماهو الواجب قيل ليس لا يترك المقصود
 بوجه من ان يكون الى قوله وليس لطلب المبادى
 في العلم وهذا الجواب كما اشار اليه في اماليه

عن هذا النظر

فلازم

فلازم ان يعلم لفظه بوجه ما كان كما سبب الى ان يسمي
 خلاف المقصود اما الملازم في ان الهم من اقسام
 المعرفه كما صرح به في العلم من غير من العلماء
 ما يكون تصور بطريق العلم من علمه الى تصور كشيء
 ولو كلفه كما صرح به ايضا لا بد من طلبه من غير فانه
 لا بد في صورة الشيء بالهم من ان يكون مشعورا به فلو لم
 يكن مشعورا به لم يكن مقصودا بالهم واما بطا ان
 فظروا اما السؤال فلام لا يشترط على ذي عقل ان الحاله
 لم تدع عنها ان التصور والبرهان فيخرج الى حتى لو ثبت الاستغناء
 فيه كان ذلك في العلم لما ادناه بل ادعى ان المقصود بالهم
 مستلزم للتصور بوجه ما وكونه مستلزما له بوجه سابق
 لا ينافي في هذا **قول** الاول ان يقال قبل الرد على الثاني
 لا قوله فما وجه الاول وقوله في غير حيث اذ لا علم فلو لم
 كالجواب فانما يصح ان يجاب عن هذا بان الشرح بالبرهان
 المحض هو الذي يحصل قبل ذلك الهم فتوقف عليه ولا يحصل
 بغيره ولا يثبت ان يجاب بمثل ذلك في الوجه الاول
 واجيب ايضا عن الايراد الذي انظر ما يترتب عليه

لا تقع ما هو كذا كذا غرض لهم فلا في الوجه السابق
 حيث لا يثبت الاحتياج الا لا يحسن اعني الموقوف في
قول لا بد ان يعلم او لا ان للثالث العلم فائدة قبل
 لاختفاء في انه لا بد ان يعلم والآن لم يكن حجة بالمرجع
 وفيه حيث اما ان لا فلا في قوله لا بد في الفعل الاختيار
 من تصوره على الوجه الذي في علمها قبل ان لا بد من
 تصور الفعل من غير سواء كان خيرا او كليا مراد
 يحصل له من غير الاختيار وبغيره قال العلما في
 حاشيته يشرح محذور الوصول الكلي في الاختيار لا ينافي
 الا بارادة متعلقة بخصوصية العلم من قوته على اعتبار
 جاعده فان كان واحدا فلا بد من تصوره كذلك لو لم
 يتصور اصله لا يتصور لما يقطع وان تصور باعتبار او شرطا
 وقد يحصل في غير جوف لا بغيره فاما اداء الى
 ما ليس بملزم وحكمه هنا بان الشروع في العلم لما كان
 فعلا اختياريا لا لا بد فيه من تصور العلم فكما في بقاء
 لا انه لا بد فيه من تصور الشروع والتفكير بغيره واما
 ثانيا فلا في الاستدلال الذي اوردته انما يتم للمفصل
 المختص

المختص في التصور والافعال الصادقة عنا والمختص به
 ثم في سنده واما ثالثا فلا في قوله ما لم يتصور فائدة
 مختص به والآن لم يتم التي هي بالمرجع من غير العلم
 ان يكون المرجع غير اعتقاد لمختص بالفايدة مثلا قد
 بساق شخص المختص من غير حيث غير غير حصول
 اخر مع انه لم يتصور فائدة مختص به بل اعتقاد فائدة
 مشتركة بينه وبين غيره وهو كوجب مثلا قول واعلم
 ان الواجب على المتأخر ان يقول ان هذا انما يتم الى قوله في
 تحصيل العلم الى تصوره والتفكير بغيره واجاب عن هذا
 القائل وقال ليس ملزمه هنا الى توقف الشروع الا قوله
 مع تادى الواجب بذلك ولا يخفى عليك ان كلامي ابي
 لا يخفى عن ومن اما الاول فلا في قوله ولا بد من توقف
 التحصيل حال عن التحصيل لانه بما ادعى توقف الشروع في
 العلم عليها ومن البين ان تحصيل العلم يتوقف على الشروع
 فيه فلا يحتاج الى توقف تحصيله عليها كيف لا والموقوف
 على الموقوف على الشيء موقوف على ذلك كشيء واما الشا
 فلا في الحقيقة تسليم السؤال وقوله لعدم تفصيل

المسائل وفيها يتأخرهم أما المسائل فلا تفرق شيئا
 إليها إجمالا في أوائل الكتب فيقال مثلا في الباب الأول
 مسائل الأولى كذا والثانية كذا الخ غير ذلك في غير مسائل
 كإجابة كقول بعضهم وكذا في مسائل الأبواب وأما الغايات
 فإن كان العمل غير الخيالي كانت غايات مسائله نفس تلك المسائل
 على ما قيل فيكون الإشارة إليها الإشارة إلى غاياتها
 وإن كان اليتأفلا كان أن يشاء إلى غاية كل واحد من
 مسائلها فيقال مثلا لكل مثل من المنظر من الخيالية
 الذين عن الخطاء في الفكر **قوله** يجوز أن يكون رسمه
 آخره ون عايت لا يخفى أن الغرض وجه تقديمه على هذا
 الرسم كما هو فلا يفسر ذلك كذا قيل وفيه نظر فيخص
 الغرض فيما ذكره ثم بل غرضه الغرض إثبات أن بيان الخطأ
 هو الأصل المتحقق لمقرنه من رسمه كإيداع عليه قوله نص
 بيان لما جاز أصلا متحققا ومضاهيته قوله يجوز أن
 يكون رسمه شيء آخر دون ثم جعل ذلك دوزخا للتقيد
 ببيان الحاجة على هذا الرسم **قوله** قلت الفائدة في ذلك
 التفسير هو أن العمل النوال على اثنين لا قول كل واحد
 من

نور

من العرول والتأخير في الجوابين حيث أما في الأول فلا
 جواب سؤال عن الفائدةين هو مجموع التبيينين لا العمل
 على سبيل وضع الخلق وأما في الثاني فلا تفرق لوجيل قوله
 ذلك إشارة إلى كل واحد من العرول والتأخير كما أن
 كل واحد من التبيينين علم لكل واحد منهما وذلك فيما
 متفقهم كما ترى **قوله** قلت المال على ما ذكره أفيد
 ليس المال على ما ذكره لأن تعميمه على قوله مع كساواة
 في الصدق والحاجة ذلك بما أورده في حاشيته وهذا
 القابل لاجاب عنه وجه آخر يقال اعلم أن التقسيم ضمير
 كخصيص المال ذلك إلى قوله والاقسام بلا مقسم كما هو ضمير
 من يحجب كحجاب أن من نقل ذلك الأمر إلى غيره بين بيان
 واضح في جواب قوله لا يقال التقسيم في المال الأول
 أن المقسم على تقدير يرى كعموم وكساواة هو كماله ولم يفسر
 هذا القابل أصلا وأدعى غير أنه يلزم على التقديرين
 أن لا يكون العلم مقسما بلا دليل ولا معرض للدليل الذي
 ذكره على أن المقسم على التقديرين هو علم ثم أورد هذا
 القابل على الأبواب كالأما هذه العبارة لا ينبغي أن هذا

وهذا إن دل

النا ويل في غاية الجدل الى قوله فالاول محل لم يميز حيث انه
لا يتم ان التعديري صحيح بصيرته العلم اما علم يتصور فقط
اذ المقيّم يتم كالحق لا المتحرك لاعتلال الانقسام من غير اليقين
وهو البين ان المتحرك هو القسم والحقق المصنوع المميز
لخصيص الجري عليه القسم هو القسم كاعتلاله كاعتلاله فلا
اذ قيل لا انسان اما الانسان كاتب او غير كاتب كان الانسان
هو المتحرك وكاتب هو كخصيص لخصيص الميز والقسم هو الانسان
كاتب لان المخصص للمسمى الى الانسان هو الانسان الكاتب
اذ جعل الانسان جزء من مخصص نفسه ككاتب وكيف يصير
التعديري العلم اما علم يتصور فقط فقولهم ثم على تقدير ان يكون
ايم كان وزانه ان مجموع بل كان وزانه وزان قولنا الانسان
اما حين ان كاتب وكذا قولهم وعلى تقدير ان المساءات هو بل يكون
وزانه قولنا ككاتب بالارادة اما احساس كاتب قوله فاشتر
ادراك مفهوما الكاتب قيل فيحق ذلك مستدعي الى قولنا لا
حسب وضع الطرفين وتبينهما وفيه تظنون وجهين الاول
ان ان اراد بقوله فاشترت زيدا القيام لزيد كان زيد غير متحرك
فبشر لان بصيرته ليست حجة مما كان صيرته ليست حجة في تمام
زيد

زيد والحكم في كقيمتها التي يكون صيرتها الاتحاد اعني هو
وان يريد به الاتحاد فان كان القيام كالمقدم في العبارة فاشتر
في الملاحظة كان زيدا ايضا موضوعا ولا يضر هذا المذهب
وجوب تقدمه في الملاحظة لما في العبارة وان كان مقدما
في الملاحظة ايضا فلا يتم ان زيدا حجة موضوع لان الموضوع
كما عرف به ما وضع وحكم به حده شيئا ووضع امره بل
تصوره غير متصور بل لا يظهر الموضوع ههنا معنى سوى
المصور اولاً فلو لم يتصور زيد اولاً كيف وضع وحكم
بوجوده شيئا ثم حصل ارشاده ان القيام في قوله قائم
زيد لما كان متقدما على زيد كان ملاحظة معناه مقصدا
ايضا ولما انشأ به لغيره كان محمولا فيكون محمولا في الملاحظة
مقدما على الموضوع ولا يخفى على ذي سعة ان لا يلزم من
الطرفين في محل كان زيدا قائما ولا من اتصال الامر بغيره بان
يكون محمولا فافهم قد تقدم على الطرفين كالمثال الذي
ذكرناه وقد تباخر عنهما وقد توسط بينهما لا يقال قد تقدم
بان الموضوع هو ما حكم به فاشترت مع شئ اخر المحمولى هو
ما حكم به فاشترت شئ مصر فالجواب الموضوع قدم او اخر في

تعلق

قطعا وغيره حيث اذ ارتفاع السؤال عن اصله ثم فانه كما ان
 بعدم الحكم عدم عروض الحكم يجوز ان يراد بالحكم عرضي
 ما حاصل السؤال ان لا يغيره التمسك بعرض الحكم وعدم
 عروضه سلبا ان لم يرده بالحكم وعرضه لكن لا يتم بطلان ارتفاع
 السؤال بعد ظهوره في جواب او توقفه قبل الجواب حيث عيب
 عن عدم عروض الحكم بعدم الحكم والحكم بعدم الحكم مما يعتد
 منها وقين وهذا العهد كاف في توجيه السؤال **قوله** ان
 وهو الذي لا يتوقف حصوله على نظر قيل ان جميع العلوم يحصل
 لصاحبها نفس كذا يستلزم الى قوله انما قد يترتب العقد وقال
 القائل الاسهل في الجواب ان يقال البلاهة وكثير ضعيف
 المعانوم بالعرض لزم ان يكون المطالب قبل تعيين العلم
 بها صاعدا عنها فلا يكون بدعيته ولا نظائره اللهم الا ان
 يكتفي بما كان العلم لكنه بازم حج ان يكون المطالب في
 في غاية الخفاء بدعيته بالقياس الى كونه احد وكلا العلم
 بعين كالاغني ثم لو اراد بالبدعي ما لم يحصل بالعلم بما
 ما حصل به لزم ان يكون المطالب قبل الحصول خارجة عنها
 وذلك خلاف ما صحح لغيره **قوله** فان تم والذ

اورد

اورد هذا القائل عليه نظر ايضا من قوله وقال القائل
 ثم على تقدير ان قوله والتم قطعاً وفي نظر حيث اذ على تقدير
 جواز ان كتابه يقتضون من التمسك والعكس وعدم وقوع
 شيء من ذلك يقع الدودا والتم مع جواز عدم وقوعها
 لا ان يلزم وجوب حج وقوع احداهما فلا يقع على التقيد
 المذكور ان يلزم الدودا والتم وتغير الدليل المذكور
 لزوم احدهما كذا يدعى عليه قوله ان لو كان صحيح التصور
 وكذا ليقاها فغير الزم الدودا والتم **قوله** ان
 وكذا توقف الشيء على ما يتوقف عليه اما بمرتبة او بمراتب
 وقوله بمرتبة متعلق بمرتب قوله يتوقف المراد من التوقف
 الاول ايضا التوقف بمرتبة لانه المبدأ وعند المبدأ يكون
 بمعنى الدودا هو التوقف على بمرتبة على ما يتوقف عليه بمرتبة
 والدودا بمرتبة توقف الشيء بمرتبة على ما يتوقف عليه
 بمراتب لا يقال اذ ان توقف أعلى بمرتبة على حج على آفاق
 اعينها توقف أعلى بمرتبة وتوقف بمرتبة على بمرتبة
 كان ذلك دورا مقبلا بناء على هذا التعريف ان توقف الشيء
 اعني بمرتبة على ما يتوقف عليه بمرتبة اعني بمرتبة وما اذا

اما بمرتبة او بمراتب
 انصح توقف الشيء بمرتبة على
 ما يتوقف عليه بمرتبة

توقف على شيء بمراتب وتوقف على آخر بمراتب على ما يتوقف عليه
 في التعريف المذكور لا يتوقف على شيء بمراتب على ما يتوقف
 عليه بمراتب فلا يكون تعريف كذا وكذا متعاقبا لانا نقول ليس
 بين الشيء ونفسه لاسلسلة واحدة من التوقف بصرفه عليه
 باعتبار آخر انما توقف بمراتب على ما يتوقف عليه بمراتب باعتبار
 آخر انما توقف على بمراتب على ما يتوقف عليه بمراتب وليس
 هناك فردان من الدورات فليس بل فرد واحد ومنه ان الشيء
 وقل يجعل من باب تفاديع العالمين على معنى واحد وفيه
 بصيرت كمن توقف على شيء اما بمراتب على ما يتوقف عليه بمراتب
 واما بمراتب على ما يتوقف عليه بمراتب فيخرج كوقف بمراتب
 على ما يتوقف عليه بمراتب وبالعكس ليس من خواصها في شيء
 من معنى التوقف ضرورة ان في الشيء الاول كماله التوقف من
 بمراتب وفي الشيء الثاني بمراتبين هذا ما ورد هذا القول
 وكله مانع من المولى في الشيء في نظر كمنه مانع على وجه
 ولذا لك يد على امر الاول انه رتب ان بين الشيء ونفسه
 ليس لاسلسلة واحدة من التوقف لكن لا يتم ان يتوقف على
 هذه السلسلة باعتبار انها توقف بمراتب على ما يتوقف عليه
 بمراتب

بمراتب باعتبار اخر انما توقف بمراتب على ما يتوقف عليه
 بمراتب انما لا يتوقف منها على هذه السلسلة قطعا بل حيدق
 ان اولها على بعض التوقيفات الواقعة هناك ومن توقف على ب
 حال آخر بمراتب سائر التوقيفات التي كورة والثاني على بعض من
 توقف على شيء المتوقف على اولها ان التوقف ان يتعاقبان ذاتا كما
 لا يذهب على مسلك ولا يلزم من اتحاد سلسلة التوقف فيها
 فيها اتحادا عاما وكلاهما دور متصير ان الثاني يخرج من كمن
 الذي استعاره بمراتب الثاني ان قوله لا يتعاقبان درجتا لا يطلق
 بل المبدأ ومنه معناه كمن في وراعه من ان يكون بمراتب
 او بمراتب الثالث ان قوله بصيرت كمن توقف على شيء اما بمراتب
 على ما يتوقف عليه بمراتب وبمراتب واستعمل ذلك على معنى التوقف
 ان كورة ظاهرة في **قوله** التي يخرج فيها الحركات المتكررة
 صحيح لعدم بان الفلك كمن النفس في قوله فيكون لها حرك
 في الصور وفيه نظرا لا استعانة من ليس الى الفصل فلا
 لا يلزم ان يكون تدويرا بل هو في علمها هو الظاهر وفيه قد
 ان يكون تدويرا وبصيرت مراتب الالتفات فكلها يخرج
 في كل ان بمراتب اخرى لمزم وقوي كمن في الالتفات للحال

لا محالة وقد اتفقت فيسأله لك في بعض حواشيه ثم لو افترضنا
 اختلاف مراتب اللغات اختلاف الصور **قوله** فكيف
 ان اختلافها لا يمنع من اختلاف المعلوم ولو جبر لم
 يكون للتأخر في كل آن معروض في زمان نظره وتكرره
 اخر فليس كذلك **قوله** هو الدليل على حدوث النفس
 قبل على تقدير نظرته الكلي لا قوله فلا يمكن ان يكون
 وفيما اوردته بحث اما اوله فلان ما ذكره في اشياء
 اكثر يجري في كتابها الجبر بان حال حصول كل شيء
 بالكتب بوجه مسبوق بحصوله بوجه اخر او بالكتب اذا
 شيء ما لم يعلم ولا بوجه عالم يمكن الكتاب وحصوله في
 ما على تقدير نظرته الكلي متوقف على صفة الزمان في الازل
 للاحد معين في الكتاب بوجه وانما يتصور الشروع في
 كسب الجبر لمعين المطردة لك للذين الزمان وقوله
 زمان متناه فلا يمكن الكتاب بوجه غير ولا وجه
 لمختص ببالكتب دون الوجه مع انه الوجه جار بغير
 واما ثانيا فلان قوله ذلك زمان متناه فلا يمكن الكتاب
 كغيره فيتم اذا الكتاب كل نظره لا محالة في زمان متناه

منه

سواء كانت المعلوم باسمها نظريته او لانتم على تقدير
 نظريته الكلي المتوقف الكتاب على علم على كتابات غير
 متناهية تعني كل زمانا متناهيا عن جميع تلك
 ان الكتاب لا غير المتناهية زمانا غير متناهية يقع كل الكتاب
 منها في شطرها متناه ولا يقتضي ذلك وقوع الكتاب
 واحدا منها سواء تعاقب بالكتب او بالوجه في زمانا متناهيا
قوله ولما كانت التصورات والتصورات امورا
 موجودة او قيل قريبا فتش بان ان اولها في قوله بغير
 الوجه والخارجي ولا يقتضي ان امر هذا السؤال بين وتساوي
 ما ذكره في الجواب بين اما الاول فلا ناهيا راجعا
 الى ان من كتبها فيه تصورات وتصورات فيكون
 التصورات والتصورات موجودة في الزمان من حيث
 انها تصورات وتصورات فلا يصح في الحكم بالكتب
 بواسطة عدم موضوع بخلاف زيد المعلوم اذا وجد
 في الزمان فانه ليس فيه زيد او زيد علم الشخص معين
 من افراد الانسان وما حصل منه في الزمان ليس
 ذلك الشخص في ورة فتش حيث هو زيد معروم فيقتل

الحكم اليه غير عدم الموضوع واما فساد الجواب الذي
 ذكره فما لا يخفى ثم قوله لا يتصف بالكتايب وغيرها
 لانها لا يتلخظ ان لا يكون صدق السلب بواسطته عدم
 الموضوع بل بواسطته عدم بقاء الجول للموضوع مع انه
 موجوده قد اتفق القوم بان صدق السلب هناك بقاء
 عدم الموضوع **قوله** ولهذا في الصورة انما يكون في
 الاجسام قبل صيرورة في حاشية التبريد ان العقل الماده
 وكصورته لا يتحققان بالاجسام ووسيلة توفيق ان كماله
 في الصورة يتحققان بالاجسام اذ لو كانت الماده محنقة
 بالاجسام لما استقام قولهم كل حادث مسبوق بمادة
 وبعض الحوادث واذ قد امكننا على جميع ما يصلح هذا
 القابل للتبديل وتصغيره فيما تخلص هذا القائل للذليل
 فلا ما ينزلنا بتغل قليل بالشرح وحيث انشئت الشرح
 وتوسيعها بالمالح لنا عند تلخيصها من القواعد اللطيفة
 وتام فريد افادها المهندسي خلد الله ظلاله على
 العالمين وايدى افضلهم على العالمين عند تقريرها
 التبريد من القواعد المهمة النفسية ميثرا اليهما
 يقول

وتبريد

بقوله افادوا الى ما سبق في تطهير اول نظري بقوله
 اقول فاقول قد يلخص بما تقدم اجابات الاول ان علم
 منقسم الى التصور والتصنيف فاقول ليهما كثر من قسم
 قوله وكذا ذلك من وقوع كسبه وتوهم عدم وقوعها
 من حيث وحيث وان الرض جويها مضايقة ادراك كسبه
 الحكم المطلق بمعنى انه ادراك زائد على الحكم الانجاني في
 الانجاب وتبلي في السلب وصورة الغرض بربطه على غايته
 لكل من الحكمين بخصوصه ولا يلزم من مغايرة الحكم المطلق في
 امر ظاهر لا يذهب الوهم المخالف لظهوره ان الانجاب يتخلف
 عن ادراك كسبه في صورة السلب وتبلي في صورة
 الانجاب فلا حاجة للابدان وعلى التتميل فلا حاجة
 لتخصيص امر تصوره توهم وفيصل الكلام ان الغرض ان
 على ان ههنا ادراكا اخر من سلطان ادراك الطرفين والادراك
 كسبي الحكم وثالثا انما يظهر غاية الظهور في غاية الثالث
 والثوهم ان النفس قد ادرك ههنا امر مغاير للظهور
 ضرورة تعبد ادراك الطرفين ليس ثامكا ولا متوقفا
 لم يحصل له ذلك الادراك الثالث وهي في هذه الحال

تصور كجلا من طرفي اما مع تخرج او يدونه فيظهر ان
 هناك ادراك وكطرفين او اكثر هو مورد حكم دور
 صورة الجسم اذ ليس هناك تجزئة الطرفين فلا يظهر فيها
 الادراك كوسط ظاهري تاما وبما يقال بعد تصور الطرفين
 الادراك كوسط كسبي بالحكم لا يقال الحكم ادراك وتوقع
 او لا وقوعها فيوقف على ادراك كسبي لان هذا التقدير
 موجود على ثبوت المجاورة ثم ان هذه التبيين فلا يراد
 لا يلزم من ثبوت في التصورين ثبوت في الجميع واعلم ان
 اثبات هذا الادراك في المقصدين تحت عاتق المتأخرين
 واما القدماء فليس عندهم بعد تصور الطرفين الادراك
 النسبة السامة للجزء على وجه الادعاء وفي صورة كسب
 لم يدرك تلك النسبة هذا الوجه بل تصوروا ما هو مقصود
 في صورة الثبوت بين من في القسم وكيفية بين كسب
 بحسب تفرع كما يشهد به الوجدان والتصور والاعتبار
 بتعلق بكل شيء واما القسم فلا يتعلق الا بالنسبة التي
 للجزء ومن هذا يعلم ان ما ذكره في تعريف القسم من انه
 ادراك وتوقع كسبي او لا وقوعها غير مدرك الا على

يقال

يقال من الادعاء بوقوع كسبي او لا وقوعها فتأمل
قوله توهم ان الحكم تعلم من افعال النفس لا يقال
 فكيف يصح من البهارة والكسبية والافعال لا يصف
 بها لا تقول عدم اتصافها بها بلها ثم اذ لا مانع ان
 يجعل احد على ان بعض الافعال النفسانية كسبي لكونه
 به تبيين المعلومات متوقفا عليه وبعضها بدني لعدم
 توقفه عليه **قوله** بناء على ان الالفاظ التي هي عبر
 الحكم اقول هذا البناء لا يخرج من بعد ادراكه معناه
 وهم كون تلك الالفاظ حسب معانيها الاصطلاحية
 مقصود في العلم والتصور انهم كذلك مع انهم لم يثبت
 كونها مقالا ومثل ذلك بعد من الحكم العقلية فضلا
 عن اهل العقل ولو كان مثاهاهم كونها يجب عليها
 الغيرة والتر على ما هو من مقول العقل فذلك بعد
 اذ بناء الحكم على المعاني مع الانعاش عن المعاني
 الاصطلاحية بعيد جدا عن العلماء والظن ان منشاء
 الوهم انهم وجدوا في القسم او لا رايد على اثر التقدير
 هو اثنان النفس وانما هي الحسب ذلك الامر

هو فعل صادر عن النفس حتى يكون التصور كسائر المعاني
 بالشيء خاليا عن هذا الفعل وهذا الفعل امرنا به
 اليه في كنهه وان لم يكن هناك الادراك مخصوص فيشيع
 انما هو صورة من صور النفس وليس النفس هنا فعل بل
 قول كيف لا والله انما المذكور من جنس الانفعال فيقول
 لا يرجع الى فعل امر كما يشهد به كوجوب **قول**
 اما ان يكون ادراكا لان الشيء واقعه والاو ان
 يقال اما ادراك لان الشيء كما سبق للتفسير **قول**
 واذا اردت تقيمه على مذهب الامام قد يورد على
 ان الامام جعل الحكم فضلا فلا يقع هذا التقسيم على
 من هب وجانب بان مراده على مذهب الامام في كل
 التقسيم من الاربع لا في تمام منه **قول** وان كان
 عبارة عن الجميع لم يجب لا يخفى ان من ذهب الى ان
 الحكم فعل لا يمكن تقيمه كعلم الى التصور والتقسيم لهما
 له ومن ذهب مع ذلك الى مذهب الامام من ذهب
 التقسيم لا بد ان يفعل كما فعل المص من قسمة التصور
 وجعل التقسيم وكون الحكم فضلا واما ادعاء المحققين

يطلان

بطلان قسما من العلم بالبعد قسميه مع امر اخر فبان له
 ثم عند قسم بل هو صيغ من صيغ فظم انطالق الكلام المص
 على مذهب الامام واما المحقق بالصور انتم فيمكن رفع
 بان مراده مجموع التصورات المفروضة على ابداء وتوسيطها
 مع حكم او جميع التصورات الحاصلة من حكم والحكم او ان مراده
 بالتقسيم كذا في جميع التصورات المصاحبة للحكم هذا وان كان
 فيسركا لاكثر لا بعد كل البعد قبل تجزئ على كلام المص على
 عبارة المص ان التصور فقط هو التقدير عدم الحكم كيف لا وقد
 اعترف بان له لو حمل على المعنى الاول لزم ان يكون فقط نقلا
 واذا اراد التقيده بغيره اسأل المتبر على تقسيم كقولهم ادراك
 على انه يلزم عدم اعتبار التصور في التقسيم مع انه سبب في ان
 كعبه التصور فقط وهذا السؤال فيه ما يجزئ على عبارة كعبه
 كما لا يخفى فانه لا بد في الجواب المذكور والاولى ان يحمل
 الجواب على دفع الاعتراض عن تقيمه التصور وحاصل كلامه
 ان هذا الاعتراض لا يجزئ على تقسيم الحكم ويجزئ على تقسيم التقسيم
قول فلا اسكال في تعريفه بالبدن وتظهر من التصور
 قول بل فيه انهم الاشكال لان الامور كالتقسيم لا تفعل الا

تفضل طرفها كما نسبت حكمته حتى يتيقن تمامه يكون غير محتاج
 اليه فان قلت يمكن التوام كون تلك الامور نظرية والباقي
 ضرورية فقلت نعم من تلك المعاني خلاف التصديقات كذا
 فان لم يوافق نظريتها يلزم ان يكون النظم مكشفا من كمال
 الحق وهو خلاف قاعدة تم قلت يلزم من الاولي ان
 يكون النظرى مكشفا من حقيقة ورسم بل خلافه او
 وذلك ايضا خلاف قاعدة تم واذ جعل النظم عبارة
 عن مجموع كل مذهب للامام قوى الاشكال وقد يقال الاشكال
 على مذهب الامام اذ التصورات كلها يدعيه عنده وانت
 بان فرض تحقق من سعة انرا اذ جعل النظم عبارة عن مجموع
 كل مذهب الامام قوى الاشكال ولا يلزم من ذلك ان
 بقوى الاشكال على الامام في اصل كلامه ان لم يدعيه اليه
 الامام في تركيبة فم فقط معنى الاشكال على انه بقوى
 الاشكال على الامام ايضا لظلال ما تم من بداهة تصديقات
 فانه التزم كما ذهب اليه قوى الاشكال **قوله** ليس
 التصورات يدعيها والاما محتمل النظر فيه حيث لان
 معنى كذا لحي ما يحتاج الى النظر فيجوز لعدم والى
 والجواب

والجواب ان المقترن بالبداهة عدم احتياج التصورات الى
 عدم احتياجها فيروها وان كانا متلازمين لكنهما متباينان فان
 الاولى عبارة عن توقف حصول التصورات على كمالها في عبارة عن
 تحصيلها **قوله** عليه **قوله** قال البعض الا افضل في توجيه هذا
 حاصله انطلق الجدل واراد ان يرد الكمال على مجموع مذهبنا
 او معنى ليرد عليه ان التصور ينفي المذكور والبعض وكاشه وظهر
 لاجل هذه قال علينا مل **قوله** فان تم والاولى في نظر لان
 الدليل على تقدير انشائه يكون حصول التصورات وكذا تصديقات
 بطريق الدلالة لم قطعنا واعلم ان لم يزم برهان نظري اضناح
 الكتاب مضمون من النظم وبالعكس وان لم يطع على ذلك ان
قوله لا ينقل المذهب من معنى واحد مفرد الى تصديق شي فان
 ذلك لمعنى ليس حكم وجوده وعدمه حكم واحد في الواقع
 لكن فانه ان كان النظم يقع سواء فرض لمعنى موجودا
 او معدوما فليس لمعنى يدخل في ايقاع لكن يوجد لان معنى
 النظم من غير النظم وليس يجوز ان يكون شي على شي في
 حالتي وجوده وعدمه فلا يقع بالمفرد كتابه من غير تحصيل

وجوده او عدمه في ذاته وفي حاله فلا يكون مؤدبا الى التصور
 بغير شيء اذا قهرت بالحق وجودا او عدما فقد اصبحت
 اليه معنى اخر اما القسم فان كثيرا يقع بمعنى مفرد وذلك
 كما يستفهم لك في موضع في قليل من الاشياء ومع ذلك فهو
 في اكثر الامور مفرد بل يقع للتصور في اكثر الاشياء
 معان مؤخرا قبل في بعض احوال او لا فلا ن هذا الدليل منقول
 باقادة المفرد المتصور اذ يجري فيه ما ذكره بعض من ان
 حكم وجود هذا المفرد هو واحد في انقاع للتصور اذ لو
 كان القسم يقع سواء كان موجودا او معدوما فليس منحل
 في انقاع التصور لان الواقع للقسم على التصور وليس هو
 كونه شيء على شيء في حال عدمه ووجوده فلا يقع
 بالمفرد كفاية من غير تحصيل وجوده او عدمه في ذاته او حاله
 فلا يكون المفرد مؤدبا الى التصور من غير ان معنى
 يرجع انما انما انما التصور كثيرا ما يقع بمعنى مفرد
 اما ثانيا فلا ن انقول هذا المعنى بحسب وجوده يوجب القسم
 وليس وجوده في القسم امر معلوم بل الفعل متضمنا اليه
 حتى يلزم تكريره كما ان المفرد يقع للتصور بحسب وجوده
 في الذهن

في الذهن بغير التصور وليس وجوده في الذهن امر معلوم
 متضمنا اليه تكريرا للتوقع للتصور ولان يكون شيء على شيء
 في حالتي وجوده وعدمه واعلم ان ليس غرض الشيخ ههنا
 اقامة الدليل على امتناع اكتساب التصور من التصور فان
 المفرد اخص من التصور بل فرض انما ان لا بد في اكتساب
 من الدليل كليا وفي كاسية التصور فاكتر المواد وبوجه عليه
 ما ذكرنا **قوله** علات البيان في التصورات يتم بدون ذلك
 ثم قال البيان في التصديقات ايضا يتم بدون ذلك لان
 اكتساب القسم من التصور على تقدير جوارحه يتوقف على القسم
 بالمتناسية ليمتد الى الحركة الاولى وتصور الترتيب الاختصاص
 لمحصل المظهر اذ لو لم يعلم ان تلك كادى متاسية للقسم لم
 ينقطع الحركة الاولى عند حاله لم يمكن ترتيبها لاي حصول
 وفيه حيث لانا لانعلم ان انقطاع الترتيب يتم على
 القسم بالمتناسية ليمتد ان يتهي الحركة وتلك في انما انما
 للظن ويكون متاسية في الواقع وترتيبها للاختصاص
 الحكم كما ان قاعدة كادى لا يتم الا بدخل هذا في غير كادى لان
 هذا الترتيب ليس للمادى الى الجبريل لانه عالم علم ترتيبها

لا تتركه والصورة لا تختصان بالاحكام ووجهه كذا في
 ان المادة والصورة مختصان دون الصلة المادية في
 الصورة المادية لاجل ما يكون مع المعامل بالقوة
 يكون معه المعامل بالفعل فمعنى كلامه ان هذه المادتين
 على تلك الهيئة كما توجد مع بعضها في عبارة التمسك والاطلاق
 للمادة على الامور المعنوية كما لا يتفاد من عبارة لا يثبت
 اذا كانت صورة يكون الامور المعنوية مادة على سبيل
 لا تطلق الصلة المادية والصورة على كذا وما ذكرنا
 يندفع المناقاة بين ما ذكره ههنا وبين ما ذكره اولاً من ان
 كل مركب صادر عن فاعل مختار لا يلزم من علمه وصورة
 فانه يشاهد العرض المركب الصادر عن المختار

فافهم وكذا اعلم بالصواب واليه
 المرجع والمآب
 بحمد الله الملك الوهاب



لا يقر في نفس من يقفان في السماء ولا في
ان المادة في نفس من يقفان في الارض
السورة في المادة في نفس من يقفان في الارض
يكون في نفس من يقفان في الارض
على ان كانت في نفس من يقفان في الارض
لانه في نفس من يقفان في الارض
اذا كانت في نفس من يقفان في الارض
وكانت في نفس من يقفان في الارض
في نفس من يقفان في الارض
لانه في نفس من يقفان في الارض

فانما في نفس من يقفان في الارض
في نفس من يقفان في الارض
في نفس من يقفان في الارض



